سيرة الحسن عليه السلام

في الحديث والتاريخ..

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

٢٠١٨م - ١٤٣٩هـ

المركز الإسلامي للدراسات
لبنان - بيروت - الضاحية الجنوبية - أوّل حي ماضي
بناية حجازي - ط1 - تلفاكس: 00961.1.274519
البريد الالكتروني: alhadi2@hotmail.com

المنشورات: بيروت - بئر العبد - سنتر الانماء 3 - 00961 70995421
البريد الالكتروني: dirasat14@gmail.com

سيرة الحسن عليه السلام

في الحديث والتاريخ..

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الثامن

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثالث

تحركات قبل الهدنة وبعدها.

الفصل الأول

الهدنة لمحات نختارها..

بداية:

ذكر صاحب منتخب البصائر، والخصيبي في الهداية الكبرى ما ملخصه:

أن المفضل بن عمر روى عن الإمام الصادق «عليه السلام»: أنه لما بلغ معاوية خبر مقتل علي «عليه السلام»، أرسل زياداً إلى الكوفة في ماءة وخمسين ألف مقاتل، وأمره أن يأخذ الحسن والحسين، وسائر إخوانه وأهل بيته، وشيعته ومواليه، فمن أبى منهم البيعة لمعاوية أرسل برأسه إليه.

فلما علم الإمام الحسن «عليه السلام» ذلك خطب الناس في مسجد الكوفة، وطلب منهم نصرته، فلم يجبه إلى ما دعاهم إليه سوى عشرين رجلاً.

ثم خرج من الكوفة راحلاً إلى المدينة.

فجاؤوه يقولون: إن سرايا معاوية أصبحت في نواحي الأنبار والكوفة، وقتل منهم من لم يقاتله، وقتل النساء والأطفال.

فقال «عليه السلام» لهم: إنهم ـ أعني الذين معه ـ لا وفاء لهم، قال: فأنفذ معهم رجالاً وجيوشاً، وعرَّفهم أنهم يستجيبون لمعاوية، وينقضون عهده، وبيعته، فلم يكن إلا ما قاله لهم، وأخبرهم[1].

---

(1) العوالم ج16 ص147 ـ 149 وبحار الأنوار ج44 ص66 وراجع ج26 ص414 والهداية للخصيبي ص414.

ونقول:

إن هذا السياق لا تؤيده النصوص الأخرى، وذلك لما يلي:

أولاً: لأنه يوهم: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد هرب من وجه زياد إلى المدينة، بعد أن لم يستجب له سوى عشرين رجلاً، وأخلى له البلاد والعباد..

والإمام لا يفر من أحد، ولا توجد فئة يتحيَّز إليها في المدينة، لأنه هو الفئة للناس، وليس العكس..

على أن ثمة من يدَّعي: أنه قد بايع الإمام الحسن «عليه السلام» بعد وفاة علي تسعون ألفاً[1]، أو سبعون[2].. فكيف يترك زياداً يعيث في الأرض فساداً، ويذهب إلى المدينة، ومعه كل هذه العساكر؟!

ثانياً: ذكرنا في موضع آخر من هذا الكتاب: أن هناك من يقول: إن زياداً انضم إلى معاوية بعد عقد الهدنة، وإن كنا قد ناقشنا هذا القول فيما تقدم..

ثالثاً: إن الخصيبي صاحب كتاب الهداية، متهم بالغلو والإرتفاع، فلا يعتمد على ما يتفرد بروايته.

رابعاً: أين ضاعت هذه المئة وخمسون ألفاً من المقاتلين التي كانت مع زياد؟! وكيف تبخرت، حتى إننا لا نسمع لها ذكراً إلا في هذه الرواية؟! وكيف غفل عن هذه الألوف الرواة والمؤرخون، وهي تنتشر في طول البلاد

(1) تاريخ مدينة دمشق ج14 ص98.

(2) تاريخ الثقات للعجلي ص116.

وعرضها؟! هل تاهوا في الصحراء؟! أم غاروا في الأرض؟! أو صعدوا إلى السماء؟!

خامساً: لم نجد أي أثر أو إشارة تقول: إن الإمامين الحسن والحسين، وأهل بيتهما، وشيعتهما، ومواليهما قد أسروا، أو أسر أحد منهم على يد هذه المئة وخمسين ألفاً.

وإذا كانوا قد أسروا، فما معنى عقد الهدنة، والشروط التي فرضها «عليه السلام» على معاوية، ولم يطلب إطلاق سراح الأسرى؟!

من أجل ذلك كله نقول:

إن كان لهذه الرواية أصل، فيمكن أن تكون شائعة سرت، حين وصل خبر مسير معاوية نحو العراق، وأن عساكره تعدّ بالألوف، ثم تضخمت الأعداد بتداول الناس لها، ولعل الأخطبوط الأموي قد ساهم في هذا التضخيم.. فبادر الإمام الحسن إلى خطبة الناس في المسجد، ليظهر مدى استعداد من هم معه للقتال، وليظهر مستوى معنوياتهم، فجاءت النتيجة مخيبة للآمال، حيث لم يجبه أحد، وقد ألجموا بلجام الصمت، كما تقول هذه الرواية وغيرها.

ثم بادر قيس بن سعد، وعدي بن حاتم، ومعقل بن قيس، وزياد بن خصفة، فأنَّبوا الناس على سكوتهم، وخرج «عليه السلام» إلى المعسكر، فتبعه إلى المعسكر جماعة(1).

ثم أرسل القادة لمواجهة معاوية، فخانوه الواحد بعد الآخر..

---

(1) العوالم ج16 ص163 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص38 وبحار الأنوار ج44 ص50 و51.

أما ما ذكر، من أنه «عليه السلام» توجه إلى المدينة بأهله وأهل بيته، فإنما حصل بعد عقد الهدنة.

هل حارب الإمام الحسن معاوية؟!:

قال الكشي: ذكر الفضل بن شاذان في بعض كتبه قال: إن الحسن لما قتل أبوه «عليه السلام» خرج في شوال من الكوفة إلى قتال معاوية، فالتقوا بمسكن، وحاربه ستة أشهر.

وكان الحسن «عليه السلام» جعل ابن عمه عبيد الله بن العباس على مقدمته، فبعث إليه معاوية بمائة ألف درهم، فمرَّ بالراية، ولحق بمعاوية، وبقي العسكر بلا قائد ولا رئيس.

فقام قيس بن سعد بن عبادة، فخطب الناس وقال: أيها الناس لا يهولنكم ذهاب عبيد الله هذا لكذا وكذا، فإن هذا وأباه لم يأتيا قط بخير، وقام بأمر الناس.

ووثب أهل عسكر الحسن بالحسن «عليه السلام» في شهر ربيع الأول، فانتهبوا فسطاطه، وأخذوا متاعه، وطعنه ابن بشر الأسدي في خاصرته، فردّوه جريحاً إلى المدائن حتى تحصَّن فيها عند عم المختار بن أبي عبيد[1].

ونقول:

خروج الإمام الحسن × لحرب معاوية:

قد يقال: إن هذا النص غير مقبول، لأنه قد حدَّد تاريخ خروج الإمام

(1) رجال الكشي ص112 و 113 والعوالم ج16 ص144 وبحار الأنوار ج44 ص60.

الحسن «عليه السلام» من الكوفة لحرب معاوية: بأنه قد حصل في شوال، وقد التقوا في مسكن، وحاربه ستة أشهر.

مع أن الروايات التاريخية لا تؤيد ذلك، فقد ذكروا: أنه كان لدى الإمام الحسن أربعون ألفاً[1].

ولكنهم لم يستجيبوا له، بالرغم من دعوته لهم، وقد انتظرهم في المعسكر عشرة أيام، فلم يخرج إليه سوى أربعة آلاف.

كما أنهم يقولون: إن الإمام الحسن لم يتحرك لمواجهة معاوية إلا بعد شهرين أو أكثر من البيعة له.

ويدل على ذلك

أولاً: أن هناك رسائل تبودلت بين الإمام «عليه السلام» وبين معاوية، وهي عديدة.. يحتاج الأخذ والرد فيها بين الفريقين المتباعدين في مكان إقامتهما إلى وقت طويل.

ونجيب بما يلي:

ألف: لا دليل على أن هذه المراسلات قد حصلت حين كان معاوية في الشام، فلعلها تبودلت بعد وصول معاوية إلى مسكن، حيث يقال: إنه سار من منبج إلى مسكن في خمسة أيام[2]. وكان معاوية يطوي منازل الطريق

---

(1) وهم الذين جمعهم علي «عليه السلام» قبل استشهاده، ليسير بهم إلى حرب معاوية ثانية، ثم استشهد، فاغتنمها معاوية فرصة، وأراد أن يفاجئ الإمام الحسن بما لا قِبَلَ له به، فتحرك من الشام نحو العراق بعد ثمانية عشر يوماً ـ كما يقول اليعقوبي.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج14 ص94 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 وتهذيب تاريخ

بجيشه الثقيل. حتى أجبر على النزول بمسكن، وحبس هناك بواسطة مقدمة الإمام إلى أن تم عقد الهدنة.

ب: أما كون تاريخ خروجه لقتال معاوية في شوال، فلا يراد به: أنه خرج إليه بنفسه، إذ يكفي أن يكون قد جهَّز جيشاً إليه، وهو مقدمته التي كانت تعدّ اثني عشر ألفاً بقيادة عبيد الله بن عباس، ثم قيس بن سعد.. ليصدوه عن التوغل في البلاد، وهذا ما حصل، فقد صدّت هذه المقدمة معاوية، وجيشه، ومنعته من التوغل والإنتشار.

ج: أن معاوية كان ـ فيما يظهر ـ قد علم أن علياً «عليه السلام» جمع أربعين ألفاً (ليعود بهم لحربه)، فلما استشهد، وبويع الإمام الحسن «عليه السلام» خشي أن يوظفهم الحسن في هذا السبيل، فأراد أن يفاجئ هو الإمام الحسن «عليه السلام»، قبل أن تستقر الأمور عنده، فسار إلى العراق ومعه عشرات الألوف.

د: إنه لما بلغ الإمام الحسن «عليه السلام» ـ كما تقول النصوص أيضاً ـ توجَّه معاوية إلى العراق، وأنه بلغ منبج، دعا «عليه السلام» الناس إلى المسجد، وخطبهم، وأخبرهم: بأن معاوية قد توجَّه نحوهم، فلم يجبه منهم أحد، فأنَّبهم عدي بن حاتم على موقفهم هذا، ثم خرج عدي وحده إلى النخيلة فعسكر بها.

وأنَّبهم أيضاً قيس بن سعد، ومعقل بن قيس، وزياد بن خصفة، ثم خرج «عليه السلام» إلى النخيلة، واستخلف على الكوفة المغيرة بن نوفل بن الحرث.

مدينة دمشق ج4 ص224.

وفي الخرائج والجرائح: أنه بقي في النخيلة عشرة أيام، فلم يحضر معه إلا أربعة آلاف، فرجع إلى الكوفة ليستنفر الناس، وخطب فيها خطبته التي يقول فيها: «قد غررتموني كما غررتم من كان قبلي..».

ثم خرج إلى النخيلة، ومنها إلى دير عبد الرحمان، فأقام به ثلاثة أيام، ليلتحق به المتخلفون من جنده.. فأرسل من هناك مقدمته، وهي اثنا عشر ألفاً من شرطة الخميس بقيادة عبيد الله بن عباس، ومعه قيس بن سعد.

د: وإذا كان معاوية قد سار نحو العراق بعد ثمانية عشر يوماً، فمن المعقول جداً: أن يصل خبر مسيره هذا إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، فيبادر إلى جمع الناس إلى معسكر النخيلة، ويخرج هو إلى المعسكر، ويكون هذا قد حصل في العشرة الأخيرة من شوال..

هـ: والمراد بالتقاء الإمام الحسن «عليه السلام» مع معاوية في مسكن: أن جيش الإمام وجيش معاوية التقيا في مسكن، وحصل بينهما قتال.

و: أما أنه «عليه السلام» حارب معاوية ستة أشهر، فيراد به: أنه حاربه بالجيش الذي أرسله إليه، بقيادة عبيد الله بن عباس وقيس بن سعد، فلعله بقي في المواجهة مع معاوية طيلة ستة أشهر، لاسيما وأن ثمة من يقول: إن عقد الهدنة قد تمَّ في جمادى الأولى، وقيل: بعد حوالي ثمانية أشهر، ولا يجب أن يكون الإمام الحسن، بنفسه حاضراً هذا العقد، وكذلك الحال بالنسبة لمعاوية.

وحدد أبو عمر ذلك بقوله: بايع الناس معاوية، فاجتمعوا عليه في منتصف جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين[1].

---

(1) ذخائر العقبى ج2 ص126 و (نشر مكتبة القدسي ـ القاهرة سنة 1356هـ ق) ص140

و عن العباس بن هشام: ولي الخلافة سبعة أشهر، وأحد عشر يوماً[1].

وهذا هو الأقرب، فإنه إذا كان قد ولي الخلافة في الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة أربعين[2]، فيبقى من شهر رمضان تسعة أو ثمانية أيام، فيكون مجموع ولايته سبعة أشهر وعشرون يوماً.

ثانياً: إن هذا النص يقول: إن معاوية بعث لعبيد الله بن عباس مئة ألف درهم، فلحق به، مع أن النصوص الأخرى تقول: إنه بعث إليه بخمس مئة ألف درهم، ووعده بمثلها في الكوفة..

ويمكن أن يقال: إن إيصال مئة ألف درهم إلى معسكر الأعداء المحفوف بالحراسات الشديدة، والرقابة الدقيقة ليس أمراً سهلاً، فما بالك بإيصال خمس مئة ألف درهم؟! الأمر الذي يرجّح احتمال أن يكون قد أرسل الخمس

وراجع: سير أعلام النبلاء ج3 ص263 والمستدرك للحاكم ج3 ص174 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص387 ونظم درر السمطين ص194 ـ 195 وتاريخ خليفة بن خياط ص152 وتاريخ مدينة دمشق ج38 ص267 وج59 ص148 و 149 و 229 و 60 وأسد الغابة ج2 ص14 وج5 ص426 وتهذيب الكمال ج35 ص154 والإصابة ج8 ص87 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص240 وإمتاع الأسماع ج5 ص359 وتاريخ الخلفاء ص214 وجواهر المطالب ج2 ص199 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص186 وصلح الحسن لآل ياسين ص31.

(1) المستدرك للحاكم ج3 ص174 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص261 وتهذيب الكمال ج6 ص244 وسير أعلام النبلاء ج3 ص263 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج13 ص268 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص172.

(2) مناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص33 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص191.

مئة درهم إليه على دفعات.

ثالثاً: يقول النص المتقدم: إن عبيد الله بن عباس مرَّ بالراية، ولحق بمعاوية.

وقد يفهم من هذا الكلام: أن عبيد الله لحق بمعاوية جهاراً نهاراً والراية معه، مع أننا نرى في النصوص الأخرى: أنه انسلَّ إلى معاوية في الليل، وأصبح الناس قد فقدوا أميرهم، فصلَّى بهم قيس بن سعد، ونظر في أمورهم، كما ذكره المفيد وغيره.

إلا أن يقال: إن قوله: «مرَّ بالراية» مصحَّف عن كلمة فرَّ بالراية، والفرار إنما يحصل حين تسنح الفرصة في الليل أو في النهار، كما أن من المعلوم: أن اللحاق بمعاوية إذا كان جهاراً نهاراً، يحمل معه خطر الملاحقة له، ولو بالسهام.. فإن الخيانة إذا كانت بهذا النحو تثير مشاعر الكثيرين، وتحملهم على التصدي لها، ولكن احتمال التصحيف يبقى بلا شاهد، فلا يعتد به.

الهدنة:

وقد ذكرنا فيما سبق جانباً من معاناة الإمام الحسن «عليه السلام» مع أصحابه، وأنهم حاولوا قتله أكثر من مرة، فبعد أن رموه بسهم، وهو في الصلاة، وطعنوه وهو ساجد، هجموا عليه في فسطاطه، وانتهبوا عسكره، وعولجت خلاخيل أمهات أولاده، وطعنوه في جنبه.. والذي فعل ذلك هو الجرَّاح بن سنان، فوثب عبد الله بن خطل الطائي إلى الجراح فقتله.. بل تقدم: أن الإمام الحسن «عليه السلام» هو الذي قتله.

وكتب أكثر أهل الكوفة إلى معاوية بالسمع والطاعة والبيعة له سراً، وضمنوا له تسليم الحسن «عليه السلام» إليه، عند دنوِّهم من عسكره، أو الفتك به.

وبلغ الحسن «عليه السلام» ذلك، granted وورد عليه كتاب قيس بن سعد «رحمه الله»، يخبره بخيانة عبيد الله بن العباس، فانسل عبيد الله إلى معاوية بطائفة من أصحابه، قيل: إنهم ثمانية آلاف.

ولم يبق مع الإمام الحسن «عليه السلام» من يأمن غوائله إلا خاصته، من شيعة أبيه وشيعته.. وهم جماعة لا تقوم لأجناد الشام.

فكتب إليه معاوية في الهدنة والصلح، وأنفذ إليه بكتب أصحابه، الذين ضمنوا له فيها، الفتك به، وتسليمه إليه.. ولم يثق الإمام الحسن «عليه السلام» به، وعلم باحتياله غير أنه لم يجد بداً من إجابته إلى ما التمس منه من ترك الحرب، وإنفاذ الهدنة، لما كان عليه أصحابه(1).

قال المعتزلي: «وبعث معاوية عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة إلى الحسن للصلح، فدعواه إليه، وزهداه في الأمر، وأعطياه ما شرط له معاوية، وألَّا يتبع أحد بما مضى، ولا ينال أحد من شيعة علي بمكروه، ولا يذكر علي إلا بخير، وأشياء شرطها الحسن..

فأجاب إلى ذلك، وانصرف قيس بن سعد فيمن معه إلى الكوفة»(2).

قال ابن شهرآشوب: وأنفذ «عليه السلام» إلى معاوية عبد الله بن الحارث

(1) راجع في أكثر ما قلناه: الإرشاد للمفيد ج2 ص12 ـ 13 والعوالم ج16 ص157 ـ 158 وبحار الأنوار ج44 ص47 ـ 48ومناقب آل أبي طالب ج3 ص195 وكشف الغمة (ط دار الأضواء) ج2 ص162 ـ 163.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص38 ـ 41 وبحار الأنوار ج44 ص52 و53 والعوالم ج16 ص166.

بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، فتوثَّق منه لتأكيد الحجة: أن يعمل فيهم بكتاب الله وسنَّة نبيه، والأمر من بعده شورى، وأن يترك سب علي، وأن يؤمن شيعته، ولا يتعرض لأحد منهم، ويوصل إلى كل ذي حق حقه، ويوفر عليه حقه كل سنة خمسون ألف درهم..

فعاهده على ذلك معاوية، وحلف بالوفاء به..

وشهد بذلك: عبد الرحمن بن الحارث، وعمرو بن أبي سلمة، و عبد الله بن عامر بن كريز، و عبد الرحمن بن أبي سمرة وغيرهم[1].

وسيأتي كتاب الشروط التي وضعها على معاوية، وقلنا: إنه غير مكتمل، فيحتمل أن يكون إحدى النسخ التي سبقت النص النهائي للعهد.

فلما سمع قيس بن سعد بأمر الهدنة قال:

أتاني بأرض العال من أرض مسكن بــأن إمــام الحــق أضــحى مســالما

فــما زلــت مــذ بيَّنتــه متلــدّدا أراعي نجوماً خاشع القلب واجما[2]

رواية اليعقوبي:

عن اليعقوبي قال: «ووجه معاوية إلى الحسن المغيرة بن شعبة، وعبد الله بن عامر بن كريز، وعبد الرحمن بن أم الحكم، وأتوه، وهو بالمدائن نازل في

(1) مناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص39 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 وبحار الأنوار ج44 ص56 والعوالم ج16 ص169.

(2) مناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص39 والعوالم ج16 ص169 وبحار الأنوار ج44 ص56.

مضاربه، ثم خرجوا من عنده، وهم يقولون ويسمعون الناس: إن الله قد حقن بابن رسول الله الدماء، وسكَّن به الفتنة، وأجاب إلى الصلح.

فاضطرب المعسكر، ولم يشكك الناس في صدقهم، فوثبوا بالحسن، فانتهبوا مضاربه وما فيها.

فركب الحسن فرساً له ومضى في مظلم ساباط، وقد كمن الجراح بن سنان الأسدي، فجرحه بمعول في فخذه، وقبض على لحية الجراح، ثم لواها فدق عنقه.

وحمل الحسن إلى المدائن وقد نزف نزفا شديداً، واشتدت به العلة، فافترق عنه الناس.

وقدم معاوية العراق، فغلب على الأمر، والحسن عليل شديد العلة، فلما رأى الحسن أن لا قوة به، وأن أصحابه قد افترقوا عنه، فلم يقوموا له، صالح معاوية(1).

رواية الدينوري:

وقال الدينوري: «ولما رأى الحسن من أصحابه الفشل أرسل إلى عبد الله بن عامر بشرائط اشترطها على معاوية على أن يسلم له الخلافة، وكانت الشرائط: ألا يأخذ أحداً من أهل العراق بإحنة، وأن يؤمن الأسود والأحمر، ويحتمل ما يكون من هفواتهم، ويجعل له خراج الأهواز مسلَّماً في كل عام، ويحمل إلى أخيه الحسين بن علي في كل عام ألفي ألف، ويفضل بني هاشم

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص215.

في العطاء والصلات على بني عبد شمس[1].

فكتب عبد الله بن عامر بذلك إلى معاوية، فكتب معاوية جميع ذلك بخطه، وختمه بخاتمه، وبذل عليه له العهود المركبة، والأيمان المغلظة، وأشهد على ذلك جميع رؤساء الشام، ووجه به إلى عبد الله بن عامر، فأوصله إلى الحسن «رضي الله عنه»، فرضي به، وكتب إلى قيس بن سعد بالصلح، ويأمره بتسليم الأمر إلى معاوية، والانصراف إلى المدائن.

فلما وصل الكتاب بذلك إلى قيس بن سعد قام في الناس، فقال: «أيها الناس، اختاروا أحد الأمرين: القتال بلا إمام، أو الدخول في طاعة معاوية».. فاختاروا الدخول في طاعة معاوية.

فسار حتى وافى المدائن، وسار الحسن بالناس من المدائن حتى وافى الكوفة، ووافاه معاوية بها، فالتقيا، فوكَّد عليه الحسن «رضي الله عنه» تلك الشروط والأيمان.

ثم سار الحسن بأهل بيته حتى وافى مدينة الرسول «صلى الله عليه وآله».

وأخذ معاوية أهل الكوفة بالبيعة، فبايعوا[2].

رواية البلاذري:

وقال البلاذري: إن معاوية لما توجه إلى العراق «صار إلى «الأخيونية» الأخيوثية (الأخنونية) فنزل بإزاء عبيد الله بن العباس ، وأرسل عبد الرحمان

---

(1) سيأتي: أن بعض هذه الشروط لا يصح.

(2) الأخبار الطوال ص218.

بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس إلى عبيد الله وأصحابه: أن كتب الحسن قد أتتني مع رسله تسألني فيها الصلح، وإنما جئت لذلك، وقد أمرت أصحابي بالكف عنكم، فلا تعرضوا لهم حتى أفرغ مما بيني وبين الحسن!!

فكذبوه وشتموه!!

ثم بعث معاوية بعد ذلك عبد الرحمان بن سمرة إلى عبيد الله، فخلا به وحلف له: أن الحسن قد سأل معاوية الصلح، وجعل لعبيد الله ألف ألف درهم إن صار إليه..

فلما علم عبيد الله رأي الحسن وأنه إنما يقصد قصد الصلح وحقن الدماء، صار إلى معاوية، فأكرمه وبره، وحفظ له مسارعته إليه.

وقام بأمر الناس ـ بعد عبيد الله ـ قيس بن سعد، وقال في عبيد الله قولاً قبيحاً، وذكر أخاه وما كان بينه وبين علي، ونسب عبيد الله إلى الخيانة والغدر، والضعف والجبن.. فبايع قيساً أربعة آلاف على الموت.

وظن معاوية أن مصير عبيد الله قد كسر الحسن، فأمر بسر بن أبي أرطاة ـ وكان على مقدمته ـ وناساً معه، فصاحوا بالناس من جوانب العسكر، فوافوهم وهم على تعبئة، فخرجوا إليهم فضاربوهم!!

واجتمع إلى بسر خلق، فهزمهم قيس وأصحابه، وجاءهم بسر من الغد في الدهم، فاقتتلوا فكشف بسر وأصحابه!! وقتل بين الفريقين قتلى.

وعرض معاوية على قيس مثل الذي عرضه على عبيد الله فأبى (قيس) ثم بعث إليه ثانية، فقال له: على ماذا تقتل نفسك وأصحاب الحسن قد اختلفوا عليه وقد جرح في مظلم ساباط فهو لما به؟!

فتوقف (قيس) عن القتال ينتظر ما يكون من أمر الحسن.

وجعل وجوه أهل العراق يأتون معاوية فيبايعونه!! فكان أول من أتاه خالد بن معمّر، فقال: أبايعك عن ربيعة كلها، ففعل!! وبايعه عفاق بن شرحبيل بن أبي رهم التيمي، فلذلك يقول الشاعر:

معاوي أكـرم خالـد بـن معمّـر فإنــك لــولا خالــد لم تــؤمّر

وبلغ ذلك الحسن، فقال: يا أهل العراق، أنتم الذين أكرهتم أبي على القتال والحكومة، ثم اختلفتم عليه!! وقد أتاني أن أهل الشرف منكم قد أتوا معاوية فبايعوه، فحسبي منكم، لا تغروني في ديني ونفسي!![1].

رواية ابن أعثم:

وأقبل معاوية من الشام حتى صار إلى موضع يقال له: «جسر منبج»، ثم عبر الفرات، حتى نزل بإزاء قيس بن سعد بن عبادة، فأمر أصحابه بمحاربته.

قال: فتناوش القوم يومهم ذلك، وكانت بينهم مساولة، ثم إنهم تحاجزوا عن غير قتل إلا جراحات يسيرة.

قال: وجعل قيس بن سعد ينتظر الحسن بن علي أن يقدم عليه، وهو لا يعلم ما الذي نزل به.

قال: فبينا هو كذلك، إذ وقع الخبر في العسكرين: أن الحسن بن علي قد طعن في فخذه، وأنه قد تفرق عنه أصحابه..

فاغتم قيس بن سعد [وأراد] أن يشغل الناس بالحرب لكي لا يذكروا

---

(1) أنساب الأشراف ج3 ص37 ـ 39.

هذا الخبر، فزحف القوم بعضهم إلى بعض فاختلطوا للقتال، فقتل من أصحاب معاوية جماعة وجرح منهم بشر كثير، وكذلك من أصحاب قيس بن سعد، ثم تحاجزوا.

وأرسل معاوية إلى قيس، فقال: يا هذا! على ماذا تقاتلنا وتقتل نفسك؟ وقد أتانا الخبر اليقين: بأن صاحبك قد خلعه أصحابه، وقد طعن في فخذه طعنة أشفى منها على الهلاك، فيجب أن تكف عنا ونكف عنك إلى أن يأتيك علم ذلك.

قال: فأمسك قيس بن سعد عن القتال ينتظر الخبر.

قال: وجعل أهل العراق يتوجهون إلى معاوية قبيلة بعد قبيلة، حتى خفّ عسكره.

فلما رأى ذلك كتب إلى الحسن بن علي يخبره بما هو فيه.

فلما قرأ الحسن الكتاب أرسل إلى وجوه أصحابه فدعاهم، ثم قال: يا أهل العراق! ما أصنع بجماعتكم معي، وهذا كتاب قيس بن سعد يخبرني بأن أهل الشرف منكم قد صاروا إلى معاوية..

أما والله، ما هذا بمنكر منكم، لأنكم أنتم الذين أكرهتم أبي يوم صفين على الحكمين، فلما أمضى الحكومة وقبل منكم اختلفتم.

ثم إنكم بايعتموني طائعين غير مكرهين، فأخذت بيعتكم وخرجت في وجهي هذا ، والله يعلم ما نويت فيه، فكان منكم إلي ما كان.

يا أهل العراق! فحسبي منكم لا تغروني في ديني، فإني مسلم هذا الأمر إلى معاوية.

قال: فقال له أخوه الحسين: يا أخي! أعيذك بالله من هذا!

فقال الحسن: والله لأفعلن، ولأسلمن هذا الأمر إلى معاوية[1].

وقال ابن أعثم أيضاً:

وسار معاوية في جيشه حتى وافى الكوفة، فنزل بها في قصر الإمارة، ثم أرسل إلى الحسن بن علي فدعاه، وقال: هلم أبا محمد إلى البيعة.

فأرسل إليه الحسن: أبايعك على أن الناس كلهم آمنون.

فقال معاوية: الناس كلهم آمنون إلا قيس بن سعد، فإنه لا أمان له عندي.

فأرسل الحسن «عليه السلام» إليه، إني لست مبايعاً أو تؤمن الناس جميعاً، وإلا لم أبايعك.

قال: فأجابه معاوية إلى ذلك.

قال: فأقبل إليه الحسن فبايعه، فأرسل معاوية إلى الحسين بن علي فدعاه إلى البيعة، فأبى الحسين أن يبايع، فقال الحسن: يا معاوية! لا تكرهه فإنه لن يبايع أبداً أو يقتل، ولن يقتل حتى يقتل أهل بيته، ولن يقتل أهل بيته حتى تقتل شيعته، ولن تقتل شيعته حتى يبيد أهل الشام.

قال: فسكت معاوية عن الحسين ولم يكرهه.

ثم أرسل إلى قيس بن سعد، فدعاه إلى البيعة، فأبى أن يبايع.

فدعاه الحسن «عليه السلام» وأمره أن يبايع معاوية، فقال له قيس: يا بن رسول الله! إن لك في عنقي بيعة، وإني والله لا أخلعها أبداً حتى تكون

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج4 ص288 ـ 290.

أنت الذي تخلعها!

فقال له الحسن: فأنت في حل وسعة من بيعتي، فبايع! فإني قد بايعت.

فعندها بايع قيس لمعاوية، فقال له معاوية: يا قيس! إني قد كنت أكره أن تجتمع الناس إلي وأنت حي.

فقال قيس: وأنا والله يا معاوية قد كنت أكره أن يصير هذا الأمر إليك وأنا حي[1].

وقد قلنا: إن الحديث عن بيعة الإمام الحسن لمعاوية لا يمكن قبوله، لعدة أسباب، ذكرناها في أكثر من مورد في هذا الكتاب.

وبعد ذلك يقول ابن أعثم:

ثم تكلم معاوية، فقال: أيها الناس! إنه لم تتنازع أمة كانت قط من قبلنا في شيء من أمرها بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها إلا هذه الأمة، فإن الله تعالى أظهر خيارها على أشرارها، وأظهر أهل الحق على أهل الباطل، ليتم لها بذلك ما أسداها من نعمة عليها، فقد استقر الحق قراره..

وقد كنت شرطت لكم شروطاً أردت بذلك الألفة، واجتماع الكلمة، وصلاح الأمة، وإطفاء النائرة.. والآن، فقد جمع الله لنا كلمتنا، وأعز دعوتنا، فكل شرط شرطته لكم فهو مردود، وكل وعد وعدته أحداً منكم، فهو تحت قدمي.

قال: فغضب الناس من كلام معاوية، وضجوا، وتكلموا، ثم شتموا

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج4 ص292 ـ 293.

معاوية وهموا به في وقتهم ذلك، وكادت الفتنة تقع، وخشي معاوية على نفسه، فندم على ما تكلم به أشد الندم.

وقام المسيب بن نجبة الفزاري إلى الحسن بن علي، فقال: لا والله جعلني الله فداك، ما ينقضي تعجبي منك، كيف بايعت معاوية ومعك أربعون ألف سيف، ثم لم تأخذ لنفسك ولا لأهل بيتك ولا لشيعتك منه عهداً وميثاقاً في عقد ظاهر، لكنه أعطاك أمراً بينك وبينه، ثم إنه تكلم بما قد سمعت، والله ما أراد بهذا الكلام أحداً سواك.

فقال له الحسن: صدقت يا مسيب! قد كان ذلك، فما ترى الآن؟!

فقال: أرى والله أن ترجع إلى ما كنت عليه وتنقض هذه البيعة، فقد نقض ما كان بينك وبينه!

قال: ونظر الحسن بن علي إلى معاوية، وإلى ما قد نزل به من الخوف والجزع، فجعل يسكن الناس حتى سكنوا..

ثم قال للمسيب: يا مسيب! إن الغدر لا يليق بنا ولا خير فيه، ولو أني أردت بما فعلت الدنيا لم يكن معاوية بأصبر مني على اللقاء، ولا أثبت عند الوغاء، ولا أقوى على المحاربة إذا استقرت الهيجاء، ولكني أردت بذلك صلاحكم، وكف بعضكم عن بعض، فارضوا بقضاء الله، وسلّموا الأمر لله، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر.

قال: فبينما الحسن بن علي يكلم المسيب بهذا الكلام إذا برجل من أهل الكوفة يقال له: عبيدة بن عمرو الكندي قد دخل، وفي وجهه ضربة منكرة، قال: وعرفه الحسن، فقال: ما هذا الذي بوجهك يا أخا كندة؟!

قال: هذه ضربة أصابتني مع قيس بن سعد.

فقال حجر بن عدي الكندي: أما والله لقد وددت أنك مت في ذلك ومتنا معك ثم لم نر هذا اليوم، فإنا رجعنا راغمين بما كرهنا، ورجعوا مسرورين بما أحبوا.

قال: فتغير وجه الحسن، ثم قام عن مجلس معاوية وصار إلى منزله، ثم أرسل إلى حجر بن عدي فدعاه، ثم قال له: يا حجر! إني قد سمعت كلامك في مجلس معاوية، وليس كل إنسان يحب ما تحب، ولا رأيه كرأيك، وإني لم أفعل ما فعلت إلا إبقاء عليكم، والله تعالى كل يوم هو في شأن.

قال: فبينا الحسن يكلم حجر بن عدي إذا برجل من أصحابه قد دخل عليه يقال له: سفيان بن الليل البهمي، فقال له: السلام عليك يا مذل المؤمنين، فلقد جئت بأمر عظيم، هلا قاتلت حتى تموت ونموت معك!

فقال له الحسن: يا هذا! إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يخرج من الدنيا حتى رفع له ملك بني أمية، فنظر إليهم يصعدون منبره واحداً بعد واحد، فشق ذلك عليه، فأنزل الله تعالى في ذلك قرآناً، فقال: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ * لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ**﴾[1]. يقول: إن ليلة القدر خير من ألف شهر من سلطان بني أمية.

قال: فالتفت الحسين إلى أخيه الحسن، فقال: والله لو اجتمع الخلق طراً على أن لا يكون الذي كان إذا ما استطاعوا، ولقد كنت كارهاً لهذا الأمر ولكني لم أحب أن أغضبك، إذ كنت أخي وشقيقي.

قال: فقال المسيب: أما والله يا بن رسول الله! ما يعظم علينا هذا الأمر

---

(1) الآيات 1 ـ 3 من سورة القدر.

الذي صار إلى معاوية، ولكنا نخاف عليكم أن تضاموا بعد هذا اليوم، وأما نحن فإنهم يحتاجون إلينا، وسيطلبون المودة منا كلما قدروا عليه.

قال: فقال له الحسن: لا عليك يا مسيب! فإنه من أحب قوماً كان معهم.

قال: ثم رحل معاوية وأصحابه إلى الشام، ورحل الحسن بن علي ومن معه إلى المدينة وهو عليل[1].

عودة إلى رواية البلاذري:

فقال المسيب بن نجبة الفزاري للحسن: بايعت معاوية ومعك أربعون ألفاً، فلم تأخذ لنفسك منه ثقة؟! قد سمعت كلامه، والله ما أراد بها قال غيرك!!

وقام سفيان بن يغل الهمداني إلى الحسن، فقال له: يا مذل المؤمنين!! وعاتبه حجر بن عدي الكندي وقال: سودت وجوه المؤمنين.

فقال له الحسن: ما كل أحد يحب ما تحب، ولا رأيه رأيك، وإنما فعلت ما فعلت إبقاء عليكم!!

ويقال: إنه قال له: سمعت أبي (ظ) يقول: يلي هذا الأمر رجل واسع البلعوم، كثير الطعم[2] (كذا) وهو معاوية.

ثم إن الحسن شخص إلى المدينة، وشيَّعه معاوية إلى قنطرة الحيرة[3].

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج4 ص294 ـ 296.

(2) أنساب الأشراف ج3 ص44 ـ 46.

(3) الطعم هو الأكل. أقرب الموارد ج1 مادة: طَعِم.

وقال أيضاً:

لما بايع الحسن بن علي معاوية أقبلت الشيعة تتلاقى بإظهار الأسف والحسرة على ترك القتال، فخرجوا إليه بعد سنين من يوم بايع معاوية، فقال له سليمان بن صرد الخزاعي: ما ينقضي تعجبنا من بيعتك معاوية ومعك أربعون ألف مقاتل من أهل الكوفة كلهم يأخذ العطاء، وهم على أبواب منازلهم ومعهم مثلهم من أبنائهم وأتباعهم سوى شيعتك من أهل البصرة وأهل الحجاز..

ثم لم تأخذ لنفسك ثقة في العقد، ولا حظاً من العطية (ظ)، فلو كنت إذا فعلت ما فعلت أشهدت على معاوية وجوه أهل المشرق والمغرب، وكتبت عليه كتاباً بأن الأمر لك بعده، كان الأمر علينا أيسر!

ولكنه أعطاك شيئاً بينك وبينه ثم لم يف به، ثم لم يلبث أن قال على رؤوس الناس: إني كنت شرطت شروطاً، ووعدت عدة إرادة لإطفاء نار الحرب، ومداراة لقطع هذه الفتنة، فأما إذا جمع الله لنا الكلمة والألفة، وأمنّا من الفرقة، فإن ذلك تحت قدمي!!

فوالله ما أغيرني بذلك إلا ما كان بينك وبينه وقد نقض، فإذا شئت فأعد الحرب جذعة، وائذن لي في تقدمك إلى الكوفة، فأخرج عنها عامله، وأظهر خلعه، وننبذ إليه على سواء إن الله لا يحب الخائنين.

وتكلم الباقون بمثل كلام سليمان.

فقال الحسن: أنتم شيعتنا وأهل مودتنا، فلو كنت بالحزم في أمر الدنيا أعمل، ولسلطانها أربض وأنصب ما كان معاوية بأبأس مني بأساً، ولا أشد

شكيمة، ولا أمضى عزيمة، ولكني أرى غير ما رأيتم، وما أردت فيما فعلت إلا حقن الدماء، فارضوا بقضاء الله وسلموا لأمره والزموا بيوتكم وأمسكوا ـ أو قال: كفوا ـ أيديكم حتى يستريح برّ أو يستراح من فاجر[1].

وبعد أن ذكر البلاذري طعن الإمام الحسن «عليه السلام» قال: فوثبوا عليه، فانتزع رداؤه عن ظهره، وأخذ بساطه من تحته، ومزق (ظ) سرادقه!!

فأرسل عبيد الله بن عباس إلى عبد الله بن عامر يأمره أن يأتيه إذا أمسى بأفراس حتى يصير معه إلى معاوية فيصالحه!!

ففعل (ابن عامر)، فلحق عبيد الله بمعاوية، وترك جنده لا أمير لهم!! وفيهم قيس بن سعد، فقام بأمر أولئك الجند، وجعل معاوية يرسل إليه أربعين ليلة يسأله أن يبايعه فيأبى، حتى أراد معاوية قتاله، فقال له عمرو بن العاص: إنك لن تخلص إلى قتل هؤلاء حتى تقتل أعدادهم من أهل الشام.

فصار إلى أن أعطاه ما أراد من الشروط لنفسه ولشيعته، ثم دخل قيس في الجماعة ومن معه وبايعه.

ولم يزل معاوية بالحسن حتى بايعه وأعطاه كل ما ابتغى حتى قيل: إنه أعطاه عيراً أولها بالمدينة وآخرها بالشام!![2].

وقال البلاذري أيضاً:

---

(1) أنساب الأشراف ج3 ص48 ـ 49 وراجع: تنزيه الأنبياء ص223 ـ 224 وبحار الأنوار ج44 ص28 ـ 30.

(2) أنساب الأشراف ج3 ص50.

لما بايع الحسن معاوية، ركب الحسن إليه إلى عسكره، وأردف قيس بن سعد بن عبادة خلفه، فلما دخلا العسكر قال الناس: جاء قيس، جاء قيس. فلما دخلا على معاوية بايعه الحسن، ثم قال لقيس: بايع.

فقال قيس بيده: هذا، وجعلها في حجره، ولم يرفعها إلى معاوية!! ومعاوية على السرير، فبرك معاوية على ركبتيه ومد يده حتى مسح على يد قيس وهي في حجره.

قال (وهب بن جرير: قال) أبي: وحكى لنا محمد صنيعه وجعل يضحك، وكان قيس رجلاً جسيماً.

قال أبي ـ وأحسبه رواه عن الحسن البصري ـ قال:

لما بلغ أهل الكوفة (بيعة) الحسن أطاعوه وأحبوه أشد من حبهم لأبيه، واجتمع له خمسون ألفاً، فخرج بهم حتى أتى المدائن، وسرح بين يديه قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري في عشرين ألفاً، فنزل بمسكن، وأقبل معاوية من الشام في جيش.

ثم إن الحسن خلا بأخيه الحسين، فقال (له: يا) هذا، إني نظرت في أمري، فوجدتني لا أصل إلى الأمر، حتى تقتل من أهل العراق والشام من لا أحب أن أحتمل دمه..

وقد رأيت أن أسلم الأمر إلى معاوية فأشاركه في إحسانه ويكون عليه إساءته (ظ).

فقال الحسين: أنشدك الله أن تكون أول من عاب أباك وطعن عليه ورغب عن أمره.

فقال: إني لا (أ) رى ما تقول، ووالله لئن لم تتابعني لأسندتك في الحديد. فلا تزال فيه حتى أفرغ من أمري.

قال: فشأنك.

فقام الحسن خطيباً، فذكر رأيه في الصلح والسلم لما كره من سفك الدماء وإقامة الحرب..

فوثب عليه أهل الكوفة، وانتهبوا ماله، وخرقوا سرادقه، وشتموه، وعجّزوه، ثم انصرفوا عنه، ولحقوا بالكوفة!!

فبلغ الخبر قيساً، فخرج إلى أصحابه، فقال: يا قوم، إن هؤلاء القوم كذّبوا محمداً، وكفروا به ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً!!

فلمّا أخذتهم الملائكة من بين أيديهم ومن خلفهم، وعن أيمانهم، وعن شمائلهم دخلوا في الإسلام كرهاً، وفي أنفسهم ما فيها من النفاق!!

فلمّا وجدوا السبيل إلى خلافه، أظهروا ما في أنفسهم!!

وإن الحسن عجز وضعف وركن إلى صلح معاوية، فإن شئتم أن تقاتلوا بغير إمام فعلتم! وإن شئتم أن تدخلوا في الفتنة دخلتم!

قالوا: فإنّا ندخل في الفتنة!!

فأعطى معاوية حسناً ما أراد، في صحيفة بعث بها إليه مختومة، اشترط الحسن فيها شروطاً، فلما بايع معاوية لم يعطه مما كتب شيئاً (ظ)!!

فانصرف الحسن إلى المدينة ومعاوية إلى الشام[1].

---

(1) أنساب الأشراف ج3 ص50 ـ 52.

وقفات يسيرة مع ما تقدم:

وقد تضمنت النصوص المتقدمة أموراً عديدة يحسن التوقف عندها لمن يريد تقديم صورة على درجة من الوضوح لبعض ملامح ما جرى.. وهو يدل على أن ما يرسله بعض كتاب التاريخ إرسال المسلمات، ليس هو الأمر اليقيني المقطوع به، بل يجد ما يخالفه، ويوضح مساره الحقيقي.

وكنا نود أن يكون لنا دور في وضع النقاط على الحروف في ذلك، ولكننا آثرنا صرف النظر عنه إلى ما رأينا أنه أهم وأولى، بنظرنا على الأقل..

ولذا، فإننا نقتصر هنا على ذكر نموذج يسير مما لفت نظرنا من ذلك كما يلي:

من الذي قتل الجراح بن قبيصة؟!:

لقد كانت هناك محاولات عديدة لقتل الإمام الحسن «عليه السلام»، فقد قالوا: إنه كان يصلي، فرماه، شخص بسهم، فلم يؤثر فيه شيئاً، لأنه «عليه السلام» كان قد لبس اللامة تحت ثيابه[1].

وثمة محاولة أخرى ذكرت هنا في نص آخر: أن رجلاً طعنه «عليه السلام» بخنجر[2].

---

(1) علل الشرائع (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص221 و (منشورات مكتبة الشريف الرضي بقم) ج1 ص283 وبحار الأنوار ج44 ص33 ومستدرك سفينة البحار ج5 ص335 وصلح الحسن لآل ياسين ص69.

(2) ينابيع المودة ج2 ص423 عن البزار.

وفي نص آخر: ذكر أن رجلاً طعن الإمام الحسن «عليه السلام» وهو يصلي بخنجر[1]. ولم يذكر قوله: وهو ساجد.

والمحاولة الثالثة: طعنه «عليه السلام» في ساباط المداين.

فقد ذكرت الروايات المتداولة: أن رجلاً من بني أسد كان يرى رأي الخوارج يسمى الجراح بن قبيصة بن أسد، أو سنان بن الجراح، أو جراح بن سنان كمن للإمام الحسن «عليه السلام» بمظلم ساباط، فلما حاذاه الحسن قام إليه بمغول فطعنه في فخذه.

وحمل على الأسدي عبد الله بن خطل، وعبد الله بن ظبيان، فقتلاه[2].

وزعم بعضهم: أنه لما طعن الجراح الإمام صاح «عليه السلام» صيحة، وخرَّ عن فرسه مغشياً عليه، وابتدر الناس إلى ذلك الأسدي فقتلوه، وأفاق الحسن من غشيته وقد ضعف، فنقلوه إلى المدائن، وأنزلوه في القصر الأبيض[3].

لكن البلاذري يذكر: أنه لما طعنه بالمغول شقَّ في فخذه شقاً كاد يصل إلى العظم، وضرب الحسن وجهه، ثم اعتنقا وخرّا إلى الأرض، ثم ذكر أن رجلين من أصحاب الإمام قد أجهزا على الجراح، فراجع[4].

ويحسم الأمر اليعقوبي، فيقول: إنه بعد انتهاب مضارب الإمام الحسن

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج13 ص268.

(2) الأخبار الطوال ص217.

(3) الفتوح لابن أعثم ج4 ص288.

(4) أنساب الأشراف ترجمة الإمام الحسن «عليه السلام» (بتحقيق المحمودي) ج3 ص35.

في المدائن «ركب الحسن فرساً له، ومضى في مظلم ساباط، وقد كمن الجراح بن سنان الأسدي، فجرحه بمغول في فخذه، وقبض على لحية الجراح ثم لواها فدق عنقه»(1).

وهنا فيما يبدو جاء بعض أصحاب الإمام «عليه السلام»، وأجهز على الجراح، كما قال البلاذري.

الحرب جذعة، أم خدعة؟!:

وفي النص الذي يروي كلام سليمان بن صرد الخزاعي مع الإمام الحسن «عليه السلام» في المدينة بعد سنين من الهدنة وردت عبارة: «فأعد الحرب خدعة»..

وفهم معنى هذه العبارة يحتاج إلى مزيد من التكلّف في تطبيق المعنى على الكلمات المشار إليها.. فهل كون الحرب خدعة يحتاج إلى إعادة من الإمام؟!

ثم ظهر لنا: أن ثمة تصحيفاً تعرضت له كلمة «خدعة»، وأن الصحيح هو: أنها جذعة، وليست خدعة، والمراد: أعد الحرب فتية، في أول شبابها وقوتها، فإن الجذع هو الشاب الحدث، ومؤنثه: جذعة.. وهذا التعبير متداول، فيقال: «أعد الحرب جذعة»..

وقد وردت بهذا اللفظ عند البلاذري في أنساب الأشراف، فراجع(2).

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص215.

(2) راجع: أنساب الأشراف، ترجمة الإمام الحسن ج3 ص48.

عدد جيش الإمام وعدد مقدمته:

وقد عرفنا: أن ثمة اختلافاً في عدد جيش الإمام الحسن «عليه السلام»، ومبالغات لا مبرر لها، ورأينا أن البلاذري يذكر قولاً آخر في هذا المجال، حيث قال عن الإمام الحسن «عليه السلام»: «اجتمع له خمسون ألفاً، فخرج بهم حتى أتى المدائن، وسرح بين يديه قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري في عشرين ألفا، فنزل بمسكن»[1].

لكن الدينوري قال: إن معاوية حين بلغه قتل علي «عليه السلام»: «تجهز، وقدم أمامه عبد الله بن عامر بن كريز، فأخذ على عين التمر، ونزل الأنبار يريد المدائن، وبلغ ذلك الحسن بن علي، وهو بالكوفة، فسار نحو المدائن لمحاربة عبد الله بن عامر بن كريز». فجرى له مع أصحابه في مظلم ساباط ما جرى، وعولج في المدائن حتى برئ، واستعد للقاء ابن عامر.. وبعد أن نزل معاوية بإزاء قيس بن سعد بمسكن، خرج الحسن فواقف عبد الله بن عامر.

فأعلن ابن عامر لأهل العراق أنه لا يريد قتالهم، وإنما هو مقدمة لمعاوية الذي نزل الأنبار في جموع أهل الشام، فانخذل أصحاب الإمام الحسن، وكرهوا القتال، وترك الحسن الحرب، وانصرف إلى المدائن، وحاصره عبد الله بن عامر بها..

ولما رأى الإمام الحسن الفشل من أصحابه أرسل بشرائط الصلح إلى ابن عامر، فأبلغها معاوية.

---

(1) أنساب الأشراف، ترجمة الإمام الحسن ص51.

وأرسل «عليه السلام» إلى قيس بالصلح، وأمره بتسليم الأمر إلى معاوية، والانصراف إلى المدائن، فخير قيس أصحابه بين القتال بغير إمام، أو الدخول في طاعة معاوية، فاختاروا معاوية، فسار قيس حتى وافى المدائن، وسار الحسن بالناس حتى وافى الكوفة، ووافاه معاوية بها الخ..[1].

غير أن الشك يحاصرنا في صحة بعض ما ورد في هذا النص..

فأولاً: إن من غير المعقول: أن ينسحب الإمام الحسن من مواجهة ابن عامر ويترك الحرب، ويذهب إلى المدائن، ويتركه يسرح ويمرح في طول البلاد وعرضها، ليلحقه ابن عامر من ثمَّ إلى المدائن، ويحاصره بها.

ثانياً: إن النصوص الكثيرة تذكر: أن الإمام لم يشف من ضربة الجراح بن سنان، بل بقي عليلاً، حتى إلى ما بعد انتقاله إلى الكوفة، بل بقي كذلك إلى حين وصل إلى المدينة..

ثالثاً: الحديث عن أنه اجتمع له خمسون ألفاً فسار بهم لملاقاة ابن عامر غير دقيق، كما نوهنا به أكثر من مرة، فقد بقي عشرة أيام ينتظر التحاق الناس بمعسكرهم في النخيلة، ثم عاد إلى الكوفة، وحثهم على ذلك، فلم يلتحق به أكثر من أربعة آلاف، ثم كان منهم ما كان في مظلم ساباط من انتهاب ثقله، وغيره.

وهناك نصوص عديدة أخرى تبيِّن حقيقة تخاذل الناس عنه، حتى إنه في بعض المرات لم يجبه منهم أحد.

---

(1) الأخبار الطوال ص216 ـ 218 بتصرف وتلخيص.

رابعاً: إن هذا النص يقول: إن الإمام الحسن «عليه السلام» بادر إلى وضع شروط الصلح الخ.. حين رأى فشل أصحابه، مع أن النصوص الأخرى تؤكد على أن معاوية هو الذي كان يسعى للصلح، ويبعث الوسطاء لإقناع الإمام الحسن «عليه السلام» به.. من أجل أن يتأمر عليهم، كما صرح به هو نفسه، متجاهلاً ومخالفاً بذلك أوامر الله سبحانه..

الفصل الثاني

قيس بن سعد ومعاوية. .

1 ـ وقالوا: إن قيس بن سعد لما سمع بأمر الهدنة، وشروطها، قال:

أتاني بأرض العال من أرض مسكن بـأن إمـام الحـق أضـحى مسـالما

فـما زلـت مـذ بيَّنتـه متلـدّدا أراعي نجوماً خاشع القلب واجما[1]

التلدد: الإلتفات يمنياً وشمالاً.. ربما بسبب عدم وضوح الأسباب له.

والواجم: من اشتد حزنه، فأمسك عن الكلام.

2 ـ وروى الكشي «رحمه الله»، عن جعفر بن معروف، قال: حدثني محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن ذريح، قال: سمعت أبا عبد الله «عليه السلام» يقول: دخل قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري صاحب شرطة الخميس على معاوية، فقال له معاوية: بايع!

فنظر قيس إلى الحسن «عليه السلام»، فقال: أبا محمد بايعت؟!

فقال له معاوية: أما تنتهي؟! أما والله إني.

فقال له قيس: ما شئت، أما والله لئن شئت لتناقضنَّ به.

فقال: وكان مثل البعير، جسيماً، وكان خفيف اللحية.

____

(1) مناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص39 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 والعوالم ج16 ص169 وبحار الأنوار ج44 ص56.

قال: فقام إليه الحسن، فقال له: بايع يا قيس، فبايع[1].

قوله: «والله، إني»: تهديد له، بالقتل، أو بالبطش به.

وقول قيس له: «ما شئت». أي إفعل ما شئت، وأما إن شئت ـ على صيغة المتكلم ـ سوف تناقض من قِبَلي، ولن أسكت..

ويلاحظ:

1 ـ أن قيساً لم يسمع جواباً على سؤاله من الإمام الحسن «عليه السلام»، لأن معاوية بادر إلى تهديده ووعيده، ولعله خشي أن يجيبه الإمام الحسن «عليه السلام» جواباً يفشل خططه، ويعيد الأمور إلى نقطة الصفر.

2 ـ ولكن قيساً واجهه بما يكسر عنفوانه، ويعيده إلى حجمه الطبيعي، حين توعَّده أيضاً بالمعاملة بالمثل.. فليس له أن يتصرف مع الناس على أنهم عبيده، وهو ربهم الأعلى يتصرف بهم كيف يشاء.

3 ـ ثم تدخل الإمام الحسن «عليه السلام»، لكي لا ينجر تجاذب الكلام، والخطاب والجواب إلى ما لا تحمد عقباه، ولكي يحفظ دم قيس من أن يسفك، ويذهب سدى، بلا فائدة ولا عائدة.. لأنه كان يعلم مدى حقد معاوية على قيس، حتى إنه حين وضع شروط الهدنة استثناه من الأمان، فرفض الإمام الحسن الهدنة، إن لم يعط الأمان لقيس أيضاً، فلم يجد معاوية بدّاً من التراجع، والقبول بالشرط..

---

(1) إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ج1 ص326 وبحار الأنوار ج44 ص61 والعوالم ج16 ص150.

واستثناء قيس من الأمان يدل على عظيم أثر قيس، وشدَّة نكايته في أعداء الله، وصدقه في نصرته لأولياء الله، وقيمته عند أهل البيت «صلوات الله وسلامه عليهم»..

4 ـ ولا يفوتنا هنا التنويه بوفاء قيس لإمامه، وطاعته له، وخضوعه لإرادته، رغم شدة وقع ما يجري على نفسه، فكانت كلمة واحدة من الإمام الحسن «عليه السلام»: «بايع يا قيس» كافية لتجاوز كل الألم الذي يعيشه، والرضا بما يرضي إمامه وسيده ومقتداه.

معاوية يريد قطع لسان قيس:

قال ابن عبد البر:

إن الإمام الحسن «عليه السلام» كتب إلى معاوية يخبره أنه يصيّر الأمر إليه، على أن يشترط عليه ألا يطلب أحداً من أهل المدينة والحجاز، ولا أهل العراق بشيء كان في أيام أبيه.

فأجابه معاوية، وكاد يطير فرحاً.

إلا أنه قال: أمّا عشرة أنفس، فلا أؤمنهم.

فراجعه الحسن فيهم، فكتب إليه يقول: إني قد آليت أنِّي متى ظفرت بقيس بن سعد أن أقطع لسانه ويده.

فراجعه الحسن: إني لا أبايعك أبداً وأنت تطلب قيساً أو غيره بتبعة، قلَّت أو كثرت.

فبعث إليه معاوية حينئذ برقّ أبيض، وقال: اكتب ما شئت فيه، وأنا ألتزمه.

فاصطلحا على ذلك، واشترط عليه الحسن: أن يكون له الأمر من بعده،

فالتزم ذلك كله معاوية[1].

ونقول:

أولاً: يدل هذا النص على أن لقيس مكانة عظيمة لدى الإمام الحسن «عليه السلام»، إلى حد أن الإمام «عليه السلام» يرفض عقد هدنة مع ذلك الطاغية، إذا لم تحفظ أمن وحياة من هو مثل قيس..

ومع غض النظر عن أهمية قيس عند الإمام، فإن أي إنسان مسلم قتله يوازي قتل الناس جميعاً، كما قال تعالى: ﴿**مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[2]. وقيس من خيرة المؤمنين.

والرضا بقتله، أو غض النظر عن قتله مشاركة من إمام يعتبر قوله وفعله حجة على رضى الله بذلك، وعلى حكمه وشرعه فيه.

ثانياً: إنه «عليه السلام» قد شرط على معاوية: أن لا يطلب أحداً من أهل المدينة، والحجاز والعراق بشيء، ولم يذكر مكة، ولا مصر، ولا غيرها من المدن والبلاد، وذلك لأنه «عليه السلام» يعلم: أن أي مساس بقيس بن سعد، وهو رئيس قبيلة الخزرج في المدينة سوف يثير الخزرج وحلفاءهم، وستراق من أجله الدماء، وتزهق الأرواح، وسيكون باباً لمعاوية للإنتقام منهم، وكل من له صلة بهم من أهل المدينة وغيرها، بما في ذلك جميع بني هاشم أيضاً، وغيرهم من شيعتهم من قبائل المدينة وغيرها.. فإن الأنصار

(1) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج1 ص370 و (ط دار الجيل) ج1 ص385 وسير أعلام النبلاء ج3 ص278 ونهاية الأرب ج20 ص229 وذخائر العقبى ص139.

(2) الآية 32 من سورة المائدة.

كانوا في أغلبيتهم الساحقة يميلون إلى علي «عليه السلام»، وبني هاشم، ويتوجسون خيفة من بطش بني أمية بهم.

وسيعمل معاوية على إبادتهم واستئصالهم، بسبب هذا الولاء والميل منهم للنبي وأهل بيته الطاهرين، وسينتقم منهم شر انتقام على نصرتهم النبي «صلى الله عليه وآله» في حربه لقريش، ولسائر من ناواه، وحاربه في المنطقة كلها من يهود ومشركين أيضاً..

فلا بد من تلافي هذا الشر المستطير الذي سيصيب الأنصار الذين جاهدوا قريشاً والمشركين، وسيصيب الأئمة الطاهرين، وأهل البيت، ولا يبقى من بني هاشم ومن يتشيع لهم من الأوس والخزرج، وكل من يمتّ إليهم بصلة في المدينة والمنطقة نافخ نار، وربما تمتد المذابح، وسياسة الإبادة لتنال كل من يتشيع لأهل البيت، أو يتعاطف معهم أينما كانوا، وحيثما وجدوا.

أما أهل مكة، فكانوا في حصن منيع من العصبية العشائرية، وتحت مظلة البغض لعلي وأهل بيته، فهي معقل قريش عدوة أمير المؤمنين «عليه السلام»، وسائر أهل بيته وشيعته.

ثالثاً: إن هذا النص يقول: إنه «عليه السلام»، أرسل إلى معاوية: «إني لا أبايعك أبداً، وأنت تطلب قيساً الخ..». وقد ذكرنا فيما سبق: أن ما جرى بينه وبين معاوية كان هدنة، وعزوفاً عن الحرب، ولم يكن صلحاً، ولم يجر حديث عن البيعة التي تعني التسليم والتعاهد على الطاعة والنصر، وعدم مخالفة الأمر.

بل كان الإمام الحسن «عليه السلام» هو الذي فرض هيمنته من خلال شروطه الكثيرة على مسار معاوية، حيث يضعه ضمن دائرة معينة وكان على

معاوية أن يطيع وينفذ، فكيف يصبح المطيع هو المطاع، والمأمور هو الآمر؟!

ونقض معاوية للشروط بعد ذلك لا يعفيه من المسؤولية عنها.

وهل يرضى معاوية أن يقال: إنه حين نقض الشروط، وأعلن أنها كلها تحت قدميه لا يفي بها، يكون قد ألغى المشروط، وهو البيعة، فإن المشروط يدور مدار الوفاء بالشرط؟!

وإن كان المشروط هو المسالمة والهدنة، فهل يرضى بإلغائها، والعودة إلى الحرب حين تتوفر وسائلها وإمكاناتها، وكانت تحقق الأهداف المتوخاة فيها؟!

رابعاً: ويدل على أن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يبايع: قول بسر بن أبي أرطاة لمن تبقى من جيش عبيد الله حين خان عبيد الله وتحول إلى معاوية: «هذا أميركم عندنا قد بايع، وإمامكم الحسن قد صالح، فعلام تقتلون أنفسكم»..

فالصلح بين الفريقين لا يعني البيعة، لاسيما وأنه إنما كان صلحاً على مضمون الهدنة، كما قلنا.

قيس ومعاوية:

وقد ذكر اليعقوبي: أن معاوية وجَّه إلى قيس بن سعد يبذل له ألف ألف درهم على أن يصير معه أو ينصرف عنه.

فأرسل إليه بالمال، وقال له: تخدعني عن ديني!

وقد بقي عشرات الأيام يحاول ذلك في قيس، فلم يوفق.

فيقال: إنه أرسل إلى عبيد الله بن عباس وجعل له ألف ألف درهم، فصار

إليه في ثمانية آلاف من أصحابه، وأقام قيس على محاربته[1].

وقال المؤرخون أيضاً: «وكان معاوية يدس إلى عسكر الحسن من يتحدث: أن قيس بن سعد قد صالح معاوية وصار معه، ويوجه إلى عسكر قيس من يتحدث: أن الحسن قد صالح معاوية، وأجابه»[2].

وذكر ابن أبي الحديد المعتزلي: أنه لما لحق عبيد الله بن عباس بمعاوية، أصبح الناس ينتظرونه ليصلي بهم، فلم يخرج حتى أصبحوا، فطلبوه، فلم يجدوه، فصلى بهم قيس بن عبادة، ثم خطبهم، فثبتهم، وذكر عبيد الله فنال منه.

ثم أمرهم بالصبر، والنهوض إلى العدو، فأجابوه بالطاعة، وقالوا له: انهض بنا إلى عدونا على اسم الله، (فنزل) فنهض بهم.

وخرج إليه بسر بن أرطاة، فصاح إلى أهل العراق: ويحكم! هذا أميركم عندنا قد بايع، وإمامكم الحسن قد صالح، فعلام تقتلون أنفسكم؟!

فقال قيس بن سعد لمن معه: اختاروا إحدى اثنتين، إما القتال مع غير إمام، وإما أن تبايعوا بيعة ضلال..

فقالوا: بل نقاتل بلا إمام، فخرجوا فضربوا أهل الشام حتى ردوهم إلى مصافهم.

فكتب معاوية إلى قيس بن سعد يدعوه ويمنيه..

---

(1) راجع: تاريخ اليعقوبي ج2 ص214.

(2) راجع المصدر السابق وغيره.

فكتب إليه قيس: لا و الله، لا تلقاني أبداً إلا بيني وبينك الرمح.

فكتب إليه معاوية حينئذ لما يئس منه:

أما بعد، فإنك يهودي ابن يهودي، تشقي نفسك وتقتلها فيما ليس لك، فإن ظهر أحب الفريقين إليك نبذك وغدرك، وإن ظهر أبغضهم إليك نكل بك وقتلك.

وقد كان أبوك أوتر غير قوسه، ورمى غير غرضه، فأكثر الحز، وأخطأ المفصل، فخذله قومه، وأدركه يومه، فمات بحوران طريداً غريباً. والسلام.

فكتب إليه قيس بن سعد:

أما بعد، فإنما أنت وثن ابن وثن، دخلت في الإسلام كرهاً، وأقمت فيه فرقاً، وخرجت منه طوعاً، ولم يجعل الله لك فيه نصيباً، لم يقدم إسلامك، ولم يحدث نفاقك، ولم تزل حرباً لله ولرسوله، وحزباً من أحزاب المشركين، وعدواً لله، ولنبيه، وللمؤمنين من عباده..

وذكرت أبي، فلعمري ما أوتر إلا قوسه، ولا رمى إلا غرضه، فشغب عليه من لا يشق غباره، ولا يبلغ كعبه..

وزعمت أني يهودي ابن يهودي، وقد علمت وعلم الناس أني وأبي أعداء الدين الذي خرجت منه، وأنصار الدين الذي دخلت فيه، وصرت إليه. والسلام.

فلما قرأ معاوية كتابه غاظه، وأراد إجابته..

فقال له عمرو: مهلاً، فإنك إن كاتبته أجابك بأشد من هذا، وإن تركته دخل فيما دخل فيه الناس.

فأمسك عنه.

قال: وبعث معاوية عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة إلى الحسن للصلح، فدعواه إليه، فزهداه في الأمر، وأعطياه ما شرط له معاوية، وألا يتبع أحد بما مضى، ولا ينال أحد من شيعة علي بمكروه، ولا يذكر علي إلا بخير، وأشياء شرطها الحسن.

فأجاب إلى ذلك، وانصرف قيس بن سعد فيمن معه إلى الكوفة، وانصرف الحسن أيضاً إليها[1].

إلى أن قال: «..فلما تم الصلح بين الحسن ومعاوية، أرسل إلى قيس بن سعد يدعوه إلى البيعة، فجاءه.. وكان رجلاً طوالاً يركب الفرس المشرف ورجلاه تخطان في الأرض، وما في وجهه طاقة شعر، وكان يسمى خصي الأنصار.

فلما أرادوا إدخاله إليه قال: إني حلفت ألا ألقاه إلا وبيني وبينه الرمح، أو السيف، فأمر معاوية برمح وسيف، فوضعا بينه وبينه ليبر يمينه.

قال أبو الفرج: وقد روي: أن الحسن لما صالح معاوية اعتزل قيس بن سعد في أربعة آلاف فارس، فأبى أن يبايع، فلما بايع الحسن أدخل قيس ليبايع، فأقبل على الحسن.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص42 و 43 و44 والعوالم ج16 ص165 و 166 وبحار الأنوار ج44 ص52 و 53 ومقاتل الطالبيين ص65 ـ 67 و (ط المكتبة الحيدرية) ص42 ـ 43.

فقال: أفي حل أنا من بيعتك؟

فقال: نعم، فألقي له كرسي، وجلس معاوية على سرير والحسن معه.

فقال له معاوية: أتبايع يا قيس؟!

قال: نعم، ووضع يده على فخذه، ولم يمدها إلى معاوية، فجاء معاوية من سريره، وأكب على قيس حتى مسح يده، على يده وما رفع إليه قيس يده»[1].

وعند أبي الفرج: أنه لما فرّ عبيد الله إلى معاوية، وطلبوه من بقي من الجيش فلم يجدوه، وصلى بهم قيس بن عبادة، ثم خطبهم فقال:

«أيها الناس، لا يهولنكم ولا يعظمن عليكم ما صنع هذا الرجل الوله الورع أي الجبان، إن هذا وأباه وأخاه لم يأتوا بيوم خير قط.

إن أباه عم رسول الله «صلى الله عليه وآله» خرج يقاتله ببدر، فأسره أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري فأتى به رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأخذ فداءه فقسمه بين المسلمين.

وإن أخاه ولّاه علي أمير المؤمنين على البصرة فسرق مال الله، ومال المسلمين، فاشترى به الجواري وزعم أن ذلك له حلال. وإن هذا ولاه على اليمن، فهرب من بسر بن أرطأة، وترك ولده حتى قتلوا، وصنع الآن هذا الذي صنع.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص48 ومقاتل الطالبيين ص71 و 72 و (ط المكتبة الحيدرية) ص47 وبحار الأنوار ج44 ص54 والعوالم ج16 ص167.

قال: فتنادى الناس: الحمد لله الذي أخرجه من بيننا، فانهض بنا إلى عدونا، فنهض بهم.

وخرج إليهم بسر بن أرطاة في عشرين ألفاً، فصاحوا بهم: هذا أميركم قد بايع، وهذا الحسن قد صالح، فعلام تقتلون أنفسكم؟!

فقال لهم قيس بن سعد بن عبادة: اختاروا إحدى اثنتين:

إما القتال مع غير إمام..

أو تبايعون بيعة ضلال..

فقالوا: بل نقاتل بلا إمام.

فخرجوا فضربوا أهل الشام حتى ردوهم إلى مصافهم»(1).

ونقول:

لقد تكلمنا فيما سبق عن مضمون خطبة قيس حين لحق عبيد الله بن عباس بمعاوية، ولاسيما ما ذكره، من أن أخا عبيد الله قد سرق أموال البصرة، وغير ذلك، فلا حاجة إلى إعادته..

وبقيت أمور عديدة ينبغي التوقف عندها، نذكر منها ما يلي:

إنما أنت وثن ابن وثن:

تقول المصادر التي نقلنا منها رسائل التهديد وأجوبتها المتقدمة، التي كانت بين قيس ومعاوية: إنها كانت في مناسبة عقد الهدنة بين الإمام الحسن

---

(1) مقاتل الطالبيين ص65 و (ط المكتبة الحيدرية) ص42 وبحار الأنوار ج44 ص51 ـ 52 والدرجات الرفيعة ص346.

«عليه السلام» ومعاوية..

لكن المسعودي يذكر: أنها حصلت بين قيس وبين معاوية في عهد أمير المؤمنين «عليه السلام»، حين ولَّاه «عليه السلام» مصر[1].

وقد تكلمنا عن ذلك في كتابنا الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام» ج35، فيمكن الرجوع إلى ذلك الكتاب.

غير أننا نقول:

إن الإختلاف في تاريخ ومناسبة حصول ذلك لا يقلِّل من قيمة مضامينها ودلالاتها، وإشاراتها.

يقاتلون بلا إمام:

ذكرت الرواية المتقدمة: أن الذين بقوا مع قيس، قد اختاروا القتال بلا إمام، لكن نصوصاً أخرى ذكرت: أن بعضهم اختار الإنضمام إلى معاوية، وأن يكون مع إمام ضلالة، وقد ذكرنا هذا النص في موضع آخر من هذا الكتاب، وهذا يعطي: أن الباقين من الإثني عشر ألفاً بعد ذهاب الثمانية آلاف إلى معاوية لم يكونوا كلهم على رأي واحد، ولم يرو لنا: أن قيساً أنَّب أو عتب على الذين اختاروا معاوية، وبقي هو وأتباعه على موقفهم إلى أن انتهت المشكلة بتدبير من الإمام الحسن «عليه السلام».

بايع، وصالح:

وقد أشرنا إلى أن قول بسر بن أرطأة: إن عبيد الله بن عباس بايع، وأن

---

(1) راجع: مروج الذهب ج3 ص16 و 17.

الحسن «عليه السلام» قد صالح يدل على أن الصلح لا يعني البيعة، كما ربما يتوهم البعض.. ولاسيما إذا كان المراد بالصلح: هو الإتفاق على وضع الحرب.

وليس المراد به: الصلح الذي يكون بين فئتين من المسلمين، بمعنى أن تعود الفئتان إلى الإنسجام والإندماج، كما كان الحال قبل وقوع الخلاف بينهما.

إهتمام معاوية بخيانة ابن عباس:

وقد كان معاوية يولي أهمية بالغة لإلتحاق عبيد الله بن عباس به، فقد كتب عبيد الله إلى معاوية يسأله الأمان، ويشترط لنفسه أن لا يطالبه بالأموال التي أصابها، فشرط له ذلك معاوية.

وبعث إليه معاوية عبد الله بن عامر في خيل عظيمة، فخرج إليه عبيد الله ليلاً حتى لحق بهم، ونزل، وترك جنده الذي هو عليه لا أمير لهم، فيهم قيس بن سعد[1].

فإرساله خيلاً عظيمة لتلقي عبيد الله، والحفاظ عليه من أن يتعرض للملاحقة، أو لأي سوء يدل على أنه يريده سالماً، ليشد به عزيمة أهل الشام، وليفت به في أعضاد الحسن وأصحابه، وليكون هو الرابح في الحالتين.

مشكلة معاوية مع قيس بن سعد:

ولكن معاوية كان يعلم: أن المشكلة مع قيس بن سعد كانت أكبر وأخطر. فهو كان يظن: أن لدى قيس بن سعد أربعين ألف مقاتل، والظاهر:

---

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج5 ص163 و 164 و (ط الأعلمي) ج4 ص125.

أن معاوية سمع بالرقم الذي جمعه علي «عليه السلام» قبل استشهاده، فظن أن قيساً هو الذي يقود هذا العدد، ولم يدرِ أن هذا العدد سرعان ما تبخر، وتلاشى، ولم يبق إلا شتات كان الإمام الحسن «عليه السلام» يحاول جمعهم، وقد لحق به منهم عدد يسير، أربعة آلاف بعد عشرة أيام من الجهد، والإنتظار[1]، أو أقل أو أكثر، وقد كان بعض هؤلاء هم الذين شغبوا عليه، وحاولوا قتله أكثر من مرة، كان آخرها في المدائن، في مظلم ساباط.

مع أن هشام بن عروة يحدث عن أبيه: أن قيساً كان مع علي في مقدمته، ومعه خمسة آلاف حلقوا رؤوسهم بعدما مات علي، فلما دخل الحسن في بيعة معاوية أبى قيس أن يدخل، وقال لأصحابه: إن شئتم جالدت بكم أبداً حتى يموت الأعجل، وإن شئتم أخذت لكم أماناً.

فقالوا: خذ لنا.

فأخذ لهم، ولم يأخذ لنفسه خاصة.. فلما ارتحل نحو المدينة ومعه أصحابه، جعل ينحر لهم كل يوم جزوراً حتى بلغ صراراً[2].

وصرار موضع على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق.

ونحن لا نوافق على قول هشام بن عروة: دخل الحسن في بيعة معاوية، وقد قدمنا الوجه في ذلك، ونحب أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن التعبير بالبيعة، ومحاولة الإيحاء بحصولها إنما ورد في أكثره في نصوص أهل

(1) الخرائج والجرائح ج2 ص576 وبحار الأنوار ج44 ص44 والعوالم ج16 ص143 وصلح الحسن لآل ياسين ص102.

(2) سير أعلام النبلاء للذهبي ج3 ص110 و111 وتاريخ مدينة دمشق ج14 ص232.

السنة ومصادرهم.. وتأسى بهم بعض من غيرهم في بعض الأحيان، غفلة منهم عن حقيقة الأمر ومآله.

وأما الروايات في المصادر الشيعية، فلا تكاد تجد لهذا الكلام أثراً يذكر فيها، وقد رأينا أنه لم يرد شيء يعتدّ به من ذلك، بحسب علمنا في كلمات الإمام الحسن وغيره من أئمة أهل البيت «عليهم السلام».

وقالوا: إن معاوية قال لقيس: إنما أنت حبر من أحبار يهود، إن ظهرنا عليك قتلناك، وإن ظهرت علينا نزعناك.

فقال له قيس: إنما أنت وأبوك صنمان من أصنام الجاهلية، دخلتما في الإسلام كرهاً وخرجتما منه طوعاً[1].

وهذا قد يؤيد: أن معاوية كتب لقيس: إنما أنت يهودي، وابن يهودي.

فأجابه قيس: إنما أنت وثن ابن وثن. فإن المضمون واحد.

جهاد قيس ومن معه:

وقد تقدم: أن قيساً استطاع أن يقنع من بقي معه بالقتال ضد معاوية، وكانوا أربعة آلاف بعد ذهاب ثمانية آلاف منهم إلى معاوية، لأن المقدمة كانت أثني عشر ألف مقاتل.

ولذا قال أبو الفرج: إن الحسن لما صالح معاوية اعتزل قيس بن سعد في أربعة آلاف فارس، فأبى أن يبايع[2].. وربما لحق بهؤلاء الأربعة آلاف

---

(1) سير أعلام النبلاء ج3 ص111 وتاريخ مدينة دمشق ج14 ص232.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص48 ومقاتل الطالبيين ص72 و (ط المكتبة

ألف، أو نحوه، حتى أصبح المجموع نحو خمسة آلاف، كما تقدم عن الذهبي وابن عساكر..

وقد تقدم: أن قيس بن سعد نهض بهم، وخرج إليهم بسر بن أرطأة في عشرين ألفاً.. إلا أنهم أبوا أن يبايعوا بيعة ضلال، فخرجوا إلى أهل الشام حتى ردوهم إلى مصافهم[1].

وكان الذين مع قيس من شرطة الخميس.. وقد قال الطبري: إن شرطة الخميس أمَّرت قيساً على أنفسها[2].

ونقول:

إننا نلاحظ:

أولاً: إن انتصار أربعة آلاف على عشرين ألفاً، وقد ضربوهم حتى أرجعوهم إلى مصافهم، لهو إنجاز عظيم، لا يمكن لأحد انكاره..

ثانياً: تتأكد عظمة هذا الإنجاز، إذا كان العشرون ألفاً يشعرون بوجود من ينصرهم ويعينهم، بأضعافهم إن احتاجوا إلى ذلك وهو على مقربة منهم.

كما أن لهم حاكماً يهيمن عليهم ويضبط حركتهم، وينظم أمرهم، ويكافئهم على ما يحققونه له من إنجازات.

ثالثاً: ويزداد هذا الإنجاز تألقاً، وبهاءً إذا كان العشرون ألفاً قد اقتحموا

الحيدرية) ص47 وبحار الأنوار ج44 ص54 والدرجات الرفيعة ص348.

(1) مقاتل الطالبيين ص65 و (ط المكتبة الحيدرية) ص42 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص42 و43 لكنه حذف عبارة: أن بسراً خرج إليهم في عشرين ألفاً.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج5 ص164 و (ط الأعلمي) ج4 ص125.

على الأربعة آلاف في بلادهم، ويقاتلونهم في عقر دارهم.

ومن المعلوم: أنه ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا..

رابعاً: إذا نظرنا إلى حال الأربعة آلاف المنتصرة، فإننا نجد: أنها تسجل هذا النصر العظيم، وهي في أضعف حالاتها، وفي أصعب لحظة تمر بها، فإنها ترزح تحت وطأة صدمة روحية تتمثل بحصول خيانة بالغة السوء، شديدة القبح، لأنها تأتي في أشد المواقع حساسية، وهي خيانة القائد والرئيس، الذي هو رأس الجيش وقلبه. فكيف إذا كان هذا القلب أو الرأس هو ابن عم إمامهم، وخليفة نبيهم، ومن يفترض أن تكون القضية قضيته، وأن يضحي من أجلها بكل غالٍ ونفيس، وإنما يحارب الناس، ويبذلون أرواحهم من أجل إيصاله إلى ما يأمل ويحب، وكرمى له، وإخلاصاً ومحبة له..

خامساً: وقد زاد الطين بلة، والخرق اتساعاً، والأمر مرارة وألماً: أنه أخذ معه إلى عدوهم ثلثي الجيش الذي كان بإمرته، وهم ثمانية آلاف مقاتل(1) كانوا يرون أنهم من إخوانهم.

سادساً: إنهم يقدمون على حرب أقل ما يقال فيها: إنها مجازفة كبيرة وخطيرة جداً، لأن محاولات الوصول إلى هدنة، تكاد تصل إلى نتيجة، فإذا تسبب تحركهم في إفشالها، فإن هذا قد يعطي معاوية الذريعة للغدر والمكر بهم، بغياً وحقداً وانتقاماً..

سابعاً: إننا نرى: أن هذا الموقف، وهذا الإنجاز الذي تحقق بدحرهم

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص214.

عشرين ألفاً، وهم خمس هذا العدد لا شك في أنه أرعب معاوية وأهل الشام، وجعلهم أكثر حرصاً على التوصل إلى هدنة تبعد شبح الحرب.. وقد ساعد على ذلك: أن معاوية يظن أن شرطة الخميس الذين أمروا قيساً على أنفسهم كانوا أربعين ألفاً، وأن هؤلاء الأربعة آلاف هم مقدمتهم.

قال الطبري: «فخلص معاوية حين فرغ من عبيد الله بن عباس والحسن «عليه السلام» إلى مكايدة رجل هو أهم الناس عنده مكايدة، ومعه أربعون ألفاً، وقد نزل معاوية بهم، وعمرو، وأهل الشام.

وأرسل معاوية إلى قيس بن سعد يذكّره الله ويقول: على طاعة من تقاتل، وقد بايعني الذي أعطيته طاعتك؟!

فأبى قيس أن يلين له حتى أرسل إليه معاوية بسجل قد ختم عليه في أسفله، فقال: اكتب في هذا السجل ما شئت، فهو لك.

قال عمرو لمعاوية: لا تعطه هذا وقاتله.

فقال معاوية: على رسلك، فإنّا لا نخلص إلى قتل هؤلاء حتى يقتلوا أعدادهم من أهل الشام، فما خير العيش بعد ذلك.. وإني والله لا أقاتله أبداً حتى لا أجد من قتاله بداً.

فلما بعث إليه معاوية بذلك السجل اشترط قيس فيه له ولشيعة علي الأمان على ما أصابوا من الدماء والأموال، ولم يسأل معاوية في سجله ذلك مالاً.

وأعطاه معاوية ما سأل، فدخل قيس ومن معه في طاعته»[1].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج5 ص164 و (ط الأعلمي) ج4 ص125. وراجع: الكامل

ونلاحظ:

1 ـ أن هذا النص يقول: إن معاوية ادَّعى لقيس: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد بايعه، وقد تقدم الكلام حول هذا الأمر، والريب الشديد في صحته.

2 ـ إن عدم سؤال قيس مالاً لنفسه، يدل على نبل قيس، وزهده بدنيا معاوية.

3 ـ إن هذا النص يبين: أن من أسباب رغبة معاوية وحرصه على إتمام الهدنة مع الإمام الحسن هو خوفه من قيس، ومن معه من شرطة الخميس، الذين كان يظن أن عددهم يصل إلى أربعين ألفاً.

4 ـ يبدو: أن معاوية كان يخشى من أن يؤدي قتل قيس إلى قيام الأوس والخزرج، وأهل المدينة عليه، بالإضافة إلى بني هاشم، بما فيهم الحسن والحسين «عليهما السلام»، وإذا أراد القضاء عليهم، وعلى بني هاشم وشيعتهم، وغيرهم، فإنه لا يدري ما ستؤول إليه الأمور بعد ذلك.. وقد يفاجأ بما لا تحمد عقباه..

5 ـ يلاحظ: أن ما اشترطه قيس أمر معقول ومقبول منه، ولا يطلب منه أكثر من ذلك، ولكن الشروط التي وضعها الإمام الحسن «عليه السلام» للهدنة قد أظهرت أنها تعالج المشكلات، وتجترح الحلول لكل قضايا الإسلام والدين والأمة، كما بيَّنَّاه في الفصول السابقة.

6 ـ يلاحظ: أنهم يذكرون ما يشبه هذه القصة التي نقلناها عن الطبري

في التاريخ ج3 ص408.

في مصالحة قيس ومعاوية، وفيها ما قاله عمرو لمعاوية، وجواب معاوية له ـ ويذكرون ـ: أنه جرى بين الإمام الحسن، وعمرو بن العاص ومعاوية، ولكنها تحاول أن تظهر أن معاوية حريص على دماء المسلمين، وعلى أمورهم، ونسائهم، خائفاً من ضيعتهم[1].

(1) راجع: تاريخ مدينة دمشق ج14 ص96 وغيره.

الفصل الثالث

معاوية في الكوفة. .

إلى النخيلة أولاً:

قال شيخنا المفيد «رحمه الله» وغيره:

1 ـ «بعد أن استجاب معاوية لشروط الإمام الحسن «عليه السلام»، وعاهد عليه، وحلف له بالوفاء به.. واستتمت الهدنة على ذلك سار معاوية حتى نزل بالنخيلة، وكان ذلك اليوم يوم الجمعة، فصلى بالناس ضحى النهار، فخطبهم وقال في خطبته:

إني والله ما قاتلتكم لتصلوا، ولا لتصوموا، ولا لتحجوا، ولا لتزكوا.. إنكم لتفعلون ذلك، ولكني قاتلتكم لأتأمَّر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم له كارهون..

ألا وإني كنت منَّيت الحسن وأعطيته أشياء، وجميعها تحت قدمي، لا أفي بشيء منها له.. ثم سار حتى دخل الكوفة».

فكان عبد الله بن شريك يقول: هذا والله هو التهتك[1].

2 ـ عن الشعبي قال: خطب معاوية حين بويع له، فقال:

---

(1) الإرشاد ج2 ص14 والعوالم ج16 ص159 و166 وبحار الأنوار ج4 ص49 و 53 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص46. وراجع: مقاتل الطالبيين ص69 ـ 70 و (ط المكتبة الحيدرية) ص45 ـ 46.

ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها، ثم إنه انتبه فندم، فقال: إلا هذه الأمة، فإنها وإنها[1].

3 ـ قال المفيد وغيره: ثم سار حتى دخل الكوفة فأقام بها أياماً، فلما استتمت البيعة له من أهلها، صعد المنبر فخطب الناس، وذكر أمير المؤمنين «عليه السلام» فنال منه، ونال من الحسن.

وكان الحسن والحسين «صلوات الله عليهما» حاضرين، فقام الحسين ليرد عليه، فأخذ بيده الحسن فأجلسه، ثم قام فقال:

أيها الذاكر علياً، أنا الحسن وأبي علي، وأنت معاوية وأبوك صخر، وأمي فاطمة وأمك هند، وجدي رسول الله وجدك حرب، وجدتي خديجة وجدتك قتيلة..

فلعن الله أخملنا ذكراً، وألأمنا حسباً، وشرنا قدماً، وأقدمنا كفراً ونفاقاً.

فقال طوائف من أهل المسجد: آمين آمين[2].

4 ـ وقالوا أيضاً: دخل معاوية الكوفة بعد فراغه من خطبته بالنخيلة

---

(1) مقاتل الطالبيين ص69 و (ط المكتبة الحيدرية) ص45 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص46 وأعيان الشيعة ج1 ص570.

(2) الإرشاد ج2 ص15 وبحار الأنوار ج44 ص49 والعوالم ج16 ص159 ومقاتل الطالبيين ص70 و (ط المكتبة الحيدرية) ص46 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص46 ـ 47 والأربعون حديثاً لآبن بابويه ص80 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص109 وأعيان الشيعة ج1 ص570 وكشف الغمة ج2 ص164 وصلح الحسن لآل ياسين ص12.

وبين يديه خالد بن عرفطة، ومعه حبيب بن حماد يحمل رايته، فلما صار بالكوفة دخل المسجد من باب الفيل، واجتمع الناس إليه[1].

5 ـ ورووا عن عطاء بن السائب عن أبيه، قال: بينما علي بن أبي طالب «عليه السلام» على منبر الكوفة، إذ دخل رجل، فقال: يا أمير المؤمنين، مات خالد بن عرفطة.

فقال «عليه السلام»: لا والله ما مات، ولا يموت حتى يدخل من باب المسجد ـ وأشار إلى باب الفيل ـ ومعه راية ضلالة، يحملها حبيب بن حماد.

قال: فوثب رجل فقال: يا أمير المؤمنين، أنا حبيب بن حماد، وأنا لك شيعة!

فقال: فإنه كما أقول.

فوالله لقد قدم خالد بن عرفطة على مقدمة معاوية، يحمل رايته حبيب بن حماد[2].

ونقول:

لقد دل كلام معاوية على أن سبب قتاله للناس: هو أن يتأمَّر عليهم..

ونلاحظ هنا ما يلي:

خطبة معاوية:

يمكن تسجيل ملاحظات سريعة على خطبة معاوية هي التالية:

---

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص47 ـ 48 ومقاتل الطالبيين ص71 و (ط المكتبة الحيدرية) ص47 والعوالم ج16 ص166 وبحار الأنوار ج44 ص53.

(2) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص 47 و48 ومقاتل الطالبيين ص71 و (ط المكتبة الحيدرية) ص47 والعوالم ج16 ص 166 وبحار الأنوار ج42 ص53.

ألف: إنها تنضح بالأنانية الطاغية التي يطفح بها كلامه هذا، فهو يقسم على أن الغاية التي دعته لسفك دماء الناس، وإيتام أطفالهم، وترميل نسائهم لا تمت إليهم بصلة، بل هي غاية شخصية له، هزيلة، ومقيته، ترضي غروره، وتغذي وتنعش أنانيته، وتزيد في استكباره وعجرفته.

ب: إن هذا التصريح الفاضح يدل على أنه لا يقيم وزناً لدماء الناس، بل هو يسفكها، ولو بلغت عشرات الألوف من الأبرياء، من أجل لذة وهمية عابرة، وخيالات وأوهام خسيسة.

ج: إنه لا يقيم وزناً للكرامة الإنسانية، ولا يراعي مشاعر الناس، ولا يتستر على ما يحاوله من الإذلال والإهانة لهم، بل هو يتبجح بقهرهم، وسلب قرارهم، وحرمانهم من العيش الهانئ الكريم.

د: إنه لا يتعامل مع الناس من منطلق المبادئ والقيم.

هـ: إنه يعترف: بأنه باغٍ، متغلب، وأن كل ما يدَّعيه مما سوى ذلك، كالطلب بدم عثمان، وككونه يريد خير الناس وصلاحهم، أو أنه يريد أن يدفع الخطر عن نفسه، وعن أهل الشام، وغير ذلك لا يخرج عن دائرة المكر بالناس، وخداعهم، والكذب عليهم، والتلاعب بهم.

و: هو يعترف: بأن الناس كارهون لولايته، رافضون لها، وهذا الاعتراف منه يدل على أنه لا يملك حتى المبرر الضئيل والهزيل، الذي لا يستند إلى دليل، فضلاً عن أن يدَّعي لنفسه التفويض الإلهي، والنص الشرعي الذي يخوله التسلط على الناس، وامتلاك قرارهم..

فهو مصداق لقول الشاعر:

ودعوى القوي كدعوى السباع   مـــن النـــاب والظفـــر برهانهـــا

ز: اللافت هنا: ادِّعاء معاوية: أن الله تعالى هو الذي أعطاه ذلك. ولا ندري كيف يعطي الله سبحانه أمراً، ثم يتوعد عليه بالعذاب الأليم، في قعر الجحيم؟! وهل يكافئ الله القاتل المجرم بالعطاءات، والإكرام، والإنعام.

ولا نظن أن معاوية يقصد أنه هو الذي طلب هذا الأمر، واستخدم في الحصول عليه وسائل تؤدي إليه، وأن الله تعالى لا يحول بين الإنسان، وبين ما يختاره..

بل هو يريد بكلامه هذا: أن يبعث اليأس في نفوس من يناوئه من خلال تسويقه لعقيدة الجبر الإلهي التي أخذها من المشركين واليهود. وقد استدل بهذه العقيدة على جعله ولده يزيد «لعنه الله» حاكماً على الناس من بعده، فقال: «إن أمر يزيد قد كان قضاء من القضاء، وليس للعباد خيرة من أمرهم»[1]، كما أنه استدل بها على أنه حين يعطي الناس من بيت المال ويمنعهم ليس هو الذي يفعل ذلك، بل الله هو الذي يحركه لذلك[2].

ح: ذكر معاوية: أنه أعطى الإمام الحسن «عليه السلام» أشياء، ومنّاه أشياء، ومن المعلوم: أن الذي منَّاه إياه هو ما يرتبط بالآتي، ككون معاوية

____

(1) راجع: الإمامة والسياسة 182 و 183 و (تحقيق الزيني) ج1 ص158 و 161 ـ 162 و (تحقيق الشيري) ج1 ص205 و 210 وراجع: الغدير للشيخ الأميني ج10 ص245 و 249.

(2) راجع: بحار الأنوار ج31 ص274 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص266 ومتشابه القرآن ومختلفه لابن شهرآشوب ج1 ص122.

سوف يعمل بكتاب الله وسنة نبيه، وأن يوصل لكل ذي حق حقه، وأن يتحمّل ما يكون من هفوات الناس، أو أن يؤمن جميع الناس، ولا يتبع أحداً بما مضى وغير ذلك..

والذي أعطاه إياه: هو ما له صفة التعجيل، كالكف عن سب أمير المؤمنين «عليه السلام»، وإعطاء دارابجرد وفسا لأيتام من قتلوا مع علي «عليه السلام» في حربي الجمل وصفين، وما في بيت مال الكوفة، وما إلى ذلك.. فإنه قد اعتبر ذلك كله تحت قدميه.

ط: عن رواية الشعبي التي ذكرت أنه قال: ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها، ثم انتبه فندم فقال: إلا هذه الأمة، فإنها وإنها الخ.. نقول:

صدق علي «عليه السلام» حين قال: «ما أضمر أحد شيئاً إلا ظهر في فلتات لسانه، وصفحات وجهه»[1].

النيل من علي:

ويبدو: أن أول شرط خالفه معاوية هو شرط الكف عن لعن علي «عليه السلام»، فإنه بمجرد دخوله إلى الكوفة عاصمة علي، وأخذ البيعة من أهلها خطب الناس، ونال من علي «صلوات الله وسلامه عليه»..

---

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص7 وشرح مئة كلمة لأمير المؤمنين لابن ميثم ص211 وبحار الأنوار ج72 ص204 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج10 ص48 ودستور معالم الحكم ص23 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص137.

ولعل ما دفعه إلى ذلك، الأمور التالية:

الأول: إفهام الناس أن ما قاله في النخيلة حول عدم وفائه بالشروط يجب أن يؤخذ على محمل الجد.

الثاني: إنه أراد كسر هيبة الإمام الحسن «عليه السلام» في أعز شيء عليه، وأكثره إيلاماً وأذىً له..

الثالث: إنه يريد كبت وإذلال أهل الكوفة وكسر شوكتهم، وتقويض اعتزازهم بحبهم، وتعلقهم بمثلهم الأعلى، وتحويل هذا الحب والتعلق إلى وسيلة إذلال، وسبب هوان لهم.

وتحذيرهم من الإقدام على أي شيء يعكِّر صفو مزاجه، فإنه لا يتورع عن شيء، ولا يحجزه شيء عن الإنتقام منهم..

وعليهم أن لا يراودهم أمل بنصرة الإمام الحسن وأهل البيت لهم، وهذا الحسن والحسين يسمعان سب أبيهما بآذانهما، ولا يقدران على فعل شيء.

الرابع: التنفيس عن حقده المضطرم في داخله، بعد مغالبته له طيلة فترة تدبير أمر الهدنة.. وهذا قد أفهم الناس: أن هذا الرجل لا يفكر بمصلحة الأمة، ولا يهتم للقيم الإنسانية والدينية، والأخلاقية، ولا غير ذلك.

الحسن × يجيب:

وقد حاول الإمام الحسين «عليه السلام» أن يجيب معاوية على جرأته، فأجلسه الإمام الحسن «عليه السلام» ليتولى هو الجواب:

أولاً: ربما لأنه لم يرد أن يعطي لمعاوية ذريعة للإنتقام من الإمام الحسين «عليه السلام»، الذي امتنع عن البيعة له، حيث يصوِّره معاوية للناس على

أنه قد تعدى الحدود، واعتدى عليه، لاسيما وأنه هو لم يتعد الحدود، ولم يتعرض لشخص الحسين بشيء..

ولكن ليس لمعاوية أن يؤاخذ الإمام الحسن على جوابه له، لأنه إنما يدفع الضيم عن نفسه، بعد أن قصده معاوية بالشتم والسب، وخالف الشرط الذي أعطاه له، فله الحق بالاعتراض والمطالبة بالرجوع إلى الصواب.

ثانياً: إن جواب الإمام الحسن «عليه السلام» قد جاء فريداً وسديداً، لأنه أصاب معاوية في الصميم، لأنه طعن مصدر كبريائه وغروره، حيث قارن بين أمجاد معاوية التي لا تشرِّف أهل الشرف والكرامة، بل يفرون منها من فسادها وإفسادها، ومن رذائلها ومخازيها، بل هم يبرؤون ويفرون منها فرارهم من الأسد، أو فرارهم من الجيف النتنة.

فإن هؤلاء لا يقاسون بأسلاف الإمام الحسن الذين هم جوهرة الوجود، والروح الصافية، والنفس الطاهرة، والنور الزاهر والباهر، ومصدر الخيرات والبركات، ورمز الفضل، وهم العلماء الحكماء الأتقياء، والأطهار الأبرار، أفضل الخلق، وأحبهم إلى الله، وأقربهم إليه زلفى..

فميَّز «عليه السلام» الأشرف مقاماً، والأكرم نفساً، عن أخمل الناس ذكراً، وألأمهم حسباً وشرفاً، فألقم «عليه السلام» بذلك الباغي والطاغي حجراً.

الله ولاك يا معاوية؟!:

وعن عمرو بن دينار: أنه لما صالح الحسن معاوية خطب الناس فقال: «أيها الناس، إني كنت أكره الناس لأول هذا الحديث، وأنا أصلحت آخره

لذي حق أديت إليه حقه، أحق به مني، أو حق حدث به إصلاح أمة محمد «صلى الله عليه وآله».

وإن الله قد ولّاك يا معاوية هذا الحديث، لخير يعلمه عندك، أو لشر يعلمه فيك، ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾(1)، ثم نزل»(2).

ونقول:

1 ـ إن هذا النص قد نسب إلى الإمام الحسن «عليه السلام» أنه كان يكره أن يتولى أمر الناس بعد استشهاد أبيه، وقد روي هذا المعنى عنه في كتب أهل السنة في مناسبات أخرى أيضاً(3). وهذا هو ما يرمي إليه قوله: «إني كنت أكره الناس لأول هذا الحديث»..

غير أننا نقول:

ألف: إن هذا لا يتلاءم مع ما روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا. فهل كان يكره إمامة جعلها الله ورسوله له؟!

ب: لقد كان بإمكانه أن يرفض قبول وصية أبيه له بهذا الأمر، ويحيله إلى الإمام الحسين «عليه السلام»، فلماذا لم يفعل ذلك؟!

---

(1) الآية 111 من سورة الأنبياء.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج14 ص93 و 99 و 100 و (ط دار الفكر سنة 1415هـ ق) ج13 ص275 و 367 وتهذيب الكمال ج6 ص248 تهذيب التهذيب ج2 ص259 ـ 260 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص190.

(3) راجع: تاريخ مدينة دمشق ج14 ص98.

2 ـ ما معنى قوله: «..وأنا أصلحت آخره لذي حق أديت إليه حقه، أحق به مني»؟! هل يقصد: أن معاوية كان أحق بهذا الأمر منه، وأن والده علياً «عليه السلام» قد أعطى الحق لغير صاحبه حين أوصى إليه، وكان رسول الله «صلى الله عليه وآله» مجانباً للحق حين جعله مع أخيه الحسين: إمامين قاما أو قعدا؟!

وهل يريد الإمام الحسن أن يتهم أباه: بأنه عن سابق علم وعمد، غاصب معتدٍ ـ والعياذ بالله ـ أو أنه كان لا يعرف الحق، فليس لمن لا يعرف الحق أن يتصرف حتى يعرف، إلا إن كان جاهلاً جهلاً مركباً..

على أن لنا أن نسأل: كيف جهل أبوه هذا الأمر، وهو أفضل منه، كما أنه باب مدينة علم النبي «صلى الله عليه وآله»، وكيف علمه ولده الإمام الحسن «عليه السلام» دونه، وهو أقل منه معرفة ومقاماً، وفضلاً؟!

وبماذا أصبح معاوية هو صاحب الحق؟! أبفضله، أم بعلمه، أم بتقواه، أم بسياساته الغادرة والماكرة، أم بخيانته للعهود والعقود، أم بسفكه دماء عشرات الألوف من الناس، إرضاء لشهوة التسلط لديه؟!

3 ـ وعن قوله: «أو حق حدث به إصلاح أمة محمد»، نقول:

إن ما حدث ليس إلا خروج معاوية على إمام زمانه على سبيل البغي والظلم والعدوان، وهذا لا يُحدث له حقاً بالحكم، ولا يحمل معه صلاحاً للأمة، بل هو من موجبات حرمانه وزوال استحقاقه.. إن فرض أن له حقاً، أو استحقاقاً، فإن فرض المحال ليس محالاً.. كما أنه من موجبات فساد حال الأمة، وخسرانها لمستقبلها.

4 ـ وعن قوله: «وإن الله قد ولّاك يا معاوية هذا الحديث، لخير يعلمه عندك، أو لشر يعلمه فيك»، نقول:

ألف: إن هذا التنويه ما هو إلا تقرير لعقيدة الجبر الإلهي، وهي عقيدة باطلة، لا تقوم على أساس، ولم يزل الأئمة الطاهرون «عليهم السلام» يرفضونها، ويقيمون الشواهد والأدلة القاطعة على بطلانها.

ب: ما هو النص الذي اعتمد عليه في الدلالة على أن الله تعالى هو الذي ولّى معاوية؟!

ج: إذا علم الله تعالى في أحد الناس شراً وإجراماً هل يوليه أمور الناس؟! وما ذنب الناس حتى يحكّم بهم مجرماً يريد بتوليته له: أن يتجسد إجرامه تنكيلاً، وظلماً لهم، وعدواناً عليهم؟!

حديث خالد بن عرفطة

وعن حديث خالد بن عرفطة نقول:

أولاً: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» حين يقسم على وقوع، أو على عدم وقوع أمر غائب عنه، فإنه يدل على أن هذا الأمر من المحتوم الذي لا يقع فيه البداء..

ولعل سبب ذلك: أنه يقع في سلسلة أسباب ووسائل هداية الناس إلى الحق وأهله، ويعزّز يقين الناس بإمامة أئمتهم.

ثانياً: لقد أصرَّ «عليه السلام» على صحة ما أخبر به عن حبيب بن حماد، رغم اعتراض حبيب، واحتجاجه: بأنه من شيعة علي «عليه السلام»، فكيف يحمل راية ضلالة؟! وهذا يؤكد أيضاً عدم وقوع البداء في هذا الأمر.

ثالثاً: إن إخبار أمير المؤمنين عما يكون من خالد بن عرفطة، قد حصل حين كان علي «عليه السلام» يخطب الناس على منبر مسجد الكوفة، الذي هو مركز التجمع العام لمدينة هي عاصمة الخلافة، ويعدُّ سكانها بعشرات الألوف.

وقد كان هذا من صنع الله عز وجل لعباده، إذ لو أخبر عن هذا الأمر، وهو في بيته مثلاً، أو في أي مكان آخر، فإن من يسمعه سيكون عدداً محدوداً، وقد لا يتيسر نقله وتداوله بالمقدار الكافي والمطلوب.

رابعاً: إن الحديث في شأن خالد بن عرفطة يختلف عن الحديث عن سائر الغيبيات، لأنه يخبر بأمر يرتبط بالموت والحياة، الذي قال الله تعالى عنه في كتابه العزيز: ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ**﴾[1]، ومعرفة الآجال، وما يقع فيه البداء منها، وما لا يقع فيه ذلك، إنما يختص بمن تلقى الخبر عن النبي، أو من يعرف ما في لوح المحو والإثبات، واللوح المحفوظ، وهو المطابق لعلمه تعالى، ولا يتخلف عنه.

وربما كان اطِّلاعه على اللوح المحفوظ بواسطة إشراف قلبه على قلب الرسول، المشرف على اللوح المحفوظ، ولوح المحو والإثبات، كما أنه قد يأخذه من الملك الذي يحدِّثه، ويخبره بما قرأه في لوح المحو والإثبات.

أو لأن الله أعطاه القدرة على معرفة ما يحتاج إليه في إمامته، وفي هدايته للناس، ولو كان بإشراف على اللوح المحفوظ مباشرة، بدرجة من درجات

---

(1) الآية 34 من سورة لقمان.

هذا الإشراف.

خامساً: إن قصة خالد بن عرفطة قد بيَّنت تفاصيل وجزئيات ودقائق لأمر يقع في المستقبل، بعد استشهاد أمير المؤمنين «عليه السلام»، فذكرت الأشخاص بأسمائهم، وسمَّت حامل الراية، وحدَّدت الباب الذي يدخل منه إلى المسجد.

سادساً: إن ذلك كله يهدف إلى تيسير سبيل الهداية لمن قد يعجز عن فهم بعض الأمور، ولا يجد سبيلاً لدفع الشبهات التي يبثها أهل الأهواء، ودعاة الباطل، ويريد النجاة بنفسه.

فتأتي هذه الأخبار لتخاطب وجدانه، وتوقظ ضميره، وتمنحه السكينة والطمأنينة..

فهي نعمة ورحمة من الله له، ولطف من الله به، كما أنها حجة على المعاندين والغاوين، تسد عليهم أبواب التملص والهروب، فإما أن يخضعوا للحق، أو أن يستكبروا عنه، ويرفضوه ويجحدوه، فيكون مصيرهم إلى النار، وبئس القرار.

الباب الرابع

الدواعي والأسباب في

للتمهيد والبيان..

بداية:

قبل أن ندخل في الأجواء التي فرضت على الإمام الحسن «عليه السلام» قبول المهادنة والمعاهدة، والعزوف عن الحرب نحب لفت النظر إلى بعض الأمور التي قد تكون مفيدة في فهم بعض ما جرى بنحو أوفى وأتم..

والأمور التي هي محط نظرنا هي التالية:

من الذي أقترح المهادنة أولاً؟!:

قد يقال: إن الإمام الحسن «عليه السلام» هو الذي اقترح على معاوية الهدنة وترك الحرب بينهما.. وهو ما عرف باسم «الصلح».. وهذا هو ما ذكره ونحا إليه عدد من المؤرخين، حيث ذكروا: أن الإمام الحسن «عليه السلام» دعا عمرو بن سلمة الأرحبي، وأرسله إلى معاوية، يشترط عليه ـ بعد ما آل آمره إلى الإنحلال ـ شروطاً معيَّنة ليسلم الأمر إليه[1].

وقال ابن أعثم: إنه «عليه السلام» دعا بعبد الله بن نوفل بن الحارث بن

---

(1) راجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ص186 والكامل في التاريخ ج3 ص405 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص264 وتهذيب الكمال ج6 ص246 والإصابة ج2 ص64 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وترجمة الإمام الحسن من طبقات ابن سعد ص76 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص573.

عبد المطلب بن هاشم، وهو ابن أخت معاوية، فقال له: سر إلى معاوية، فقل له عني: إنك إن أمنت الناس على أنفسهم الخ..[1].

ولعل إرسال ابن نوفل هذا إلى معاوية كان قبل إرسال عمرو بن سلمة.

لكن آخرين ذكروا: أن معاوية بعث إلى الإمام الحسن «عليه السلام» برسائل الرؤساء والقادة الذين كتبوا إليه بأنهم يسلِّمونه الإمام الحسن «عليه السلام»، ويفتكون به إذا أصبحوا قريبين منه في مسيرهم إليه.. فكان معاوية هو الذي بدأ بطلب المهادنة[2].

وقد صرَّح الإمام الحسن «عليه السلام» بذلك في خطبته في المدائن، حيث قال فيها: «ألا وإن معاوية دعانا إلى أمر ليس فيه عز ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه، وحاكمناه بظبات السيوف..

وإن أردتم الحياة قبلناه، وأخذناه بالرضا..

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص292 و (ط دار الأضواء) ج4 ص290 وأنساب الأشراف ج3 ص41 والبداية والنهاية ج8 ص15 وتاريخ اليعقوبي (ط النجف) ج2 ص192 والأخبار الطوال ص200 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ص186 وتاريخ الخلفاء ص74.

(2) تذكرة الخواص ج2 ص24 والإرشاد للمفيد ج2 ص13 وبحار الأنوار ج44 ص48 وإعلام الورى ج1 ص403 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص195 ومقاتل الطالبيين ص74 وكشف الغمة ج2 ص340 و (ط أخرى) ج1 ص515 و (ط دار الأضواء) ج2 ص138 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ص187.

فارتفعت الأصوات من جميع الجهات: البقية، البقية»[1].

وقال سبط ابن الجوزي: إن معاوية كتب إليه في السر يدعوه إلى الصلح، فلم يجبه، ثم أجابه[2].

موادعة ومهادنة أم صلح:

وهنا سؤال يقول: هل ما حصل بين الإمام الحسن «عليه السلام» ومعاوية صلح أم مهادنة؟!

ونجيب:

بأن ما حدث هو مهادنة، وليس صلحاً، فإن الصلح إنما يكون بين طرفين كل منهما من أولياء الله تعالى..

أما ما يكون بين أولياء الله، وأعداء الله، فهو موادعة، ومهادنة، ومتاركة، وإن أطلق عليه كلمة صلح، فهو على سبيل التوسع في الإستعمال..

وإنما يلجأ إلى الموادعة في صورة الإضطرار، فإذا ارتفعت الضرورة، فالمطلوب العودة إلى الحرب.

---

(1) راجع: العوالم ج16 ص191 ونزهة الناظر وتنبيه الخاطر ص77 والملاحم والفتن لابن طاووس ص362 والطرائف لابن طاووس ص198 وبحار الأنوار ج44 ص21 وأسد الغابة ج2 ص13 وسير أعلام النبلاء ج3 ص269 والتذكرة الحمدونية ج6 ص246 والكامل في التاريخ ج3 ص406 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ص187 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص179 وصلح الحسن لآل ياسين ص223 وأعلام الدين ص292 ونهاية الأرب ج20 ص228 والمجتنى لابن دريد ص36.

(2) تذكرة الخواص ج2 ص21.

وفي الصلح لا تجوز العودة إلى القتال حتى مع ارتفاع الضرورة، فالصلح واجب مطلقاً، والمهادنة لا تكون إلا في حال الضرورة..

والمهادنة معاهدة كما في آية المعاهدة مع المشركين، والمعاهدة مشروطة بالوفاء، والصلح لا شروط فيه، وقد قال تبارك وتعالى: ﴿**وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ**﴾(1).

وآية سورة الحجرات أوجبت الصلح، وأوجبت القتال للفئة الباغية إلى أن يرتفع البغي..

وسيأتي: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد أشار إلى ذلك في العديد من الموارد، فقد قال في خطبته حين المهادنة: رأيت أن أسالم معاوية، وأضع الحرب بيني وبينه.

والآية الكريمة التي تقول: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ**﴾(2). لا تأبى عن هذا المعنى الذي قلناه.

والموادعة والمهادنة إنما تكون إلى مدة، والصلح لا يحدد بمدة، بل هو على صفة البقاء، والدوام.. ولأجل ذلك وضع الإمام الحسن «عليه السلام» لمهادنته مع معاوية شروطاً يكون نقضها إنهاء للمتاركة والموادعة والهدنة، وحدد لها وقتاً، وهو انتهاء الفتنة وارتفاعها المعبّر عنه بالمتاع إلى حين، كما

____

(1) الآية 40 من سورة البقرة.

(2) الآية 9 من سورة الحجرات.

قاله بعضهم[1].

كما أن النبي «صلى الله عليه وآله» وضع لهدنة الحديبية شروطاً، وجعل مخالفتها من قبل قريش إنهاءً للمعاهدة والهدنة..

ولأجل ذلك، فإننا سوف نلتزم في هذا الفصل والذي بعده أن نعبر عما جرى بين الحسن «عليه السلام» ومعاوية بالموادعة أو المهادنة، أو نحو ذلك.. وأن نتجنب في هذين الفصلين كلمة «الصلح»، لأنها ليس فقط لا تفي بالمراد، بل هي تعطي انطباعاً غير صحيح، بل هو تزوير للحقيقة، وإيذاء لأهلها، لأنه يحمل في طياته معنى المشروعية والإعتراف لمعاوية وفريقه بما لا يحق الإعتراف لهم به، وهو الإيمان والإسلام.. وقد قال علي «عليه السلام» في صفين: إنه لا يعترف لمعاوية بإيمان ولا بإسلام[2].

وبعد.. فإنه إذا اختارالناس التعبير بكلمة «الصلح» عن هدنة الحديبية وعن الهدنة بين معاوية والإمام الحسن.. فإنما هو مجاراة لحال الناس، وحتى لا يتخذ استبعاد كلمة (صلح) ذريعة لاتهام أهل البيت وشيعتهم: بأنهم ينكثون العهود، ويخلفون الوعود.

وقد قلنا: إن معاوية هو الذي أعلن نقضه للعهد مع الإمام الحسن «عليه السلام» قبل أن يجف الحبر الذي كتب به حين قال: إن كل شرط أعطاه

---

(1) راجع: العوالم ج16 ص191.

(2) صفين للمنقري ص509 وبحار الأنوار ج32 ص543 وشجرة طوبى ج2 ص345 ونهج السعادة ج2 ص271 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص233 وينابيع المودة ج2 ص20.

للإمام الحسن، فهو تحت قدميه لا يفي به.

الشك في حديث نسب للنبي ’:

وبذلك يظهر: أن ما نسب للنبي «صلى الله عليه وآله»، من أنه قال عن الإمام الحسن «عليه السلام»: «إنه ريحانتي من الدنيا، وإن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين»(1).

وزاد في نص آخر قوله: من المسلمين(2).

---

(1) صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج3 ص169 وسنن أبي داود ج2 ص405 وسنن النسائي ج3 ص107 وفضائل الصحابة للنسائي ص20 والمستدرك للحاكم ج3 ص174 والسنن الكبرى للبيهقي ج7 ص63 ومجمع الزوائد ج9 ص175 وعمدة القاري ج13 ص282 وتحفة الأحوذي ج10 ص189 والسنن الكبرى للنسائي ج1 ص532 وج5 ص49 وج6 ص71 والذرية الطاهرة النبوية ص104 وإمتاع الأسماع ج4 ص406 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص131.

(2) صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج3 ص170 وج4 ص184 و 216 وج8 ص98 و 99 ومسند أحمد ج5 ص38 و 41 والمستدرك للحاكم ج3 ص175 والسنن الكبرى للبيهقي ج6 ص165 وج8 ص173 وعمدة القاري ج13 ص282 وج16 ص155 و 240 وج24 ص207 وعون المعبود ج11 ص256 ومسند الحميدي ج2 ص348 ومسند ابن الجعد ص462 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص632 والمعجم الأوسط ج2 ص147 وج3 ص33 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص384 ودلائل النبوة ج3 ص941 والأذكار النووية ص362 ونظم درر السمطين ص195 و 199 والجامع الصغير ج1 ص331 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج12 ص115 وج13 ص653 والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ج4 ص77 وج16 ص78 والتسهيل لعلوم التنزيل ج2 ص251 وتفسير البحر

ـ يظهر ـ: أن هذا الحديث غير ظاهر الوجه، لاسيما وأنه يتضمن اعترافاً ضمنياً بإسلام معاوية..

وتقدم: أن علياً «عليه السلام» يقول: إنه لا يعترف بإسلام معاوية ولا بإيمانه[1]. كما أن الخلاف هو بين فئتي الحق والباطل. وهل يحيا الحق ويموت

المحيط ج2 ص467 وتفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) ج2 ص160 وج4 ص226 وأضواء البيان للشنقيطي ج1 ص32 والعلل لأحمد بن حنبل ج2 ص444 والتاريخ الصغير للبخاري ج1 ص122 والكامل لابن عدي ج5 ص110 وعلل الدارقطني ج7 ص161 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص176 و 232 و 233 و 235 و 237 و 271 وتهذيب الكمال ج1 ص240 وج6 ص232 وج6 ص249 وتذكرة الحفاظ ج2 ص610 وسير أعلام النبلاء ج3 ص251 وج13 ص191 والإصابة ج2 ص63 وتهذيب التهذيب ج2 ص258 ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص208 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص21 و 27 وتاريخ الإسلام للذهبي ج1 ص395 وج4 ص34 والوافي بالوفيات ج12 ص67 والبداية والنهاية ج6 ص245 و 274 وج8 ص19 و 41 وحياة الحيوان الكبرى ج1 ص89 وإمتاع الأسماع ج5 ص359 والنجوم الزاهرة ج1 ص121 و 140 وتاريخ الخلفاء ص206 وشذرات الذهب ج1 ص52 ودلائل النبوة ج6 ص442 و 443 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص23 و 126 و 127 و 128 و 133 و 134 و 185 ومطالب السؤول ص332 و 352 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص153 وترجمة الإمام الحسن من طبقات ابن سعد ص43 و 44 وذخائر العقبى ص125.

(1) إلا أن يقال ـ كما قال بعض الأخوة الأكارم ـ: إن حديث النبي «صلى الله عليه وآله» ناظر إلى مجموع الفئة من هذا الفريق، وذاك.. لا إلى آحاد أفرادها، حتى لو

كان قادتها ضالون وكافرون، فهو كقولك عن سكان بغداد وطهران: إنهم مسلمون، وإن كان في هذين البلدين أقلية غير مسلمة.

أو قولك: أهل البلد الفلاني كرماء، شجعان، فإن ذلك لا ينفي عدم وجود بخلاء في البلد المعروف بالكرم، وجبناء في البلد المعروف بالشجاعة.

إلا أن يقال:

أولاً: إذا كان كبار القوم كالرئيس ووزرائه، وقادته، وسائر من بيده الحل والربط فيهم كفاراً، أو فسَّاقاً مثلاً، أو بخلاء، أو جبناء.

فإن التعابير والأوصاف التي تسبغ على هذا الفريق لا تغض النظر عن القادة الذين يحركون الأتباع ويديرونهم، بل يدلون على مكامن الضعف فيهم، فإن قلَّتهم العددية قد تحولت إلى قوة وكثرة في التأثير، ولاسيما إذا كان الخلاف الحقيقي هو بين هؤلاء القادة المؤثرين في كل شيء، وبين الفئة الأخرى، وهم الذين يحاربون، ويصالحون، وهم الذين يقررون الإقدام أو الإحجام.. فإسباغ وصف يمكن أن يشملهم، وهو مخالف لواقعهم يصير خلاف الحكمة.

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» قال: إنه لا يعترف لمعاوية، ولا لمن معه بإيمان ولا بإسلام، كما أن الحسين «عليه السلام» قال لمعاوية: إنهم لو قتلوا جماعته لم يغسلوهم ولم يصلوا عليهم، ولم يدفنوهم.. فالبغاة المحاربون للإمام المنصوب من الله ورسوله كلهم بدون استثناء محكومون بالكفر.

ولكن أمير المؤمنين «عليه السلام» تأسياً بما فعله النبي «صلى الله عليه وآله» مع أهل مكة عامل البغاة بالمن والكف حفظاً للشيعة، وصوناً للدين، ولكن الإمام الحجة هو الذي يجري فيهم حكم الله الواقعي، ويجازيهم على كفرهم الذي دلت عليه النصوص الكثيرة.. فبناء على هذا يكون قوله «صلى الله عليه وآله» شاملاً للقادة والأتباع، ويثبت كفرهم، كما قلنا.

الباطل، أو العكس، كما ورد على لسان الإمام الحسن نفسه.. كما سيأتي في بيانه لأسباب ما جرى؟!

منهجنا في بيان الأجواء الحاكمة:

ونريد لفت النظر إلى أننا سوف نستند في بيان الأجواء التي فرضت على الإمام الحسن القبول بالموادعة أو المهادنة على الروايات المنقولة عن الإمام الحسن نفسه بالدرجة الأولى، وسنرى: أنها كافية ووافية، ولا نحتاج إلى مراجعة كتب التاريخ وسواها، مما تأثر بالأهواء والعصبيات، والتعصبات الدينية والسياسية، وغيرها..

وقد نشير أيضاً إلى بعض ما روي عن باقي الأئمة الطاهرين «صلوات الله عليهم أجمعين».

وربما نعقب ذلك ببعض ما نقل عن غير الأئمة «عليهم السلام» من أمور مفيدة في إيضاح الحقائق بصورة أتم، مع الإقتصار على المهم منها والأهم.. ومحاولة استنطاق النصوص الصادرة عن الإمام «عليه السلام» قدر الإمكان.

ثم نعقب ذلك بفصل آخر نستعرض فيه الشروط، وحيثياتها ومراميها.

ثم نواصل حديثنا في الفصول التالية عن تداعيات هذا الحدث الكبير والخطير، وفق ما تقتضيه الحاجة، فنقول:

الفصل الأول

ثلاثة خيارات. .

بداية:

بعد أن بايع الناس الإمام الحسن «عليه السلام» بثمانية عشر يوماً ـ كما قال اليعقوبي[1] ـ تحرك معاوية بستين ألفاً.

وقيل: بمئة ألف مقاتل[2]..

وظهر: أن الأمور تتلاحق بصورة سريعة نحو التأزم الذي قد ينتهي بحرب كارثية، بكل ما لهذه الكلمة من معنى..

وأصبح لا بد للإمام الحسن «عليه السلام» من التصدي للخطر الداهم، ودفعه بأفضل الوسائل التي تحفظ الأهداف الإلهية، وتحقن الدماء، وتكرِّس الأمن، وتصون جهود الأنبياء والأوصياء، والشهداء، وتضحياتهم، بحفظ الدين الذي نصروه، وبذلوا من أجل إقامته وبقائه الغالي والنفيس، بكل حقائقه وتعاليمه، وقيمه ومفاهيمه، وشرائعه وأحكامه.. لكي تبقى أبواب

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص214.

(2) راجع: سير أعلام النبلاء ج3 ص837 وتاريخ مدينة دمشق ج10 ص152 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج1 ص163 عن الدارقطني، والمبرد، ومقاتل الطالبيين ص65 و (ط المكتبة الحيدرية) ص44 وبحار الأنوار ج44 ص60 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص44 وصلح الحسن لآل ياسين ص118 ومستدرك سفينة البحار ج8 ص580 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص28

الوصول إلى هذا الحق، وإلى الدين، كما شرَّعها الله وأرادها مشرعة، أمام كل أحد، في كل جيل، وكل زمان.

كما أنه يريد أن يحفظ شيعته، ويبعد خطر الإبادة عنهم، كما صرح به «عليه السلام» في أكثر من مناسبة..

بالإضافة إلى أمور كثيرة أخرى بالغة الأهمية والحساسية، أشرنا إليها في فصول أخرى في هذا الكتاب، حين تحدثنا عن الهدنة وشروطها، ودلالاتها، وغاياتها، وغير ذلك..

ثلاثة خيارات:

وقد وجد «عليه السلام» نفسه إزاء هذا الواجب الخطير أمام خيارات ثلاث:

الأول: خيار السلم: بمعنى الإستسلام لإرادة معاوية، لحقن الدماء، وحفظ وحدة الأمة.

الثاني: خيار الحرب، وتحمل كل تبعاتها، ومواجهة أخطارها.

الثالث: خيار الهدنة، التي تحقن الدماء.. ولو إلى حين قصير أو بعيد، حسبما تقتضيه تقلبات الأحوال التي لا يمكن القفز فوقها..

شرط أن توفر هذه الهدنة درجة من الوعي، وتحقق جملة أمور حساسة تسمح بإبقاء الأبواب مشرعة أمام طلاب الحقيقة، بحيث يمكنهم ولوجها، حتى لو كان ذلك يحمل معه صعوبات وأخطاراً لا تصل إلى حدّ التفريط بالأهداف الكبرى، ولكن لا بد من بذل الجهد، وتقديم التضحيات.

ولتفصيل القول في هذه الخيارات نقول:

خيار الحرب:

من المعلوم: أن الحرب تحتاج إلى مقاتلين يستوحش جيش الأعداء من الدخول معهم في حرب، لكثرتهم، وحسن عدَّتهم، وخبرتهم، وبصيرتهم بعدوهم، وتصميمهم الأكيد والقاطع على منازلته، وارتفاع معنوياتهم القتالية..

والأهم من ذلك كله: أن يكونوا على رأي واحد غير مختلفين، ولا متدابرين.

وهذه العناصر كلها كانت غير متوفرة في أصحاب الإمام الحسن، كما ظهر لنا في الفصول المختلفة من هذا الكتاب.. والبحث في النصوص المنتشرة في مختلف المصادر كفيل ببيان هذا الأمر، ويجعله من أوضح الواضحات.

ونذكر على سبيل المثال:

ألف: أن معاوية أخرج الألوف المؤلفة من دائرة الولاء والطاعة للإمام الحسن «عليه السلام» بإغراءاته لهم بالأموال والمناصب، فظهرت الخيانات، وانحاز إليه الكثير منهم فعلاً، حتى ابن عمه الذي كان والياً على اليمن في عهد علي «عليه السلام» ـ أعني عبيد الله بن عباس ـ انحاز إلى معاوية، ومعه ثمانية آلاف من المقاتلين، مع أن معاوية قتل له ولدين في اليمن ذبحاً بيد بسر بن أرطأه[1].

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج10 ص154 وتهذيب الكمال ج4 ص65 و 67 ومختصر تاريخ مدينة دمشق ج5 ص186 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص160 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص107 وتاريخ الإسلام ج4 ص268 والوافي بالوفيات ج16 ص345 وج19 ص250 ومقاتل الطالبيين ص65 و (ط المكتبة الحيدرية) ص42 وسير أعلام النبلاء ج3 ص837.

وقد ضمن أكثر رؤساء القبائل، وأصحاب النفوذ في العراق لمعاوية: أن يسلموه الإمام الحسن، أو أن يقتلوه قبل وصوله إلى ميدان المواجهة.

ب: إن عدد جيش معاوية كان ستين ألفاً[1].

وقيل: مئة ألف[2].

أما الذين كانوا مع الإمام الحسن، فيكفي أن نذكر قول السيد المرتضى علم الهدى «رحمه الله»: إنه «عليه السلام» قد دعاهم إلى أن يخرجوا إلى معسكرهم بالنخيلة، فلم يجبه منهم أحد[3].

وفي بعض الروايات: أنه لم يجبه «عليه السلام» سوى عشرين رجلاً[4].

وثمة روايات تؤيد ذلك، وقد ذكرنا شطراً منها في فصول أخرى من هذا الكتاب.

وبعد المحاولات التي بذلت لحق به جماعة من الناس، ولكنهم هجموا عليه في ساباط المدائن، وأرادوا قتله، وانتهبوا متاعه، وضربوه بالمغول.

---

(1) راجع: الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج4 ص286 و (ط دار الندوة أوفست عن طبعة حيدرآباد) ج4 ص153 وتاريخ بغداد ج1 ص222 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص149 وج13 هامش ص264 وسير أعلام النبلاء ج3 ص146 والإمامة والسياسة (تحقيق الشيري) ج1 هامش ص184.

(2) الهداية الكبرى ص192.

(3) تنزيه الأنبياء للسيد المرتضى ص223 وبحار الأنوار ج44 ص27 وراجع: أنساب الأشراف ج3 ص32.

(4) الهداية الكبرى ص210 وبحار الأنوار ج44 ص67 وراجع ج53 ص21 ـ 23 والعوالم ج16 ص148.

ج: أما ما يقال، من أنه كان مع الإمام الحسن أربعون ألفاً[1]، أو أكثر، فهؤلاء هم الذين جمعهم علي «عليه السلام» قبيل استشهاده ليسير بهم إلى صفين ثانية، فاستشهد..

فلما ولي الإمام الحسن «عليه السلام» وقدم معاوية بجيوشه دعا الإمام الحسن «عليه السلام» الناس، فلم يجبه منهم أحد، ثم لحق به «عليه السلام» جماعة من الناس، وأرسل منهم مقدمته لمنع معاوية من التوغل في العراق، فأوقفوه في مسكن، وكانت نهاية المطاف هي الخيانات التي ظهرت، والتحاق عبيد الله بن عباس وقادة آخرين وآلاف أخرى بمعاوية.

وكتب أكثر أهل الكوفة إلى معاوية: بأنهم معه.

ولم يبق مع الإمام الحسن «عليه السلام» من يأمن غوائله، إلا خاصته من شيعة أبيه وشيعته[2].

د: قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب: إن الذين كانوا مع الإمام الحسن

---

(1) مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص197 وبحار الأنوار ج44 ص29 و 57 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص15 وأنساب الأشراف ج3 ص48 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص27 والفتوح لابن أعثم ج4 ص294 وتنزيه الأنبياء ص223 وصلح الحسن لآل ياسين ص116. وراجع: تهذيب التهذيب ج2 ص259 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج8 ص45 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص171.

(2) الإرشاد للمفيد ج2 ص13 والعوالم ج16 ص158 وبحار الأنوار ج44 ص48 وكشف الغمة ج2 ص163.

«عليه السلام» كانت آراؤهم مختلفة ومتشتتة، إلى حدّ أنك قد لا تجد اثنين يتفقان على رأي.

وكانوا أخلاطاً من الناس، بعضهم شيعة له ولأبيه، وبعضهم خوارج، وبعضهم أصحاب فتن، وطمع بالغنائم، وبعضهم شكَّاك، وبعضهم أصحاب عصبية، اتَّبعوا رؤساء قبائلهم، لا يرجعون إلى دين[1].

هـ: إن أهل الدنيا، ومحبي الأموال والمناصب، الذين يسعون وراء ملذَّاتهم، وشهواتهم، ويريدون أن يتقلبوا في أحضانها دون حسيب أو رقيب، ويريدون أن يتفلتوا من القيود، ويتخلصوا من الحواجز، يرون أن دنياهم هذه عند معاوية.

وقد عاشوا قبل أن يأتيهم علي «عليه السلام» أجواء شبيهة بما يحلمون به، مما هو على هذه الشاكلة، وكان لاتخاذ العراق منطلقاً لفتح بلاد فارس، وسواها، الأثر الكبير في تكوين هذه النظرة، وظهور هذه الرغبات، وترسيخ هذه الطموحات فيهم، لاسيما وأن الحكَّام كانوا في الغالب من أفسد الفاسدين فيما يرتبط بما ذكرناه.

فجاءت خلافة أمير المؤمنين والإمام الحسن «عليهما السلام» لتضع حداً لهذا الإنفلات، وبسياسة قوامها: أن يحملهم على المحجَّة، ويمنع حتى الأمراء والرؤساء من تجاوز حدود الشرع والدين، حتى إن واليه على البصرة

---

(1) الإرشاد للمفيد ج2 ص10 وبحار الأنوار ج44 ص46 وكشف الغمة ج2 ص162 وأعيان الشيعة ج1 ص568 والفصول المهمة لابن الصباغ ج2 ص720 وصلح الحسن لآل ياسين ص126.

«ابن حنيف» حين دعي إلى وليمة في البصرة كتب «عليه السلام» إليه رسالة لوم وتقريع، معروفة ومشهورة، وقد كان كل همه «عليه السلام»، وكذلك الإمام الحسن: هو المنعُ من الفساد والإفساد، وإقامةُ العدل، وقمعُ الظلم والتعدي.. وقد ساوى في الأموال بين الغني والفقير، والسيد والعبد، والعالم والجاهل.

كما أنه «عليه السلام» كان لا يستجيب لدواعي العصبية، ولا تغرّه الأموال، ولا غيرها من ملذات الدنيا، ويطبق معنى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[1].

كما أنه قد جاهد بهم أعداء الله، ودفعهم إلى التضحية بأموالهم، وأنفسهم، وعلاقاتهم، لكسر شوكة البغي، وقدّموا عشرات الآلاف من الشهداء، وعشرات ألوف أخرى من الجرحى، ولكنهم لم يحصلوا على غنائم، ولا على حسناوات وعبيد، وإقطاعات، ومناصب، ومقامات، وجاه، ورفاه، وما إلى ذلك.

وقد جاء ذلك على خلاف ما ألفوه، واعتادوا عليه قبل عهد علي.

و: كما أن الأخطبوط الأموي كان متغلغلاً فيهم، قوي التأثير عليهم.

وكان علي «عليه السلام»، وكذلك الأئمة الطاهرون لا يهيجون، ولا يلاحقون أحداً من المسلمين، إلا إذا اعتدى أو أفسد في الأرض، أو خرج على الناس بسيفه، وهذه هي السياسة التي انتهجها علي «عليه السلام» مع الخوارج، فإنهم كانوا يجاهرون بلعنه، وسبه، والتدبير في الخفاء لقتله، وكان الناس يطالبونه بحسم أمرهم، وكان هو يقول: إنه لا يمنعهم من مساجد

---

(1) الآية 13 من سورة الحجرات.

المسلمين، ولا يمنعهم من العطاء، إلا إذا لجأوا إلى العنف، والعبث بأمن الناس.

فخلافة علي وولده «عليهما السلام» من بعده أصبحت ـ بنظرهم ـ تشكّل حاجزاً لهم عن الإستفادة من دنيا معاوية، فعلي والحسن «عليهما السلام» في حساب أهل العراق في مسار، وهوى أهل العراق في مسار آخر، يلتقي مع مسار معاوية ودنياه.

وحين جاءت خلافة الإمام الحسن بعد أبيه، بايعه أهل العراق طائعين راغبين غير راهبين.. لحماية أنفسهم من بطش معاوية، ومجازاتهم على ما كان منهم في صفين من حدة وشدة، في حربهم له.

ثم جاء معاوية وأصبح جيشه الكبير في بلادهم.. وباشر هو وأعوانه والأخطبوط الأموي التغلغل في المجتمع العراقي، والعمل على إغواء رؤساء القبائل والزعماء بالوعود وبالرشاء التي كان يبذلها، والإغراءات التي يعدهم بها. وقد تفاقم الأمر إلى حد أن أهل الكوفة كما يقول الحارث الهمداني كتبوا إلى معاوية: «فإنا معك، وان شئت أخذنا بالحسن وبعثناه إليك»[1].

وفي نص آخر: «كتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالسمع والطاعة له في السر، واستحثوه على المسير نحوهم، وضمنوا له تسليم الحسن «عليه السلام» إليه عند دنوهم من عسكره، والفتك به، وبلغ الحسن ذلك»[2].

---

(1) العوالم ج16 ص143 والخرائج والجرائح ج2 ص576 وبحار الأنوار ج44 ص45 ومعالي السبطين ص34. وراجع: إثبات الهداة ج5 ص151 والهداية الكبرى ص189 ـ 191.

(2) العوالم ج16 ص158 والإرشاد للمفيد ج2 ص12 وبحار الأنوار ج44 ص151.

وتحرز منهم، فلبس درعاً تحت ثيابه، فرموه بسهم وهو يصلي، فلم يؤثر فيه[1].. وهجموا على فسطاطه ونهبوه، وضربوه بمغول وجرحوه، وبقي شهرين يتداوى من جراحته هذه[2].

ح: هذا حال الذين كانوا مع الإمام الحسن «عليه السلام». أما معاوية، فكان لديه جيش قوي يعدُّ بعشرات الألوف.. ليست لديه قضية وهدف سوى نصرة معاوية على من يحاربه، ولو كان نبياً، أو وصياً..

لأن أهل الشام قد تربوا على يد معاوية وأخيه، ولا يعرفون من الدين إلا ما يمارسه هو وبنو أمية، ومن شايعهم، فكانت همومهم هي هموم معاوية وأهدافهم أهدافه، وقضيته قضيتهم، وهم يوالون من يواليه، ويعادون من يعاديه، فهم كتلة واحدة من حيث السلوك، والطموحات، والنهج، والآمال والغايات..

ط: لمعاوية أيضاً أخطبوط أموي منتشر، وفاعل في العراق والحجاز، فهو وإن انكمش في عهد علي والإمام الحسن «عليهما السلام»، ولكنها كانت فترة قصيرة حوالي خمس سنوات، كان من السهل على أولئك الناس وصل ما انقطع.

---

(1) علل الشرائع ج1 ص220 والعوالم ج16 ص150 و 151 وبحار الأنوار ج44 ص33 كلاهما عنه.

(2) الإرشاد للمفيد (ط دار المفيد) ج2 ص11 ـ 13 وبحار الأنوار ج44 ص45 والعوالم ج16 ص157 ـ 158 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص195 وكشف الغمة ج2 ص162.

وتقدم: أن معاوية كان يشتري بها ولاء رؤساء القبائل، حتى إن أكثر أهل الكوفة من خلال رؤسائهم وأصحاب الشأن فيهم كتبوا إليه بالبيعة له، ثم هجموا على الإمام الحسن في مظلم ساباط، وجرحوه، وانتهبوا متاعه.

وهذه البدايات أوضحت النهايات والنتائج، وظهر أنها ستكون كارثية، ومدمِّرة، كما صرح به الإمام الحسن في مناسبات عديدة.

ماذا لو حارب؟!:

ومع ما تقدم نقول:

ماذا لو حارب «عليه السلام» بمن أطاعه من بغى عليه؟! كما فعل أخوه الحسين «عليه السلام»؟!

ونجيب:

إن الحرب العبثية هي التي ليس لها نتائج مثمرة، توازي التضحيات التي تقدم فيها.. فإن الحرب ليست مطلوبة بحد ذاتها، فكيف إذا كانت نتائجها في غاية السلبية، وربما كانت ـ بل هي كذلك ـ ماحقة للدين وأهله، ومقتلعة لكل ثمرات جهود الأنبياء والأوصياء، والشهداء على مدى الأزمان؟! ولولا إقدام الإمام الحسن «عليه السلام» على عقد الهدنة لم يبق على وجه الأرض للإسلام ناع..

وقد ذكرنا في هذا الكتاب: أن ثمة ظروفاً تهيَّأت كانت هذه الهدنة، وشروطها من أهم أسبابها، وهي شروط بالغة الأهمية، فرض «عليه السلام» على معاوية أن يقرّ بها، ويتعهد بمراعاتها..

ويكفي أن نذكر: أن من ثمرات ذلك: أنه جعل قتل الحسين «عليه

السلام» يوم عاشوراء كارثة حقيقية على نهج الباطل، وأهل الباطل، وسبباً في بقاء دين الحق، وأهل الحق يقوى ويتنامى عبر العصور والدهور، بالرغم من ممارسة المبطلين حربهم على الدين وأهله بمختلف أنواع الحرب وأشكالها، ومجالاتها.

ومع ذلك نقول:

لو أن الإمام «عليه السلام» أخذ بخيار الحرب، فإنه سيكون أمام عدة احتمالات:

الأول: أن يتمكن من تحقيق النصر، وقد قلنا: إن هذا الإحتمال غير وارد في ظل الواقع الذي كان قائماً آنذاك..

ولو فرض، إمكان حصوله، ولو على سبيل الصدفة.. فإن مصائر الأمم لا تبنى على الصدف، واحتمال كهذا لا يعوَّل عليه، ولا موقع له في حسابات العقلاء، إذا كان ثمن هذا النصر: إزهاق أرواح مئات الألوف من الأمة، التي تعلن التزامها بدين الإسلام.. وسيكون أكثر المقتولين هم خيار الأمة وصلحاؤها.

وقد قال الأشتر لأهل العراق في صفين: قتل أماثلكم، وبقي أراذلكم[1].

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج32 ص534 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص724 والمعيار والموازنة ص164 ونهج السعادة ج2 ص251 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص219 وتاريخ مدينة دمشق ج56 ص387 وتاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج4 ص35 وصفين للمنقري ص491 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج3 ص187 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج6 ص195 وفي الأخبار

فإذا كانت الحرب ضد متمرد باغ، قد جاء بعشرات الألوف، ولديه المزيد، وكان أهل الحق والصدق، الذين سيواجهونه هم قلة قليلة جداً، هم عشرات، أو مئات، أو آلاف يسيرة، فسوف يباد هؤلاء الأخيار عن آخرهم، ولا يبقى للإسلام ناعٍ.

الثاني: لو فرضنا: أن الصادقين في ولائهم وانتمائهم لأهل البيت قد قتلوا، وهزم أهل الباطل، وتحقق نصر لمن بقي من سائر الناس، وهم فئات الخوارج، والشكاك، وأصحاب الأطماع، ومن لا يرجع إلى دين، بل يأتمر بأمر زعيمه ورئيسه، فالنتيجة هي: أن ينضم هؤلاء المنتصرون من أصحاب الإمام إلى المهزومين من جماعة معاوية، ليكونوا السدّ المنيع في وجه عودة الإسلام الصحيح إلى الواجهة.

ويؤكد ذلك: أن نصر الإمام يختلف في نتائجه عن نصر معاوية.. لأن هدف الإمام هو وأد الفتنة، وإسقاط القدرة القتالية لأهل البغي.. فإذا حصل النصر، وأصبح الناس في أمن وسلام، فسينال العدو المحارب ـ بعد وضع الحرب أوزارها ـ نفس المعاملة التي يتلقاها من هو مع أهل الحق، وقد رأينا أن علياً «عليه السلام»، بعد حرب الجمل لم يتعرض لزعماء وقادة حرب الجمل بسوء، بل تركهم بعد حصول الهزيمة مباشرة، ولم يلاحق أحداً منهم.

كما أن علياً «عليه السلام» بعد انتهائه من حرب الخوارج داوى جرحاهم، وفي فتح مكة قال «صلى الله عليه وآله» للمشركين: إذهبوا، فأنتم الطلقاء.

وإذا بقي بعد الحرب أراذل الناس وقتل الأماثل، فذلك يعني: أن من

الطوال ص190: قتل خياركم وبقي أراذلكم.

تبقى لا يهتمون بغير مصالحهم، والحصول على مآربهم، وهم أقرب إلى معاوية، وسيكون هواهم معه، ويفضلونه على أوصياء الأنبياء، لأن نهجه هو نهجهم، وأطروحته هي أطروحتهم، وقضيته قضيتهم.. وهذا يجعل معاوية بعد هزيمته أقوى منه قبلها، لأن محبيه، وأنصاره هم الذين يعيشون في ظل خلافة الإمام الحسن، بالإضافة إلى من معه من بلاد الشام.

وعلى الإمام في هذه الحالة: أن يبدأ من نقطة الصفر، ويحتاج إلى جهد بالغ لاستصلاح الناس فرداً فرداً، بدءاً من أقرب الناس إليه، وانتهاء بالأمة كلها.

فالحرب على معاوية في هذا الحال صعبة، فهو يتظاهر بالدين، ويدَّعي لنفسه أموراً، ويثير شبهات كثيرة، وهو يلوِّح لهم بالدنيا التي تهفو إليها أنفسهم، ويحبونها حباً جماً.

ونحن نعلم: أنه حتى مع أمير المؤمنين «عليه السلام» الذي هو أعظم الناس قدراً وأثراً في الدين الذي لا يدانيه أحد في تضحياته، وجهاده، ومقاماته، وفضائله، قد استطاع معاوية أن يخدع طوائف من الناس بباطله، مستفيداً من موقعه من عمر بن الخطاب الذي كان عمر يترجمه أقوالاً، وأفعالاً تقوي من موقع معاوية، وتشد من أزره.. فكيف وقد أصبح الأخطبوط الأموي، والزبيريون ومن معهم، وأصحاب الأطماع، والشكاك، وأهل العصبية، وغيرهم، أصبح كل هؤلاء أنصاراً لمعاوية، ودعاة لنهجه، ويشترون الرؤساء بالأموال، ويعدونهم بالمناصب وتلبية المطالب؟!

بل إن معاوية وفريقه قادرون على تحويل انتصار الإمام الحسن «عليه السلام» عليهم إلى شهادة تؤكد مظلوميتهم، وربما يزعمون: أن هزيمتهم

من الأدلة على أن لهم حقاً في الخلافة، وقد اغتصبه المنتصر عليهم منهم، وجميع أهل الهوى، وطلاب الدنيا، وحسَّاد أهل البيت «عليهم السلام» سوف ينشطون، ويسرحون ويمرحون، ويثيرون الشبهات، ويزرعون الشكوك ويشيعون الضلالات، ويثيرون الفتن، ولا يوجد من يقابلهم من أهل الدين ومن المخلصين والواعين.

الثالث: أن لا يتحقق انتصار حاسم لأي من الفريقين، وتبقى الأمور معلقة، كما كانت عليه الحال في زمن علي «عليه السلام»، بسبب رفع المصاحف التي انتهت إلى التحكيم، وخدع بها معاوية أصحاب علي بمعونة من طوائف من أصحاب علي «عليه السلام» أنفسهم، أفسدوا على الإمام خططه، وأجبروه على ما يريدون، ثم كفَّروه وحاربوه..

ونعود لنقول:

لو لم يتحقق نصر حاسم لأي من الفريقين، لأي سبب كان، فإن هذا التكافؤ يساوي خسارة الحرب، لأنه يعني: أن تذهب دماء الضحايا والشهداء سدى.

ولو فرض حصول نتائج لهذا التكافؤ، فإنها ستكون ضئيلة وهزيلة، لا توازي الخسائر العظمى فيها.

ولعلك تقول: لماذا حارب الإمام علي «عليه السلام» معاوية، ولم يعقد معه هدنة إذا كانت الهدنة مفيدة إلى هذا الحد؟!

ونجيب:

بأن علياً «عليه السلام» كان قادراً على إحراز النصر الحاسم في صفين،

وقد أصبح هذا النصر في متناول يده لولا خديعة معاوية لأصحاب علي «عليه السلام»، وانقلابهم على إمامهم، وتمردهم عليه..

ولو سعى علي «عليه السلام» لمسالمة معاوية ابتداءاً لظن بعض الناس: أن لمعاوية حقاً في هذا الأمر، فهو معذور في حربه.

الرابع: أن تنتهي الحرب بانتصار معاوية فيها..

ومن المعلوم: أن هذا الإنتصار لا يتم إلا بقتل الحسن والحسين وبني هاشم، وأمة كبيرة من الناس لا يعلم عددها إلا الله تعالى.

والشاهد على ذلك: أن معاوية، حين تم عقد الصلح طلب البيعة من الإمام الحسين «عليه السلام»، فقال له الإمام الحسن «عليه السلام»: يا معاوية، لا تكرهه، فإنه لن يبايع أبداً، أو يقتل، ولن يقتل حتى يقتل أهل بيته، ولن يقتل أهل بيته حتى يقتل أهل الشام(1).

وقد سعى معاوية بكل قواه: أن يقتل علياً وأبناءه في صفين، فلم يفلح.

هذا عدا ما ستتركه هذه الحرب من آثار سلبية تقوِّض أركان المجتمع الإسلامي، وتعصف بكل قدراته، وتؤثر سلباً على تكوينه النفسي، وعلاقاته، وأخلاقه، واقتصاده، وبنية مجتمعه، وغير ذلك..

إنتصار معاوية انتصار إبادة!!:

ولا نبعد إذا قلنا: إن انتصار الإمام الحسن في الحرب هو انتصار خير

---

(1) العوالم ج16 ص170 وبحار الأنوار ج44 ص57 ومناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص40 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196.

وصلاح وإصلاح للناس، وألفة ومحبة وقوة، ووحدة ودين، وقيم وأخلاق، وعدل، وتقوى، وبركات، وحقن للدماء، وحياة كريمة، وسعادة، وفلاح في الدنيا والآخرة.. ولكن انتصار معاوية سيكون انتصار بغي وظلم وعدوان، وبؤس، وهدم، وإبادة وشرور، وآثام وجرائم وآلام، ومآس..

وإذا كان معاوية حين تم عقد الهدنة، قد نكثه مباشرة، ولم يمض عليه وقت لكي يقطع الطريق على المطالبات بالإلتزام حين المخالفة.. ثم عكف على تتبع شيعة علي «عليه السلام»، وأمعن فيهم قتلاً وتشريداً، وظلماً، رغم أنه لم يخض مع الإمام الحسن «عليه السلام» حرباً، فماذا ستكون النتيجة لو وقعت الحرب فعلاً، وانتصر هو فيها؟!

بل هو قد نفذ بعد عقد الهدنة حرب إبادة واسعة ضد الشيعة، ويكفي أن نشير إلى وصف إجمالي لأفاعيله بشيعة أهل البيت على النحو التالي:

«نادى منادي معاوية: أن قد برئت الذمة ممن يروي حديثاً في مناقب علي وفضل أهل بيته.

وكان أشد الناس بلية أهل الكوفة، لكثرة من بها من الشيعة، فاستعمل زياد ابن أبيه، وضم إليه العراقَيْن: الكوفة والبصرة، فجعل يتتبع الشيعة، وهو بهم عارف، يقتلهم تحت كل حجر ومدر، وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وصلبهم في جذوع النخل، وسمل أعينهم، وطردهم وشردهم، حتى نفوا عن العراق، فلم يبق بها أحد معروف مشهور، فهم بين مقتول أو مصلوب، أو محبوس، أو طريد، أو شريد.

وكتب معاوية إلى جميع عماله في جميع الأمصار: أن لا تجيزوا لأحد من

شيعة علي وأهل بيته شهادة..

وكتب إليهم أيضاً: أن يقتلوا كل من يحب أهل البيت، أو يشك، أو يتَّهم بحبه لهم..»[1].

وكل ذلك يدل على أنه لو انتصر معاوية لم يبق للإسلام ناع، كما قال الإمام الحسن «عليه السلام»، ولا يبقى هناك داع إلى الحق، ومدافع عنه..

وإن بقي للدين اسم أو رسم، فسيكون أئمته ـ والعياذ بالله ـ معاوية ويزيد، وشمر، وعمر بن سعد، وعبيد الله بن زياد، وخالد القسري، والحجاج ومروان، والوليد بن عتبة، وهلم جرا..

وهذه النتيجة المتوقعة تحتم تجاوز مرحلة معاوية المحمي بالشبهات التي يثيرها حول قتل عثمان، والتزويرات للحقائق، وبموقعه من عمر بن الخطاب الذي مهَّد له وقواه، ورفع شأنه.. كما أنه مسلح بمكره وغدره، ـ إن ذلك ـ يحتِّم تجاوز مرحلته بأقل ما أمكن من الخسائر، والعمل على كشف هذه الأقنعة، وتحصين الناس من التأثر بالشبهات والأباطيل، لتصبح الأمور أكثر وضوحاً، ولتنقشع الغشاوات عن أعين الناس.

وبعد هذا يكون لكل حادث حديث..

أسباب تحرك الإمام الحسن للحرب:

وقد يتساءل المرء، فيقول: إذا كان هذا هو حال الإمام وحال ومعاوية،

---

(1) الإحتجاج ج2 ص17 وكتاب سليم بن قيس ص316 وبحار الأنوار ج33 ص192 وج44 ص125 و 126 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص27 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص244 والغدير ج11 ص28 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج1 ص38.

فلماذا يحاول الإمام الحسن «عليه السلام»: أن يجمع الجيوش لحرب معاوية، ويجعل نفسه وبلاده في معرض الخطر؟!

ونجيب بما يلي:

أولاً: بأن الإمام الحسن «عليه السلام» كان يعلم بذلك كله، ولكن معاوية قد تحرَّك إلى العراق بعد ثمانية عشر يوماً من موت علي «عليه السلام»، كما تقدم، فكان عليه أن يتحرك للتصدي لهذا الخطر الداهم، حتى لا يدخل العراق دخول الفاتحين، فإن ذلك يزيده طغياناً، ويغريه بالبطش بالناس.. ويصبح الإمام الحسن والحسين وبنو هاشم، وشيعتهم أسرى في يده، لا حول لهم ولا قوة، فيقتل من شاء، ويذِّل من شاء، ويستعبد من أحب..

ثانياً: إن هذا التصدي يراد له أن يظهر للناس جانباً من معاناته «عليه السلام» مع الناس، وليظهر لكل أحد: أن أي خيار يتخذه بعد ذلك يكون معذوراً فيه، وأن العيب والفشل، وخذلان من خذله، هو السبب في قبوله بالهدنة.

ثالثاً: إن ذلك أظهر لكل أحد: عظمة الإمام الحسن «عليه السلام»، فإنه انتزع من معاوية اعترافاً بأمور أساسية، وفرض عليه أموراً هي الأخرى بالغة الحساسية، بعضها لا ينالها، حتى لو انتصر عليه في الحرب، وهذه الهدنة قد تيسرت له «عليه السلام» بحكمته، وبصيرته، وبتوفيق الله تعالى له.

رابعاً: إن الشروط التي وضعها «عليه السلام» للهدنة، قد بيَّنت للناس حقيقة نهجه، وأهدافه، وطروحاته، وما يفكر فيه، وما يسعى إليه، وقد حقق إنجازاً لا يمر في خيال أحد، بالرغم من أنه في حالات الضعف، ومعاوية في

موقع القوة. كما أنه أسهم بتعريف الناس بحقيقة معاوية، ونهجه، وسلوكه، وأهدافه.. وأعطى صورة عن حكمه للناس، وتعامله معهم.

خيار السلم:

ولم يكن يمكن للإمام الحسن «عليه السلام»: أن يلجأ إلى خيار السلم، بمعنى الإستسلام لإرادة معاوية، وينسحب من الصراع من دون قيد أو شرط.

فهذا السلام هو عين الهزيمة، وهو يعني إعطاء الشرعية لحكومة معاوية، ولممارساته، وجرائمه بحق الدين والأمة.. وهذا هو الأشر والأضر، وهو تضييع لجهود الأنبياء، والأوصياء، والعلماء، وتفريط بدماء الشهداء.

خيار الهدنة:

والخيار الأفضل والأمثل: هو خيار الهدنة، ومتاركة الحرب في ظل شروط معينة يشترطها على معاوية.. يأمن فيها الناس على أنفسهم، وأموالهم، وأعراضهم، وأولادهم، وتحفظ الدين، وتكشف للأمة الحقائق، وتعرِّفهم الصواب من الخطأ، وتعرِّفهم بمن يضحِّي بنفسه، وبكل ما لديه من أجلهم، ومن يريد أن يضحِّي بهم إرضاءً لشهواته، واستجابة لنزواته.

كما يتضمن ما يبطل به كيد معاوية، ويظهر زيف ما يدَّعيه لنفسه، وما يحاول خداع الناس به.

وقد يقول قائل: إن الأمن لم يتحقق لشيعة أهل البيت، كما تقدم معنا قبل قليل، وكذلك الحال بالنسبة لسائر الشروط، فقد نقضها فوراً، فما الفائدة؟!

ويجاب:

بأن بطشه بالشيعة قد جاء نتيجة خيانته للعهد، وقد أعلن هو نفسه: أن

الشروط كلها تحت قدميه، لا يفي بها.. ولكن هناك فرق بين أن يرتكب جرائمه، ويصور للناس: أن الضحايا هم الذين جنوا على أنفسهم، لأنهم حاربوه، وعادوه من دون وجه حق..

وبين أن يكون غير قادر على تبرير جرائمه، ويعرف كل أحد: أنه هو المعتدي والظالم، والخائن، والناكث للعهود، والغادر، والماكر، فإن ملاحقته للشيعة، وما يصيبهم به من آلام ومصائب هو الذي عرَّاه، وأظهر للأجيال حقيقة هذا النوع من الناس، وأن مصير الأمة سيكون معه في غاية السوء والهوان، والذل، ومن دون ضوابط..

ولم يعد بإمكانه خداع الناس بالشبهات والأضاليل التي تتهدد إيمانهم، وتهدم حياتهم، وهذه أعظم خدمة يقدِّمها الإمام الحسن «عليه السلام» للأجيال.

وهكذا يقال بالنسبة لسائر الشروط.

الهدنة في حسابات معاوية:

إن معاوية، وإن كان قد جمع جيشاً عرمرماً، وقوياً، وكان يعلم أيضاً: أن أهل العراق كانوا مشتتي الآراء، مختلفي الأهواء، ويعلم أيضاً: أن جيش الإمام الحسن «عليه السلام» أقل عدداً، وأضعف عدة، وأقل رغبة في الحرب، فهو في غاية الضعف، وقد ساهم هو نفسه في إضافة المزيد من الضعف له، حين اشترى قادته بالأموال، ووعدهم بالمناصب، وقد كاتبه أكثر أهل الكوفة بالطاعة له، كما تقدم..

نعم، لقد كان يعلم بذلك كله، ولكنه:

أولاً: كان يعلم: أن قوة عسكره، وكثرته، وحسن عدَّته، لا يمنع من

حدوث مفاجآت لا قِبل له بها.. فإن النبي «صلى الله عليه وآله»، وكذلك علي «عليه السلام» قد انتصرا في جميع الحروب التي شنت عليهما، وكانا فيها كلها الأقل عدداً، والأضعف عدة، وكان عدوهما من لون واحد، وعلى رأي واحد، وكان الذين مع النبي وعلي في حروبهم من فئات شتى، ومتباينة في أحوالها وانتماءاتها القبلية، وفي طبقاتها الإجتماعية، وفي كثير من صفاتها وميزاتها.

وقد تجلت هذه الأمور في حرب بدر خصوصاً، وكانت انتصاراتهم تأتي كفلق الصبح في وضوحها لكل بصير وخبير.. فلا شيء يمنع من تحقيق النصر على أهل الباطل، على يد قلَّة قليلة من أهل الحق.

وهذا تجسيد لحقيقة قرآنية تقول: ﴿**كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ**﴾[1].

ولقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ**﴾[2].

ثانياً: إن معاوية كان يعلم: أن الإنتصار المؤدي إلى قتل الحسن والحسين «عليهما السلام» وبني هاشم، وإبادة شيعتهم ومحبيهم، يلهب مشاعر شطر كبير من الناس، ويدخلهم في أتون حرب أهلية يختلط فيها الحابل بالنابل.. ولو لم يحصل ذلك، فإنه لا يخشى أن يدفع ذلك الكثيرين ممن لا يخطر اسمهم

---

(1) الآية 249 من سورة البقرة.

(2) الآية 65 من سورة الأنفال.

على بال أحد أن يدبروا لاغتياله، أو اغتيال بعض أعزائه، وأن ينجحوا في اختراق كافة تدابيره الإحترازية.

وقد يتمثل هذا الإختراق برميه بسهم غرب، يأتيه على حين غفلة، فيصيب مقتلاً منه، أو من ابنه، أو من غيرهما من أعزائه.

ثالثاً: إنه لو فعل ذلك، فلن يعيش سعيداً، بل هو سوف يصبح نهباً للهواجس، والكوابيس المرعبة في كل زمان، وسوف يعيش الوحدة والوحشة من الناس، وعدم الثقة بهم.. وستكون حياته صعبة، ومؤلمة، تحت وطأة القلق والخوف الذي يعاني منه..

فلجأ إلى أسلوب الضغط على الإمام الحسن «عليه السلام» ليقبل بالهدنة، وليشترط «عليه السلام» عليه ما يريد، فإنه قد أعدَّ سلاحاً آخر، وهو سلاح الغدر والمكر، ونقض العهود والمواثيق، ولا يجد حرجاً من إعلان ذلك في خطبه، ويسمي محبوه وأتباع نهجه هذه السياسات والتصرفات دهاء وحنكة.. وسياسة فائقة، يستحق عليها التكريم والتعظيم، وأن يجعل قدوة في هذا السلوك القذر والمشين.

ولكن هذا الذي يسمُّونه دهاء وحنكة، ليس فقط لم يؤتِ ثماره التي أرادوها منه، وهو أن يتخذهم الناس أرباباً من دون الله، يقدسونهم، ويتبركون بهم، ويكونون عبيداً لهم، بل هو قد أسهم في هدم عزهم، وتقويض دعائم ملكهم، وضياع آمالهم في الدنيا والآخرة، فإن الدهاء المزعوم، وتلك الحنكة المدعاة، ليس فقط لم يكن لها أثر يذكر في الإخلال بدين الناس، أو في تخليهم عن قيمهم، بل كان سبباً في المزيد من الوعي، والتنبه، والتمييز بين الصالح

والطالح، والخطأ والصواب، وبين الحق والباطل، والفضيلة والرذيلة.

لأنهم قد رأوا غدره بأعينهم، ومارسه، وأعلنه، وصك به أسماعهم، فلم يعد يمكن لأحد المراء فيه، أو تجاوزه والقفز عليه، لأنه تجسد للناس فيما يمس حياتهم وسعادتهم، ووجودهم، في الصميم.. فمن الطبيعي: أن يكون ذلك موضع اهتمام ورصد دقيق من جميع الناس.. كبيرهم وصغيرهم، عالمهم وجاهلهم، ذكيِّهم وغبيِّهم، قريبهم وبعيدهم، أسودهم وأحمرهم، غنيِّهم وفقيرهم، ويدرك البشر كلهم: أن الحياة الإنسانية الكريمة، والسعادة في الدنيا والآخرة، لا تنال بالمكر والغدر، والخيانة، والظلم، والعدوان، والتشفي، والانتقام.. ولا بنقض العهود، وبالعبث بالقيم الإيمانية والإنسانية.

وإذا استبان للناس، الخائن من الوفي، وامتاز التقي عن الشقي، وعرف المحق من المبطل، والمصلح من المفسد.. فإن ذلك لن يكون لصالح معاوية وحزبه، ولن يعذر من يمالئهم ويناصرهم عليه، ويكون معهم، بل من يفعل ذلك سيكون معهم من الهالكين..

الفصل الثاني

الإمام ودواعي الهدنة أيضاً . .

الدواعي والأسباب عند الإمام:

قلنا: إننا سوف نذكر هنا النصوص التي رويت عن الإمام الحسن نفسه، وتضمنت الإشارة إلى الدواعي والأسباب التي دعته لقبول المهادنة مع معاوية. وسنحاول الاختصار، والاقتصار على أقل ما يمكن من ذلك، لكي لا نرهق القارئ بالبيانات المسهبة والمتعبة، فنقول:

روي عنه «عليه السلام» ما يدل على أن أسباب قبوله بالمهادنة والموادعة ما يلي:

1 ـ فقدان الأنصار.

قالوا:

فإن معاوية كتب إلى الإمام «عليه السلام»: إن الناس قد غدروا به، وبأبيه، فقرأ «عليه السلام» كتاب معاوية على أصحابه، فأصروا على أنهم مناصحون له، وإن غدر من غدر، فطلب منهم «عليه السلام» أن يخرجوا إلى المعسكر، فلم يحضر منهم إلا أربعة آلاف..

ولا شيء يضمن حتى عدم تفرق هؤلاء عنه حين اللقاء..

ولأجل ذلك كتب في جواب معاوية: «إنما هذا الأمر لي، والخلافة لي، ولأهل بيتي، وإنها لمحرمة عليك وعلى أهل بيتك، سمعته من رسول الله

«صلى الله عليه وآله»..

والله لو وجدت صابرين، عارفين بحقي، غير منكرين، ما سلمت لك، ولا أعطيتك ما تريد.. وانصرف إلى الكوفة»(1).

وفي نص آخر: لما علم «عليه السلام» بقدوم جيش معاوية خطب الناس في مسجد الكوفة، فكان مما قاله: أن أقسم قائلاً: لئن قام إليَّ منكم عصبة بقلوب صافية، ونيات مخلصة، لا يكون فيها شوب نفاق، ولا نية افتراق، لأجاهدن بالسيف قدماً، ولأضعن من السيوف جوانبها، ومن الرماح أطرافها، ومن الخيل سنابكها، فتكلموا رحمكم الله..

فكأنما ألجموا بلجام الصمت عن إجابة الدعوة إلا عشرين رجلاً.. ولم ير أحداً غيرهم(2).

وسيأتي في حديث سليم بن قيس أيضاً، وغيره نصوص أخرى تدل على أن عدم وجود أعوان وأنصار كان من دواعي الهدنة.

وقد تضمنت الرسالة المتقدمة، وكذلك الخطبة أموراً، نذكر منها:

ألف: التصريح: بأن الأمر له، حيث لم يقل: إنه حق له، بل هو قرر انحصار الأمر والخلافة به «عليه السلام» وبأهل بيته، ولم يشر إلى أنه حق له، ربما لكي لا يتوهم متوهم: أن الحق يمكن التنازل عنه، ونقله إلى الغير.

---

(1) الخرائج والجرائح ج2 ص576 وبحار الأنوار ج44 ص44 و 45 والصراط المستقيم ج2 ص178 ومدينة المعاجز ج3 ص405 والعوالم ج16 ص143.

(2) العوالم ج16 ص148 و 149 وبحار الأنوار ج44 ص67 والهداية الكبرى للخصيبي ص415 وعن منتخب بصائر الدرجات.

ب: إنه «عليه السلام» بقوله ولأهل بيتي قد أزال أي احتمال بإمكان أن يكون «عليه السلام» قد نقل الحق إلى معاوية، لأن الأمر إذا كان له ولأهل بيته، فلا يحق له نقله إلى الغير، بل غاية ما يمكن فرضه أو احتماله هو إمكان نقله إلى خصوص شركائه من أهل بيته، إن فرض أنه قابل للنقل، بأن يكون قد أذن له بالنقل نفس الذي جعل له الأمر والخلافة له، مع أن هذا الإذن أيضاً مفقود.. ولا يملك أحد دليلاً على حصوله..

ج: يلاحظ: أن الإمام «عليه السلام» ذكر أمرين:

الأول: قوله الأمر لي.

الثاني: قوله: «والخلافة لي، والأمر لي».. معنى عام يشمل كل الشؤون والأحوال.

أما الخلافة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، فتختص بالحكم، وإدارة أمور الناس، في شؤون محددة.. فالأمر الذي جعله الله تعالى هو الذي يلتقي في شموله وعمومه بمعنى الإمامة، التي لا تحول ولا تزول..

وكلا هذين الأمرين: (الأمر، والخلافة) يختصان به «عليه السلام»، وليس لمعاوية وحزبه فيهما نصيب..

د: إنه «عليه السلام» بعد أن أثبت لنفسه، ولأهل بيته هذين الأمرين، لأن المؤهلات لهما، وما يقتضيهما منحصر فيهم «عليهم السلام».. بيَّن أمراً آخر يصب في مؤداه في نفس هذا الإتجاه، ويؤكد هذه الحقيقة، حيث أعلن أنه ليس فقط ليس لمعاوية وبني أمية حق في الأمر، ولا في الخلافة، كما هو الحال في غيرهم من سائر الناس، بل فيهم ما يصدهم بشدة عن هذا الأمر،

إلى حد يصير معه طلبهم له، من موجبات العذاب الأليم، والخزي المقيم لهم عند الله، لأنه من الأمور التي حرمها الله تعالى عليهم، فما بالك إذا ظلموا العباد، وأفسدوا في البلاد، ونشروا الفساد، وسفكوا دماء الأبرياء من المسلمين، وخيار الناس، وعلمائهم، وأبرارهم؟!

وهذا ما ألمح إليه «عليه السلام» بقوله لمعاوية مع التأكيد بـ «إن» المشددة، ثم باللام، وبالجملة الإسمية: «وإنَّها لمحرمة عليك، وعلى أهل بيتك».

هـ: ثم إنه لكي يزيل أي ريب أو شبهة في تحديد مصدر هذا التحريم، فلا يدَّعي مدَّع: أنه صادر عن الإمام الحسن نفسه على سبيل الإجتهاد منه، أو على سبيل المبالغة في الصد عن طلب مناوئيه لهذا الأمر، صرح «عليه السلام» بأنه سمع هذا القول من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

و: إنه «عليه السلام» لم يجد في هذا النص عدد الذين وافقوه على السير معه إلى النهاية، بصدق وصبر واخلاص، وإن كنا قد ذكرنا فيما سبق: أن بعض النصوص تقول: إنه لم يستجب له أكثر من عشرين رجلاً، بل في بعضها: أنه لو وجد سبعة رجال لما جاز له القعود عن مواجهة معاوية..

مما يعني: أن التحاق الأربعة آلاف به «عليه السلام» بعد لومه الشديد لهم، وشكواه المرّة منهم، وبعد خيانات إخوانهم، وقادة ورؤساء العشائر والعساكر، والتحاق قسم منهم بالفعل بعدوه معاوية، بالإضافة إلى الألوف من المقاتلين، ومنهم ابن عمه، وأقرب الناس إليه..

ـ إن ذلك كله ـ يجعل الناظر المتأمل في الأمور يشك كثيراً جداً في ثبات هؤلاء الأربعة آلاف، ويرتاب أشد الريب في صبرهم ووفائهم، وبذلهم أرواحهم

في حرب معاوية.

بل لا شيء يضمن عدم توليهم مهمة القبض عليه «عليه السلام»، وتسليمه إلى معاوية.. وقد تعرض بالفعل للإغتيال على يد طائفة منهم، ووعد رؤساؤهم معاوية بالفتك به، أو تسليمه «عليه السلام» إليه.. ولم نرَ اعتراضاً عليهم من زعمائهم، أو لوماً لهم من رؤسائهم..

ز: إنه «عليه السلام» في رسالته قد أعلن أن الذين يفقدهم، ويحتاج إلى نصرهم يجب أن يمتازوا بالأمور الثلاثة التالية:

الأول: أن يكونوا صابرين، لا يعرفون بالخور والضعف..

الثاني: أن يكونوا عارفين بحقه «عليه السلام»، أي أنهم على قناعة تامة بأنه إمام منصوب من قبل الله ورسوله، ولديه معنى العصمة، وعلم الإمامة، وسائر الصفات المطلوبة في الإمام، وله صلاحياته، وتجب طاعته، ونصره، وغير ذلك من أمور..

فإذا لم يعرفوه بهذه الصفة، فإن مجرد كونهم، من أهل الصبر، لا يكفي دافعاً لهم لتحقيق الغايات، وبذل التضحيات، بالنفس والمال والجاه، والولد.. إذا احتاج الأمر إلى ذلك، لكسر شوكة الباطل، ودفع الظلم والظالمين.

الثالث: البخوع والتسليم له، والسعي في تنفيذ ما يقرره، حتى وإن رأوه مخالفاً لمصالحهم الشخصية، ولأهوائهم، ولا يحقق طموحاتهم، فإن الإمام يعمل لحفظ مصالح الدين والحق، والأمة بأسرها، وهو مسدد، ومعصوم.

والإعتراض، والإنكار عليه اعتراض على الله ورسوله، ورد لأمره سبحانه.. ومن يفعل ذلك.. فلا يؤمن على مصالح الناس، ولا على مستقبل الدين وأهله،

ولا شيء يضمن أن يحفظ الحق، وأن ينصره..

فإنه إذا كان يرى أن له الحق بالإعتراض على إمامه، فهو يعطي لنفسه الحق بالمخالفة، وعدم الطاعة، لأن الإنكار على الإمام مرتبة من مراتب العصيان والتمرد.

مع ما في ذلك من فتح باب الجرأة على الإمام المعصوم، وما فيه من خلط بين الأمور، وضعف في تمييز الحق من الباطل، وغير ذلك من سلبيات.

قتل أماثلكم، وبقي أراذلكم:

وقد علمنا: أن الأشتر قال لأهل العراق في حرب صفين: «قتل أماثلكم، وبقي أراذلكم».. وكان معاوية قد أتى بعشرات الألوف من المقاتلين، فكان لا بد من مواجهتهم بمن يقدر أن يقوم بهم، ولو بمزيد من الجهاد والجهد، ولم يجد «عليه السلام» من يعتمد عليه في ذلك، وما جرى في صفين من تفرُّق وتمزُّق، وتشتُّت أهواء، ومن حرص على الدنيا قد أظهر هذه الحقيقة..

فالكثرة العددية لا قيمة لها، ولو كان معها ثلة قليلة من أهل الإخلاص والتدبير، ولم يتبع الأكثرون سبيل التخاذل والتواكل، والخصام معهم لأمكن تحقيق إنجاز في هذا المجال..

لكن الأمور سارت بالإتجاه الآخر، وساعد على ذلك عداوة الخوارج لعلي وولده «عليهم السلام»، وحب طائفة كبيرة من الناس للدنيا، وشك جماعات آخرين، وطاعة الجماعات القبلية لرؤسائهم الذين يشترون ويبيعون وفق ما يحقق رغباتهم.. بالإضافة إلى هجومهم على الإمام الحسن «عليه السلام» نفسه مرات ومرات بهدف قتله.. إن كل ذلك جعل الأمور في غاية

الوضوح أمام كل عاقل.

2 ـ **صلاح الأمة:**

3 ـ **حقن دماء الأمة:**

وسيأتي الحديث عن هذا الأمر في مورد ونص آخر أيضاً، إن شاء الله.

4 ـ **بقاء الأمة:**

5 ـ **قطع الفتنة:**

وقد أشار «عليه السلام» إلى هذه الأمور في خطبة له، بعد إنجاز المهادنة، حيث التمس معاوية منه أن يتكلم، ويعلم الناس بما جرى بينهما من اتفاق.

فخطب الناس، وذكر لهم أموراً تسقط دعاوى معاوية، وهي التالية:

قال «عليه السلام»: «إن أكيس الكيس التقى، وأحمق الحمق الفجور، وإنكم لو طلبتم ما بين جابلق وجابرس رجلاً جده رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما وجدتموه غيري وغير أخي الحسين.

وقد علمتم أن الله هداكم بجدي محمد «صلى الله عليه وآله»، فأنقذكم به من الضلالة، ورفعكم به من الجهالة، وأعزكم به بعد الذلة، وكثركم به بعد القلة..

إن معاوية نازعني حقاً هو لي دونه، فنظرت لصلاح الأمة، وقطع الفتنة، وقد كنتم بايعتموني على أن تسالمون من سالمت، وتحاربون من حاربت.. فرأيت أن أسالم معاوية، وأضع الحرب بيني وبينه، وقد بايعته، ورأيت حقن الدماء خيراً من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم وبقاءكم، ﴿**وَإِنْ أَدْرِي**

﴿لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾»[1].

وفي نص آخر عن الشعبي قال: شهدت الحسن بن علي «عليهما السلام» حين صالح معاوية بالنخيلة، فقال له معاوية: قم فأخبر الناس أنك تركت هذا الأمر، وسلمته [إلي].

فقام الحسن، فحمد الله وأثنى عليه، وقال:

أما بعد، فإن أكيس الكيس التقى، وأحمق الحمق الفجور، وإن هذا الأمر الذي أختلف فيه أنا ومعاوية، إما أن يكون حق امرئٍ، فهو أحق به مني، وإما أن يكون حقاً هو لي، فقد تركته إرادة لصلاح الأمة، وحقن دمائها، وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين[1].

---

(1) كشف الغمة ج2 ص393 و (ط دار الأضواء) ج2 ص193 وبحار الأنوار ج44 ص30 و 65 والفتوح لابن أعثم ج4 ص293 وتنزيه الأنبياء للشريف المرتضى ص224 و 172 ومطالب السؤول ص357 والفصول المهمة لابن الصباغ ج2 ص731 و 732 والنصائح الكافية ص194 وعن حلية الأولياء ج2 ص37 والعوالم ج16 ص169 وعن مناقب آل أبي طالب ج3 ص93 وينابيع المودة ج2 ص426 و 427 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج19 ص349 عن وسيلة النجاة (ط لكنهو) ص249 وعن مناقب الأئمة للباقلاني (نسخة الظاهرية بدمشق) ص231 وفلك النجاة ص53 والصواعق المحرقة ص137 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص124 و (ط الأعلمي) ج4 ص124 والكامل في التاريخ ج3 ص176 و (ط دار صادر) ج3 ص407 وينابيع المودة ج2 ص426 والبداية والنهاية ج8 ص42 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص20 والمعجم الكبير ج3 ص87.

(1) كشف الغمة ج2 ص382 و (ط دار الأضواء) ص189 وبحار الأنوار ج44 ص62

ونقول:

ألف: لقد تحدث «عليه السلام» عن الكياسة في حدها الأعلى، وهي الأمر الذي يحب معاوية وأصحابه أن ينسبوه إلى أنفسهم، وبيَّن أنهم مخطئون في معناها، خطأ فاحشاً أوقعهم في خطأ آخر أشنع منه وأفحش.

فهم يفسرونها بما يتلاءم مع طبيعة حياتهم، وأساليبهم، وسلوكياتهم، فالكياسة عندهم تلتقي مع مفهوم القدرة على الوصول إلى الأغراض، وتحقيق الأماني، ولو بالمكر، والغدر والإحتيال، والخيانة، وسفك دماء الأبرياء، وارتكاب مختلف الجرائم الدينية، والإنسانية، والأخلاقية.. وهم ينسبون

والمستدرك للحاكم ج3 ص175 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص173 ومجمع الزوائد ج4 ص208 وفتح الباري ج13 ص53 والمصنف لأبي شيبة ج7 ص277 وج8 ص633 والمعجم الكبير ج3 ص26 و 87 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص388 وأسد الغابة ج2 ص14 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص30 ووفيات الأعيان ج2 ص66 وحياة الحيوان الكبرى ج1 ص89 وإمتاع الأسماع ج12 ص205 ودلائل النبوة ج6 ص444 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص189 و 190 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص68 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص359 وترجمة الإمام الحسن من أنساب الأشراف (ط دار التعارف) ص43 و (ط أخرى) ج3 ص287 والمصنف للصنعاني ج11 ص452 والفصول المهمة لابن الصباغ ج2 ص731 و 732 والصواعق المحرقة ص136 وينابيع المودة ج2 ص425 والبداية والنهاية ج8 ص42 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص20 وعن تاريخ الأمم والملوك ج4 ص124 وعن الكامل في التاريخ ج3 ص176 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج2 ص172 ومعجم البلدان ج2 ص90 و 91 والعوالم ج16 ص144 وعن العقد الفريد ج4 ص19 وغير ذلك.

الكياسة إلى أنفسهم ويفتخرون بها، على هذا الأساس.

إن معاوية الذي بغى، وافترى، وظلم، واشترى، وباع الضمائر، وفرق بين الناس، وانتهك حرمات الدين وأهله، وكان يتهيأ للقيام بعملية إبادة، وسفك دماء الأخيار والأبرار والأطهار، وتمكن بهذه الأعمال الرذيلة من إذلال خير الناس، وغصب مقاماً يحرم عليه التعرض له.. ثم هو يعتبر ذلك كله وسواه من نظائره في السوء كياسة وحنكة، وعقلاً ودهاءً، أو عظمة وعزاً.

ولكن الإمام الحسن «عليه السلام» أخبر الناس في هذه المناسبة التي يراقبها كل ذي حجى: بأن هذا ليس كياسة، بل هو عار وشنار، وذلة وصغار، والكياسة الحقيقية هي تقوى الله سبحانه وتعالى، ونيل رضاه.

وبيَّن «عليه السلام» أن ما يسميه هؤلاء كياسة هو حمق واضح وفاضح، وفشل ذريع، بل هو أعلى درجات الفشل والحمق، لأنه لا يعدو كونه فجوراً وخروجاً عن موازين الحكمة والعقل، ولا ينتج غير الفساد للعباد والبلاد، لأن الفجور يسهِّل عليه الإنغماس في المعاصي، التي لا تعدو كونها تدميراً لما أمر الله بصلاحه، وحفظه، فهل يمكن أن يكون هذا الإفساد والتدمير إلا مخالفاً لما يحكم به العقل، وتقضي به الحكمة؟!

ولأجل ذلك قال «عليه السلام»: «إن أكيس الكيس التقى، وأحمق الحمق الفجور».

ب: ثم قال «عليه السلام» إنه ليس في الدنيا كلها مَنْ جده النبي «صلى الله عليه وآله» غيره وغير أخيه الحسين «عليهما السلام»، وقد هدى الله تعالى الناس بجدهما.. فهما من بيت النبوة ومعدن الرسالة، وهما موضع علم النبوة..

وقد أنقذهم الله من وهدة الجهالة بواسطة جدهما، فالتخلي عنهما، تخل عن الدين، وعن كل الخير والوعي، والعزة الذي حصلوا عليه بواسطته «صلى الله عليه وآله»، وهذا الموقف السلبي منهم تجاه أهل بيت نبيهم أمر غير سديد ولا رشيد.

وبهذا البيان يكون «عليه السلام» قد أضعف موقع معاوية، وأثار الأسئلة الكثيرة في نفوسهم حول مستقبلهم مع معاوية الذي يريد الحصول على رغائبه بأية وسيلة كانت، ولو بقيمة هدم الكعبة، ومحق الدين، وقتل النبيين، وأبناء النبيين، وقتل شيعتهم أجمعين.

ج: وهذا البيان منه «عليه السلام» يسقط دعاوى معاوية: بأن له أن يحكم الناس، وأن يستولي على قرارهم، ويهيمن على البلاد والعباد بقوة السلاح، ومن منطلق الظلم والبغي، ولذلك قال الإمام الحسن «عليه السلام»: «إن معاوية نازعني حقاً هو لي دونه».

فهو إذن: ظالم، وغاصب، ومعتد على أقدس الناس، وباغٍ على أئمة المسلمين، فهل سيكون رفيقاً بغيرهم، من سائر الناس الذين لا يقيم لهم وزناً، ولا يحسب لهم حساباً؟!

د: ثم قال «عليه السلام»: «..وقد كنتم بايعتموني على أن تسالموا من سالمت، وتحاربوا من حاربت، فرأيت أن أسالم معاوية، وأضع الحرب بيني وبينه الخ..».

ونلاحظ: أنه «عليه السلام» لم يقل: سلَّمت له الأمر، أو الخلافة، بل قال: رأيت أن أسالم معاوية، وأضع الحرب بيني وبينه..

وهذا شاهد آخر على أنه «عليه السلام» لم يصالح معاوية، بل هادنه.. وقد تكلمنا عن هذا الأمر فيما سبق بعنوان: موادعة ومهادنة أم صلح؟! فراجع.

هـ: ثم قال «عليه السلام»: «ولم أرد بذلك إلا صلاحكم، وبقاءكم». فدلنا بهذه الخطبة وهذه العبارة على أنه أراد بهذه المسالمة:

أولاً: صلاحهم.. إذ بدونه سوف تفسد حياتهم، ويطول شقاؤهم وبلاؤهم، وعناؤهم.

ثانياً: لقد أراد بقاءهم.. إذ لولا هذه المسالمة لحلَّ بهم الهلاك والفناء.

ويدل على ذلك: أنه حين قال له حجر: أما والله لوددت أنك مت في ذلك اليوم ومتنا معك، ولم نر هذا اليوم، فإنَّا رجعنا راغمين بما كرهنا، ورجعوا مسرورين بما أحبوا.

فلما خلا به الحسن قال: يا حجر، قد سمعت كلامك في مجلس معاوية، وليس كل إنسان يحب ما تحب، ولا رأيه كرأيك، وإني لم أفعل ما فعلت إلا إبقاءً عليكم، والله تعالى كل يوم هو في شأن[1].

وكلمته الأخيرة كأنها إشارة إلى لزوم مراقبة الأحوال في تقلباتها، فإن لكل حالة حكماً وموقفاً يناسبها.

وقد روي أيضاً: أن بعضهم عذله على هذه المعاهدة، فقال «عليه السلام»:

---

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص35 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص197 والعوالم ج16 ص170 وبحار الأنوار ج44 ص57 ونور الثقلين (تفسير) ج5 ص193 وكنز الدقائق (تفسير) ج12 ص574.

لا تعذلوني، فإن فيها مصلحة[1].

ثالثاً: يفهم من قوله: فنظرت لصلاح الأمة وقطع الفتنة: أن هذه المسالمة قد قطعت الفتنة.

ويلاحظ: أنه لم يقل: إنه دفع الفتنة، بل عبَّر بالقطع، ربما لكي لا يفهم من ذلك: أن الفتنة كادت أن تقع، فدفعت قبل ذلك.. فإن التعبير بقطع الفتنة يدل على أن الفتنة كانت واقعة وموجودة بالفعل.. وقد قطعت.

رابعاً: وقد ورد في النص الآخر عن الشعبي أيضاً: أنه أراد حقن دماء الأمة، فراجع.

الترديد في كلامه × لماذا؟!:

وقد لاحظنا: أن رواية الشعبي التي رواها في كشف الغمة عن حلية الأولياء[2] تقول: «وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية، إما أن

---

(1) عوالم العلوم ج16 ص171 وبحار الأنوار ج44 ص58 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص36 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص197 ونور الثقلين (تفسير) ج5 ص683 وكنز الدقائق (تفسير) ج12 ص463.

(2) حلية الأولياء ج2 ص37. وراجع: كشف الغمة ج2 ص382 وشرح الأخبار ج3 ص105 والعوالم ج16 ص144 وبحار الأنوار ج44 ص62 وترجمة الإمام الحسن من الطبقات الكبرى لابن سعد ص139 و (ط مؤسسة آل البيت ـ قم) ص81 والمعجم الكبير ج3 ص26 و 87 والمستدرك للحاكم ج3 ص175 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص273 و 274 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص173 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص388 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص316 و 317 و

يكون حق امرئ، فهو أحق به منّي، وإما أن يكون حقاً لي فقد تركته إرادة لصلاح الأمة، وحقن دمائها»، فنقول:

1 ـ مراده «عليه السلام» من قوله: «إما أن يكون حق امرئ»: أنه إذا كانت الخلافة لامرئ آخر من الناس، فذلك يعني: أني لا حق لي بها، فليس لي أن أحتفظ بما لا حق لي فيه، وإن كان هذا الأمر حقاً لي، فقد تركته..

ونلاحظ هنا أيضاً: أنه لم يقل: فقد تنازلت عنه، فإن ترك الشيء لا يلازم التنازل عن ذلك الشيء، بل هو قد يتركه ليعود إليه بعد حين..

2 ـ قال العلامة الأربلي: «لا تظن الحسن «عليه السلام» تردد شاكاً في نفسه، ومخالفاً لاعتقاده ومذهبه..

لا والله، ولكنه جرى على لغة القرآن المجيد في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[1]، وعلى ما قال جده «صلى الله عليه

(ط سنة 1400هـ) ص189 و 190 والمصنف للصنعاني ج11 ص452 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص277 وج8 ص634 والمعجم الكبير ج3 ص26 ومجمع الزوائد ج4 ص208 وفتح الباري ج13 ص54 وأسد الغابة ج2 ص14 وسير أعلام النبلاء ج3 ص271 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص30 ووفيات الأعيان ج2 ص66 وحياة الحيوان الكبرى ج1 ص89 وإمتاع الأسماع ج12 ص205 ودلائل النبوة ج6 ص444 وكشف الغمة ج2 ص189 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص68 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص359 ونهاية الأرب ج20 ص232 والكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ج6 ص314 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج11 ص200 وفضائل أحمد، وغير ذلك.

(1) الآية 24 من سورة سبأ.

وآله» لأحد أصحابه: أحدنا فرعون هذه الأمة[1]»[2].

وحول المصلحة التي وردت في جوابه «عليه السلام» لمن وصفه بأنه مذل المؤمنين[3] نقول:

إن للمصلحة وجوهاً كثيرة، ولعل منها: أن المهادنة تعيد الأجواء العامة إلى طبيعتها الهادئة، فتفوت على معاوية الفرصة للإمعان في تضليل الناس، أو تحدّ من فرص نجاحه في ذلك.

6 ـ خذلان الأمة له:

وسيأتي بعض ما يدل على ذلك أيضاً، وسنتحدث عنه في موارده.

7 ـ الغدر به، والخيانة له:

وستأتي نصوص في مواضع أخرى تدل على ذلك، ونحن نعالجها بما يقتضيه المقام.

---

(1) النهاية لابن الأثير ج1 ص88 والغريبين للهروي ج1 ص129 وبحار الأنوار ج31 ص274 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص266 والعمدة لابن البطريق ص339 وكشف الغمة للأربلي ج2 ص189 وراجع: علل الدارقطني ج6 ص271 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص378 ولسان العرب ج14 ص56.

(2) كشف الغمة ج2 ص383 و (ط دار الأضواء) ج2 ص189.

(3) العوالم ج16 ص171 وبحار الأنوار ج44 ص58 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص36 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص197 ونور الثقلين (تفسير) ج5 ص683 وكنز الدقائق (تفسير) ج14 ص463.

التخاذل والإنكفاء:

وذكروا: أنه حين ادَّعى معاوية: أن الإمام الحسن «عليه السلام» رآه للخلافة أهلاً، ولم ير نفسه أهلاً لها، خطب «عليه السلام» خطبة جليلة، حافلة بالأدلة والشواهد على صحة موقفه، مما جرى لأبيه «عليه السلام»، وجده «صلى الله عليه وآله»، وأن الناس هم الذين تخاذلوا أو انكفأوا عنه، وقال في آخر تلك الخطبة:

«وجعل الله النبي «صلى الله عليه وآله» في سعة حين دخل الغار، ولم يجد أعواناً، وكذلك أبي وأنا في سعة من الله حين خذلتنا هذه الأمة، وبايعوك يا معاوية، وإنما هي السنن والأمثال، يتبع بعضها بعضاً.

أيها الناس، إنكم لو التمستم فيما بين المشرق والمغرب أن تجدوا رجلاً ولده نبي غيري وأخي لم تجدوا الخ..»[1].

8 ـ حقن دمه، ودم أهل بيته، والمخلصين من أصحابه:

وستأتي الرواية عنه أنه قال: إنما هادنت حقناً للدماء وصيانتها، وإشفاقاً على نفسي وأهلي، والمخلصين من أصحابي.

وسيأتي في مواضع أخرى، الحديث عن حفظ نفسه من القتل والأسر، وسنتكلم عن ذلك هناك إن شاء الله..

---

(1) الأمالي للطوسي ج2 ص171 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص560 وبحار الأنوار ج44 ص62 وحلية الأبرار ج2 ص80 والعوالم ج16 ص146 والبرهان (تفسير) ج4 ص459 وصلح الحسن لآل ياسين ص288.

وروي هذا المضمون عن الإمام الباقر «عليه السلام» أيضاً أنه قال: «فبويع الحسن ابنه وعوهد، ثم غدر به، وأُسلم، ووثب عليه أهل العراق حتى طعن بخنجر في جنبه وانتهب عسكره، وعولجت خلاخيل أمهات أولاده، فوادع معاوية، وحقن دمه ودماء أهل بيته، وهم قليل حق قليل»(1).

9 ـ إحقاق للحق، وإبطال للباطل:

وذكروا: أنه بعد أن جرى ما جرى على الإمام الحسن «عليه السلام» في مظلم ساباط، وبعد الخيانات المتتالية من قِبَل قادة جيشه وأصحابه، وبعد كل الجهد والعناء، والأذى الذي ناله «عليه السلام»، وبعد اطّلاعه على كتب الرؤساء والقادة التي بعثوا بها لمعاوية، وتعهدهم له بقتله «عليه السلام»، أو بتسليمه حين يقتربون من جيشه، وبعد محاولاتٍ بذلها معاوية من خلال رسائله إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، يحاول فيها الحصول على المعاهدة ـ بعد ذلك كله ـ كتب «عليه السلام» إلى معاوية يقول:

«أما بعد.. فإن خطبي انتهى إلى اليأس من حق أحييه، وباطل أميته، وخطبك خطب من انتهى إلى مراده، وإني أعتزل هذا الأمر وأخليه لك، وإن كان تخليتي إيّاه شراً لك في معادك، ولي شروط أشترطها، لا تبهظنّك

(1) بحار الأنوار ج44 ص68 وج27 ص212 والعوالم ج16 ص146 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج11 ص43 وينابيع المودة ج3 ص277 والنصائح الكافية ص152 وغاية المرام ج2 ص294 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج28 ص273 وج33 ص801 عن كتاب علي إمام الأئمة للباقوري (ط دار مصر للطباعة) ص139 والدرجات الرفيعة ص5 وراجع: كتاب سليم بن قيس ص188.

إن وفيت لي بها بعهد، ولا تخف إن غدرت»[1].

وهي رسالة في غاية الأهمية، فقد بيَّنت أموراً كثيرة جليلة وخطيرة، نذكر منها ما يلي:

ألف: لقد قرر «عليه السلام»: أن الحكم والسلطة على الناس رغبة الحاكم في الهيمنة والتسلط، وليس امتيازاً للحاكم يتشبث به ويتخلى عنه بحسب مزاجه، كما أن الحكم ليس هو الهدف والغاية للإنسان العاقل، بل الحكم وسيلة تستمد قيمتها وأهميتها من غايتها، فإن كانت الغاية شريفة ونبيلة، فالوسيلة التي توصل إليها تشرف وتنبل، من خلال ما رشح عليها من غايتها، وإن كانت الغاية للحكم رذلة، وخبيثة، وسيئة، فإن هذه الأوصاف ترشح أيضاً من الغاية على وسيلتها هذه، فيصبح الحكم والسلطة رذلاً وسيئاً.

ب: كما أن هدف الحكم بنظر الإسلام هو ما قرره الإمام الحسن «عليه السلام» في كلامه هذا، وهو أن يكون وسيلة لإحياء الحق، وإماتة الباطل.. وقد بيَّن «عليه السلام»: أن هذا الأمر قد أصبح في تلك البرهة متعذراً، وأصبح الخطر يتهدد أساس الحق، كما ويتهدد أهله في حياتهم ووجودهم، وفي كراماتهم وعزتهم، وكل ما لديهم، وقد انتعش الباطل، وقويت شوكته، وظهر كيده، ولم يعد يمكن إلى حين.. السيطرة عليه، ورد عاديته.

فيكون التمسك بالحكم والسلطة ـ في هذه الحال ـ مع عدم التمكن من إحياء الحق، وإبطال الباطل، نوعاً من الإقرار بشرعية الباطل، والحكم على

(1) العوالم ج26 ص151 وعلل الشرايع ج1 ص220 ـ 221 وبحار الأنوار ج40 ص33 ـ 34.

الحق بالموت، ويتمكن الباطل من التجذر، والإنتشار، ويعطى الفرصة لاجتثاث الحق، والإمعان في الفتك بأهله وأنصاره، وانتهاك حرماتهم، وخضد شوكتهم، وتقويض عزهم.. وهذا ما لا يمكن للإمام الحسن أن يرضى به في أي حال.

ج: وهذا ما حتَّم اعتزال الإمام الحسن «عليه السلام»، ومهادنة معاوية، حفظاً لما تبقى من فرص الخير، وانتظاراً للمتغيرات.

ولم تتضمن هذه المتاركة والإعتزال تنازلاً عن حقه، أو عن خلافته «عليه السلام».. فإن الإعتزال لا يعني انتقال الملكية أو الحق من صاحبه المعتدى عليه إلى الغاصب والظالم والمعتدي.

كما أن التخلية بين معاوية وبين الناس لا يعني أكثر من ترك التصدي لحربه ومناوأته، بسبب فقدان وسائل الحرب وإمكاناتها، وصيرورتها نكالاً ووبالاً.

و: إن هذا الإعتزال لا يعطي لتصرفات معاوية أيَّة مشروعية، بل هو قد صرح بعدمها حين قال له: «وإن كان تخليتي إياه شراً لك في معادك».

فلو كانت هناك أيَّة مشروعية نشأت عن الإعتزال والتخلية، فلا معنى لصيرورتها شراً لمعاوية في معاده، بل هي إن لم تجلب له المثوبات، فلماذا تستدرج له الشرور والعقوبات؟!

هـ: وقال «عليه السلام» أخيراً لمعاوية: «في شروط اشترطها، لا تبهظنك إن وفيت لي بها بعهد، ولا تخفُّ إن غدرت». أي أن عدم وفائه بالشروط لا يرفع ثقلها عنه، وإذا وفى بها، فإن وفاءه لا يوجب ثقلاً عليه.

نصوص وأسباب أخرى:

ومن النصوص المروية عن الإمام الحسن «عليه السلام»، وقد تضمنت

الإفصاح عن أسباب أخرى للمهادنة نذكر ما يلي:

ألف: في رواية أن الإمام الحسن «عليه السلام» قال: «إنما هادنت حقناً للدماء، وصيانتها، وإشفاقاً على نفسي وأهلي، والمخلصين من أصحابي[1].

ب: وروي أنه «عليه السلام» قال: يا أهل العراق، إنما سخى عليكم بنفسي ثلاث: قتلكم أبي، وطعنكم إياي، وانتهابكم متاعي[2].

ج: ودخل الحسين «عليه السلام» على أخيه باكياً، ثم خرج ضاحكاً، فقال له مواليه: ما هذا؟!

قال: العجب من دخولي على إمام أريد أن أعلمه، فقلت: ماذا دعاك إلى تسليم الخلافة؟!

فقال: الذي دعا أباك فيما تقدم[1].

---

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص34 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 والعوالم ج16 ص169 و 170 وبحار الأنوار ج44 ص56 و 27 وتنزيه الأنبياء للمرتضى ص222.

(2) العوالم ج16 ص170 وبحار الأنوار ج44 ص56 و 57 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص34 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 ومجمع الزوائد ج9 ص145 والمعجم الكبير ج1 ص105 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص263 وتهذيب الكمال ج6 ص245 تاريخ الأمم والملوك ج3 ص165 و (ط الأعلمي) ج4 ص122 و 126 وتجارب الأمم ج1 ص574 والمنتظم لابن الجوزي ج5 ص166 والكامل في التاريخ ج3 ص405 وإمتاع الأسماع ج5 ص359 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص173 ونهاية الأرب ج20 ص227 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص563 وجمهرة خطب العرب ج2 ص11 وتذكرة الخواص ج2 ص25.

(1) بحار الأنوار ج44 ص57 والعوالم ج16 ص170 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص34

إستفادات من هذه الروايات:

ونستخلص من هذه الروايات ما يلي:

إن الهدف من المهادنة هو:

10 ـ حقن الدماء وصيانتها:

وقد ذكر ذلك بصورة مطلقة، وجعله هدفاً وسبباً.. وقد أطلق الكلام هنا، ليشمل كل الدماء، ولا يقتصر الأمر على نفسه، وأهل بيته، والمخلصين من أصحابه.

حفظ نفسه وأهل بيته، والمخلصين من أصحابه:

فإنه إن لم يمكن حقن دماء الجميع، فلا أقلّ من حقن دماء هؤلاء..

فإن قتل هؤلاء من دون حصول فائدة ولا عائدة مما لا يرضاه عقل وشرع، فكيف إذا كان يمهد لمحق الحق، وتكريس الباطل، وتقويته وتنميته.

11 ـ قتلهم علياً ×:

كما ورد في الرواية الثانية في خطابه لأهل العراق:

وعلي «عليه السلام» هو الذي ركز فيهم (في أهل العراق) راية الإيمان، وعرفهم حدود الحلال والحرام، وأنعش فيهم الأمل، وتحسنت أحوالهم المعيشية، حتى إن الكوفة التي كان يعيش فيها مئات الألوف أصبحت، وليس فيها إلا ناعم يعيش في بحبوحة[1]..

و 35 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196.

(1) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لابن حنبل ص33 و 30 وكتاب الزهد لابن

هذا عدا أنه أشاع فيهم العدل، والقيم والأخلاق الفاضلة، وصحح مفاهيمهم، وجعل لهم شخصية وكياناً، وقراراً، وموقعاً.. بالرغم من قصر مدة مقامه بين ظهرانيهم، وانشغاله بالحروب، التي استنزفت الجهد، والمال، والأنفس، والوقت، والإهتمام، وما إلى ذلك.

وقد لاحظنا: أنه «عليه السلام» قد نسب قتل أمير المؤمنين إلى أهل العراق بصورة عامة، مع أن الذي باشر ذلك هو عبد الرحمان بن ملجم الخارجي..

فنسبته هذه الجريمة إلى أهل العراق، حيث لم يقل ـ مثلاً ـ: إن أبي قتل، وتخاذلتم عن نصرته، أو أنكم لم تظهروا استياءكم، وما إلى ذلك.. تجعلنا نحتمل بناء على هذا: أن يكون أهل العراق قد شاركوا، ولو من خلال زعمائهم ورؤساء قبائلهم في قتل أبيه؟! وقد يمكن أن يكون هذا منسجماً مع ما يقال، من أن الأشعث كان من المؤيدين لابن ملجم في تحريضه إياه على قتل أمير المؤمنين «عليه السلام»؟!

حنبل ص130 وأسد الغابة ج4 ص24 وشعب الإيمان ج7 ص286 وكنز العمال ج13 ص184 وج14 ص172 والسنن الكبرى للبيهقي ج5 ص330 وجامع المسانيد والمراسيل ج16 ص279 و 361 وفضائل الصحابة (ط دار الكتب العلمية) ج1 ص532 و 531 ومعرفة السنن والآثار ج4 ص367 وأعيان الشيعة ج1 ص346 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص294 وج17 ص587. وراجع: المستدرك للحاكم (تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي) ج2 ص445 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص482 وعن فضائل علي للخوارزمي ج1 ص368 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج1 ص368 وبحار الأنوار ج40 ص327 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص157.

12 ـ طعنهم الإمام الحسن ×:

ومن المعلوم: أن جيشاً، أو جماعة منه تعتدي على إمامها، وتحاول أكثر من مرة قتله.. وتطعنه وهو يصلي، أو ترميه بسهم، ثم تهجم عليه وتضربه بالمغول بهدف قتله، لا يمكن لذلك الإمام والحاكم أن يطمئن إلى أن ما يقرِّره لها، ويأمرها به سوف ينفذ، حتى لو كان لمصلحة تلك الجماعة، فكيف إذا أقر أمراً على خلاف هواها، كما لو كان أمراً تأديبياً لبعض العناصر المنسوبة إليها؟!

وهل يستطيع ذلك الحاكم: أن يأمنهم على نفسه، ويصدقهم في وعودهم بنصره؟! ومن يضمن له وفاءهم بتلك الوعود والعهود، ولاسيما إذا كان هذا الوفاء يحمل معه أخطاراً حقيقية على حياتهم، أو على مصالحهم؟!

وإذا كانوا قد أرادوا قتله رغبة في الدنيا، واستجابة لأهوائهم وعصبياتهم، وحفظاً لمصالحهم ـ حسب تصورهم ـ فهل هم سوف ينصرونه في مواقع يحتاج فيها نصره إلى بذل أرواحهم، فضلاً عن أموالهم، والإخلال بمصالحهم، ومواقعهم، وسواها؟!

13 ـ انتهاب متاعه ×:

وتقدم: أن من أسباب الموادعة والمهادنة: إنتهاب متاعه «عليه السلام».

والمتاع هو كل ما ينتفع به من الحوائج، كالطعام، والبُرّ، وأثاث البيت، والأدوات، وغير ذلك..

وقيل: المتاع هو كل ما ينتفع به من عروض الدنيا كثيرها وقليلها سوى الذهب والفضة.

وفي الكليات: هو ما ينتفع به انتفاعاً قليلاً غير باق، بل ينقضي عن قريب. وأصل المتاع ما يتبلغ به من الزاد[1].

وهذا يعطينا فكرة عن سبب اعتباره «عليه السلام» انتهاب متاعه من أسباب المهادنة، فإنه إذا كان المتاع هو الأشياء المذكورة، التي ينتفع بها انتفاعاً قليلاً غير باق، بل ينقضي عن قريب، أو ما يتبلغ به من الزاد، فإنه إذا كان متاعاً سفرياً يقتصر فيه على ما هو ضروري من ذلك، أو على أدنى ما تدفع به الضرورة؟!

فإذا كان هؤلاء المهاجمون يرتكبون هذا الأمر العظيم ويهتكون حرمة إمامهم، وهو ابن النبي، وسيد شباب أهل الجنة، ويحاولون قتله طمعاً في هذه الأشياء الحقيرة والصغيرة، مع أنه لم تظهر منه تجاههم أَيَّة بادرة تزعجهم، بل هو لم يزل يسعى في مصلحتهم، وحفظهم، وعزهم، وكرامتهم، ودينهم.. فإن هذا يقوِّض الثقة بهم، ويدعو للحذر منهم، والإبتعاد عنهم.. فكيف إذا كانوا قد حاولوا قتله، وجرحوه، وسلبوه حتى رداءه، وبقي جالساً متقلداً السيف بغير رداء؟! ثم أخذوا سائر ما في فسطاطه من حاجات السفر، فإن هذه الأعمال تعبِّر عن دناءة وخسة بالغة، لا توصف، فإذا برز هؤلاء إلى ساحة الحرب وأغراهم معاوية بالذهب والفضة، والإقطاعات والمناصب، هل سيبقون على الإمام الحسن حياً، أم أنهم سوف يقطعونه إرباً إرباً إرضاءاً لمعاوية؟!

وقد رأينا: أن رؤساءهم لم يعاقبوهم، ولم يعاتبوهم على ما فعلوا، ولا

---

(1) راجع: أقرب الموارد ج2 مادة متع.

ندري إن كانوا قد أثنوا على تصرفهم المشين هذا، أو كافؤوهم عليه، ولو بإظهار الرضا، والتشجيع لهم؟!

نقول هذا، لأن هؤلاء الزعماء، قد سبقت طائفة منهم هذا الحدث بالكتابة إلى معاوية، ولحق باقيهم بالكتابة إليه أيضاً، بالسمع والطاعة، والرغبة بالإلتحاق به، ووعدوه بتسليمه الإمام الحسن «عليه السلام»، أو قتله بمجرد اقترابهم من جيش معاوية.

14 ـ دواعي علي هي دواعي الحسن ×:

وتقدم: أنه «عليه السلام» قال لأخيه الحسين: إن الذي دعاه إلى المهادنة هو نفس ما دعا أباه «عليه السلام» إليها..

ونقول:

ألف: قد يتساءل المرء هنا عن مدى صحة الرواية الثالثة المتقدمة، حيث ذكرت: أن الإمام الحسين «عليه السلام»، خرج من عند أخيه ضاحكاً، وبرر ضحكه، بأنه تعجب من دخوله على إمام أراد أن يعلمه.. فأجابه «عليه السلام» بما لم يجد منه مخرجاً..

فلنا أن نسأل عن مدى صحة نسبة ذلك إلى الإمام الحسين «عليه السلام» على النحو التالي:

أولاً: إن الإمام الحسين «عليه السلام» كان يرى: أن أخاه إمام مسدد من الله، وهو معصوم، ولديه من العقل والحكمة، والتدبير.. ومن العلم العام والخاص، وهو علم الإمامة، وسائر شؤونها، ما لا يحتاج معه إلى تعليم من أحد، فكيف يراه محتاجاً إلى تعليم، وإرشاد إلى الصواب؟!

ثانياً: عن الإمام الباقر «عليه السلام» أنه قال: ما تكلم الحسين بين يدي الحسن إعظاماً له، ولا تكلم محمد ابن الحنفية بين يدي الحسين «عليه السلام»، إعظاماً له [1].

فكيف يقول الحسين «عليه السلام» لمواليه: إنه دخل على أخيه ليعلمه؟!

ثالثاً: إن الحسين «عليه السلام» كان مع أخيه، وهو أعرف الناس بما جرى ويجرى له ومعه، كما أنه كان مع أبيه، ورأى ما كان يجري له أيضاً مع أعدائه، ومنهم معاوية، وكان ما يراه هنا وهناك يحتاج إلى معالجة وموقف، فهل كانت لدى الحسين «عليه السلام» معالجات تختلف عما فعله أخوه وأبوه «عليهما السلام» من قبل؟!

ولماذا لم يذكر «عليه السلام» هذه الآراء والمعالجات لأخيه طيلة الأيام التي مرت، ولاسيما في أيام المفاوضات على المهادنة وشروطها؟! إذ لا شك في أنه كان يرى وفود معاوية إلى الإمام الحسن «عليه السلام» ويطّلع على ما جاؤا به، ويعرف أجوبة الإمام الحسن لهم، فلماذا لم يذكر شيئاً لأخيه، مما يرى أنه يحتاج إلى توضيح أو تصحيح؟!

إن ذلك كله، يجعل الناظر يبحث عن أجوبة معقولة ومقبولة، ولو بأن يقال: إن الحسين «عليه السلام» أراد أن يلفت نظر الناس إلى هذا الأمر بهذه الطريقة، ولأجل ذلك وصف أخاه بالإمام، ليدل على أن من صفات الإمام: أن يكون عالماً، ومسدداً من الله، ومحيطاً بالأمور، ولا يحتاج إلى تعليم وإرشاد

(1) راجع: مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص169 وبحار الأنوار ج43 ص319 والعوالم ج16 ص100.

من أحد، فعلى قاصري النظر: أن يكفوا عن أذاه «عليه السلام».

ب: إن مراد الإمام الحسن «عليه السلام» هنا: أن ما دعا علياً «عليه السلام» لمهادنة معاوية هو نفسه الذي دعاه «عليه السلام» إلى هذا الأمر، وهو مجموع هذه الأسباب التي نحن بصدد استخلاصها من كلمات الإمام الحسن «عليه السلام»، وينبغي أن ينظر في أسباب مهادنة علي «عليه السلام» لمعاوية، ولو من خلال كلمات الإمام «عليه السلام» التي أشار فيها إلى أسباب قبوله الهدنة معه، وتضم إلى هذه لتكتمل ملامح الصورة.

الفصل الثالث

الدواعي في رواية عقيصا. .

رواية عقيصا:

1 ـ عن أبي سعيد عقيصا قال: قلت للحسن بن علي بن أبي طالب «عليهما السلام»: يا ابن رسول الله، لم داهنت معاوية وصالحته، وقد علمت أن الحق لك دونه، وأن معاوية ضال باغ؟!

فقال: يا با سعيد ألست حجة الله تعالى ذكره على خلقه، وإماماً عليهم بعد أبي «عليه السلام»؟!

قلت: بلى.

قال: ألست الذي قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» لي ولأخي: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا؟!

قلت: بلى.

قال: فأنا إذن إمام لو قمت، وأنا إمام إذا قعدت..

يا با سعيد، علة مصالحتي لمعاوية علة مصالحة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لبني ضمرة وبني أشجع، ولأهل مكة حين انصرف من الحديبية، أولئك كفار بالتنزيل، ومعاوية وأصحابه كفار بالتأويل..

يا با سعيد، إذا كنت إماماً من قِبل الله تعالى ذكره لم يجب أن يسفَّه رأيي فيما أتيته من مهادنة أو محاربة، وإن كان وجه الحكمة فيما أتيته ملتبساً.

ألا ترى الخضر «عليه السلام» لما خرق السفينة وقتل الغلام، وأقام الجدار سخط موسى «عليه السلام» فعله، لاشتباه وجه الحكمة عليه حتى أخبره فرضي؟!

هكذا أنا، سخطتم علي بجهلكم بوجه الحكمة فيه، ولولا ما أتيت لما ترك من شيعتنا على وجه الأرض أحد إلا قتل(1).

2 ـ ولهذه الرواية نص آخر ذكره في الإحتجاج يقول:

عن حنان بن سدير، عن أبيه سدير بن حكيم، عن أبيه، عن أبي سعيد عقيصا قال: لما صالح الحسن بن علي بن أبي طالب «عليهما السلام» معاوية بن أبي سفيان دخل عليه الناس، فلامه بعضهم على بيعته، فقال الحسن «عليه السلام»: ويحكم، ما تدرون ما عملت؟!

والله، الذي عملت خير لشيعتي مما طلعت عليه الشمس أو غربت..

ألا تعلمون أنِّي إمامكم، ومفترض الطاعة عليكم، وأحد سيدي شباب أهل الجنة، بنص من رسول الله «صلى الله عليه وآله» عليَّ؟!

قالوا: بلى.

قال: أما علمتم أن الخضر لما خرق السفينة وأقام الجدار، وقتل الغلام، كان ذلك سخطاً لموسى بن عمران «عليه السلام»، إذ خفي عليه وجه الحكمة

(1) علل الشرائع ج1 ص211 وبحار الأنوار ج44 ص1 ـ 2 والطرائف لابن طاووس ص196 ونور الثقلين (تفسير) ج3 ص290 وكنز الدقائق (تفسير) ج8 ص135 والعوالم ج16 ص174.

في ذلك، وكان ذلك عند الله تعالى ذكره حكمة وصواباً؟!

أما علمتم أنه ما منا أحد إلا ويقع في عنقه بيعة لطاغية زمانه إلا القائم الذي يصلي خلفه روح الله عيسى بن مريم «عليه السلام»؟!

فإن الله عز وجل يخفي ولادته، ويغيب شخصه، لئلا يكون لأحد في عنقه بيعة إذا خرج، ذاك التاسع من ولد أخي الحسين، ابن سيدة الإماء، يطيل الله عمره في غيبته، ثم يظهره بقدرته في صورة شاب ابن دون الأربعين سنة.. ذلك ليعلم أن الله على كل شيء قدير[1].

ونقول:

لنا مع رواية عقيصا وقفات عديدة، هي التالية:

توضيحات:

تضمنت هذه الرواية كلمات، وتعبيرات عديدة تحتاج إلى إيضاح، منها ما يلي:

ألف: قوله: داهنت معاوية. والمداهنة ـ كما قالوا ـ هي المصانعة للغير، حيث يظهر له خلاف ما يضمر.

وقالوا أيضاً: المداهنة هي: أن ترى منكراً، وتقدر على دفعه، ولم تدفعه،

---

(1) الإحتجاج للطبرسي ج2 ص67 و 68 و (ط دار النعمان) ج2 ص9 وبحار الأنوار ج44 ص19 وج51 ص132 وج52 ص279 وكمال الدين ص315 وإعلام الورى ج2 ص229 وكشف الغمة ج3 ص328 والمحجة البيضاء ج4 ص338 وفرائد السمطين للحمويني ج2 ص123 والعوالم ج16 ص174 و 175.

حفظاً لجانب مرتكبه، أو جانب غيره، أو لقلة المبالاة بالدين[1].

ب: قاما أو قعدا: أي قاما بأمر الإمامة، أو قعدا عنه لمصلحة، أو تقية.

ج: التنزيل: هو الوحي النازل من عند الله، والمراد به هنا: القرآن.

والتأويل: هو معاني الألفاظ، ومآلاتها. والكفر بها عدم القبول بالدلالات والإشارات والمعاني التي تدل عليها الآيات القرآنية.

د: تسفيه الرأي: الحكم عليه بالسفه، أو نسبته إلى السفه وهو الجهل.

أسباب الحديبية من جديد:

وذكرت رواية عقيصا: أن أبا سعيد عقيصا قال للإمام الحسن «عليه السلام»: لِمَ داهنت معاوية وصالحته، وقد علمت: أن الحق لك دونه، وأن معاوية ضال باغ؟!

فكان مما أجابه به «عليه السلام» قوله: «علة مصالحتي لمعاوية علة مصالحة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لبني ضمرة، وبني أشجع، ولأهل مكة حين انصرف من الحديبية».

أولئك كفار بالتنزيل، ومعاوية وأصحابه كفار بالتأويل..

وكلامه «عليه السلام» مع أبي سعيد عقيصا غني بالإشارات، ويحتاج إلى مزيد إيضاح وبيان..

وقبل الحديث عن أسباب هدنة الحديبية ومشابهتها لأسباب هدنة الإمام الحسن «عليه السلام» مع معاوية نشير إلى ما يلي:

---

(1) أقرب الموارد، مادة: دهن.

ألف: ظهر مما تقدم: أن كلمة داهنت معاوية لا يقصد بها توجيه إهانة للإمام إذا كان المراد بالمداهنة المصانعة والمراعاة لمن لا يستحق ذلك. وإن قائل هذا الكلام إنما قاله، لأنه لا يعرف سبب حصول ذلك من الإمام، ويجهل وجه المصلحة فيه.

فقال ما قال توطئة لسؤاله الهادف إلى إزالة الشبهة، وإيضاح المبهم.

ب: إن الإمام «عليه السلام» قد مهَّد لإجابته بالتذكير بمسلمات ينبغي لكل مسلم عاقل أن يأخذها بنظر الإعتبار، ويجعلها نصب عينيه، لأنها تدفع الشبهات، وترضي الوجدان، وتدفع الوسوسات الشيطانية، والأهواء النفسانية، وتحصِّن الإنسان المؤمن العاقل من التأثر بالشائعات والأباطيل والأضاليل.

فقد بيَّن له بصورة برهانية: أن مقام الإمامة يشارك مقام النبوة في أمور حاسمة، وقاطعة، ومحورية.

فذكر له: أنه «عليه السلام» حجة على الناس، رضوا أم سخطوا، وهذا هو مؤدى ومآل الإمامة الإلهية.. كما أن الإمامة ثابتة للإمام على جميع الخلق، ولا ترتبط الإمامة والنبوة بالسلطة والحكم، ولا يخطئ الإمام كما لا يخطئ النبي، وتجب طاعته لأجل إمامته لا لأجل سلطته.. فلا معنى للإعتراض على الإمام الحسن في مهادنته لمعاوية، كما لا يعترض على النبي في مهادنته للمشركين في الحديبية.

وهذا كله ظاهر في كلام الإمام «عليه السلام» في جوابه لأبي سعيد، وتفصيل ذلك:

أولاً: الإمام هو حجَّةُ الله، ولا يدَّعي ذلك من عند نفسه، أو من موقع

حاكميته، أو لأن الناس هم الذين منحوه هذه الصفة.

ثانياً: إن حجيته من قبل الله، معناها: أن ما يقرره، وما يفعله حائز على الرضا الإلهي، فلا معنى للاعتراض عليه، لأنه يكون اعتراضاً على الله.

ثالثاً: إن حجية قوله وفعله، وما يقرره لا تختص بمن يتولى شؤونهم، بل هو حجة على جميع خلق الله سبحانه.

رابعاً: وهو أيضاً إمام لا لخصوص من بايعوه، بل هو إمام لجميع الخلق.

خامساً: إن حجيته على الخلق جميعاً، وإمامته لهم، لا تختلف عن إمامة وحجية أبيه.

وذلك كله يستفاد من قوله «عليه السلام»: «يا أبا سعيد: ألست حجة الله تعالى ذكره على خلقه، وإماماً عليهم بعد أبي «عليه السلام»؟!

قال أبو سعيد: بلى».

سادساً: إن إمامته «عليه السلام» مفروضة على البشر من خارج دائرة إرادتهم، لأنها مقام حباه الله تعالى به، وليس لأحد أن يردَّ قراره سبحانه، ولا قرار لأحد معه.

سابعاً: إن إمامته لا ترتبط بحكومته على الناس، بل هو إمام للخلق، حين يكون حاكماً، وإمام لهم أيضاً، وإن اغتصب الظالمون الحكم منه.

ولذلك قال «عليه السلام» لأبي سعيد: «ألست الذي قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» لي ولأخي: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا؟!

قلت: بلى.

قال: فأنا إذن إمام لو قمت، وأنا إمام إذا قعدت».،

ج: إن أبا سعيد قال للإمام داهنت معاوية، وصالحته، فأجابه الإمام بقوله: «علة مصالحتي لمعاوية علّة مصالحة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لبني ضمرة، وبني أشجع، وأهل مكة الخ..

مع أننا قلنا فيما سبق: إن ما جرى في هذين الموردين لم يكن صلحاً، بل هو هدنة، ومتاركة عرفاً، فكيف نجمع بين الكلامين؟!

ونجيب:

أولاً: بأننا قد ذكرنا فيما سبق: أن إطلاق كلمة صلح على هذين الموردين لعله على سبيل التوسع والمجاراة، لدرء الإستغلال السيئ للحقائق الواضحة، والصريحة، إذ لم يكن من المصلحة الإعلان عن أن ما جرى هو مهادنة، لأن ذلك يمكن أن يفهم على أنه تنصل من الأمر، وإشاعة أن الإمام الحسن ينوي نقض العهد في وقت ما.. وبذلك يستطيع معاوية أن يدّعي: أنه هو الوفي، والناقض للعهد هو الإمام الحسن، وهذا خلاف الواقع، وهو مضر بالإمام الحسن وأهله وشيعته.

وبذلك يكون التعبير بالمصالحة هنا قد جاء على سبيل المجاملة والمداراة.. والجري على ما ورد في عبارة السائل، لأن تجاهل ذلك قد يفهم على غير الوجه الذي أريد منه.. مما يعني: أنه لم يكن هناك إمكانية لتحاشي هذا التعبير في هذا المورد على الأقل.

ولكنه «عليه السلام» قد استبعد في سائر الموارد لفظ الصلح، ومشتقاته، وعبر بالألفاظ الدقيقة في دلالتها على المقصود، وقد تقدم شطر من هذه

النصوص، وسيأتي الباقي في مواضعه، إن شاء الله..

من أسباب الحديبية:

وإذا كانت أسباب المهادنة مع معاوية هي نفس أسباب مهادنة النبي «صلى الله عليه وآله» مع المشركين في الحديبية، فعلينا أن نشير، ولو إلى بعض أسباب الحديبية، لنعرف أسباب مهادنة الإمام الحسن «عليه السلام» لمعاوية بصورة أتم، وأوفى، فنقول:

يمكن أن نذكر من أسباب الحديبية ما يلي:

15 ـ المهادنة فتح ونصر:

إنه كما كانت مهادنة الحديبية فتحاً ونصراً بنص القرآن الكريم في قوله: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**﴾[1]. كذلك الحال بالنسبة لمهادنة الإمام الحسن «عليه السلام» مع معاوية.. لأن ما توخاه المشركون من الهدنة في الحديبية هو الحصول على المزيد من القوة، والتهيؤ للحرب بجميع ما تحتاجه من إعلام، وإعادة اعتبار، والحصول على مزيد من التأييد، والقوة في الموقف.. وغير ذلك..

16 ـ حفظ الدين:

كما مهَّدت هدنة الحديبية لبقاء دين الله، وتوسعه وانتشاره، فإن مهادنة الإمام الحسن «عليه السلام» قد أوجبت بقاء الدين، وصيانته من العوادي والكوارث، وحفظه من التشويه، ومكَّنته من مواصلة توسعه وانتشاره بجهود

---

(1) الآية 1 من سورة الفتح.

الأئمة، والعلماء والصلحاء، وتضحيات الشهداء، ولاسيما من شيعتهم «عليهم السلام».

ولو أنه «عليه السلام» لم يفعل ذلك، وانتهت الأمور بقتله، وقتل أخيه، وبني هاشم، والمخلصين من شيعتهم، فعلى الإسلام السلام..

17 ـ فضيحة نهج المبطلين:

إن هدنة الحديبية، كما فضحت المشركين، وأظهرت ظلمهم وعدوانيتهم، وعدم التزامهم بالقيم والمبادئ.. وأن همَّهم هو دنياهم، ولا قيمة عندهم لأي شيء آخر، وغير ذلك من سمات وصفات، كذلك كان الحال بالنسبة لهدنة الإمام مع معاوية، فإنها أسقطت أقنعة معاوية وحزبه، وظهر لكل أحد: أنهم لا يفون بوعد، ولا يلتزمون بعهد، وأن نهجهم هو استغلال الناس، والحصول على مقاصدهم بمختلف الأساليب الملتوية، وغير الأخلاقية، ولو بارتكاب أعظم الجرائم والآثام، واستباحة الأعراض، وتقويض دعائم الإسلام، وهدم الكعبة، وانتهاك المحرمات، وما إلى ذلك.

وظهر التفاوت بين نهج الإسلام، وحماته، ورموزه الذين هم الأنبياء وأوصياؤهم، ثم العلماء والشهداء، والأخيار، والأبرار، وصفوة الأمة.. وبين نهج مناوئيهم، والمعادين لهم، والمخالفين لهم في الدوافع والأهداف، والأساليب، والمناهج، وكل شيء..

وقد حصل هذا التجلي للحقائق من دون تقديم أية خسائر تذكر، بل كانت المهادنة هي التي حققت هذا الإنجاز الذي كانت تحتاجه الأمة آنئذ، وفي العصور اللاحقة، وأن تعاين نتائجه وآثاره، لتقوم بذلك الحجة على الناس

كل الناس، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حيَّ عن بينة، ولله الحجة البالغة.

18 ـ إسقاط الشائعات المغرضة:

إن هذه المعاهدة قد أسقطت مزاعم معاوية وفريقه في حق الإمام علي والإمام الحسن «عليهما السلام»، وأهل بيته وشيعته، وأظهرت كذبهم وتجنيهم على هؤلاء الطاهرين المظلومين، وبيّنت أن ما كان ينسب إليهم كان أعداؤهم أولى به وأجدر..

ويكفي أعداءهم: أن الأمر بلغ بهم أنهم قالوا لأهل الشام: إن علياً لا يصلي.

وقالوا عن الإمام الحسن: إن أباه «عليهما السلام» قال عنه: إنه «صاحب جفنة وخوان، فتى من فتيان قريش، ولو قد التقت حلقتا البطان، لم يغن عنكم شيئاً في الحرب»[1].

مع أن الإمام الحسن «عليه السلام» يقول: «لم يكن معاوية بأصبر عند اللقاء، ولا أثبت عند الحرب مني»[2].

وحملاته في حربي الجمل وصفين معروفة ومشهورة[3].

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص11 وج20 ص284 وأنساب الأشراف ج3 ص6 وتاريخ مدينة دمشق ج14 ص177 وتهذيب الكمال ج6 ص406 وتاريخ الإسلام ج5 ص101 وترجمة الإمام الحسين لابن عساكر ص208 وترجمة الإمام الحسن من طبقات ابن سعد ص67.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص15 والفتوح لابن أعثم ج4 ص295.

(3) راجع سيرة الأئمة الإثني عشر ج1 ص549 و 546.

وقالوا عنه: إنه «ملق، طلق، غلق»(1). مع أنه كان يوازن حلمه الجبال، كما يقول مروان(2).

وكان أوسع الناس صدراً، وأسجحهم خلقاً(3).

وزعموا: أن معاوية قدم المدينة منصرفاً من مكة، فبعث إلى الحسن والحسين، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزّبير، وعبد الله بن صفوان بن أميّة بهدايا من كُسىً، وطيب، وصلات من المال، ثم قال لرسله: ليحفظ كلّ رجل منكم ما يرى ويسمع من الردّ.

فلما خرج الرّسل من عنده، قال لمن حضر: إن شئتم أنبأناكم بما يكون من القوم.

قالوا: أخبرنا يا أمير المؤمنين.

قال: أمّا الحسن، فلعله ينيل نساءه شيئاً من الطَّيب ويُنهِب ما بقي من

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص21 عن المدائني، وبحار الأنوار ج44 ص173 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص199 والمعجم الكبير ج3 ص27 وتهذيب الكمال ج6 ص236 ومجمع الزوائد ج4 ص335 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص251 وترجمة الإمام الحسن من تاريخ مدينة دمشق ص155 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص608.

(2) مقاتل الطالبيين ص49 وبحار الأنوار ج44 ص145 والأنوار البهية ص89 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص13 و 51 وسير أعلام النبلاء ج3 ص276 وترجمة الإمام الحسن من القسم غير المطبوع من الطبقات الكبرى لابن سعد ص91 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج11 ص121 و 122.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص21.

حضره ولا ينتظر غائباً الخ.. [1].

ونحن لا نستبعد أن يكون قول بعضهم للإمام الحسن «عليه السلام» بعد المهادنة: يا مذل المؤمنين كان من إيحاءات معاوية وحزبه، بالإضافة إلى أمور أخرى حاولوا إشاعتها عنه «عليه السلام» كقول أمير المؤمنين «عليه السلام» له في الربذة: ما لك تحن حنين الجارية، وما الذي أمرتني فعصيتك؟! الخ..[2].

وقد تقدم: أن معاوية ادَّعى: أنه أكثر سياسة من الإمام الحسن «عليه السلام»، وأقدم تجربة، وأحوط على الأمة، وأضبط للرعية، وأقوى على جمع الأموال، وأكيد للعدو، وغير ذلك..

وقد صرَّح القرآن: بأن المشركين قد فعلوا نفس الشيء مع النبي «صلى الله عليه وآله»، فكانوا يشيعون عنه «صلى الله عليه وآله»: أنه ساحر، ومجنون، وقاطع للأرحام، ومثير للفتن، وكاهن، وشاعر، وما إلى ذلك..

وقد ظهر للناس بعد هذه المعاهدة مع معاوية، وبعد تلك المعاهدة مع المشركين: أن هذه المزاعم محض اختلاق، وأن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً.

وتحقق مصداق قوله تعالى في سورة الفتح عن عهد الحديبية: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾[1]..

---

(1) عيون الأخبار لابن قتيبة ج3 ص47.

(2) تاريخ الأمم والملوك (ط ليدن) ج6 ص3107 و 3108 و (ط الأعلمي) ج3 ص474 والفتنة ووقعة الجمل ص120 والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك ج5 ص82 والكامل في التاريخ ج3 ص222 وإمتاع الأسماع ج13 ص237.

(1) الآية 1 و 2 من سورة الفتح.

نعم، لقد ظهر مصداق هذه الآية أيضاً، وفي معاهدة الإمام الحسن «عليه السلام» لمعاوية وعرف الناس، وخصوصاً أهل الشام: أن الله تعالى حفظ بها الدين وأهله، ورأوا التفاوت الكبير بين أبناء الأنبياء «عليهم السلام» وأوصيائهم والمخلصين من شيعتهم، وبين غيرهم من الطلقاء، وغيرهم من مناوئيهم..

وعاينوا طرفاً من صدقهم ووفائهم، وإخلاصهم وعبادتهم، وأخلاقهم، واستقامتهم، وحبهم للخير، ومدى استعدادهم للتضحية في سبيل الله، واهتمامهم بالمؤمنين والمستضعفين.

وسمعوا منهم ورأوا ما دلَّهم على مدى الظلم والتجني الذي حاق بأهل البيت وشيعتهم، وعرفوا طرفاً من التشويهات المتعمدة، والتزويرات للحقائق، وميَّزوا بينهم وبين الآخرين في الوعي والعلم، والتقوى، والإخلاص، وما إلى ذلك.

وتنامى الإدراك لحقيقة: أن هؤلاء هم الأوصياء، وأئمة الدين، وحفظته الحقيقيون.. ولولاهم لاندرست معالمه، وقوضت دعائمه.. وكان ذلك كله ببركات هذه المهادنة..

وتألقت شمس الإمامة، وسطعت أنوارها، وحلقت في حنايا الضمائر، وآفاق البصائر أطيارها، وظهرت في سماء القداسة والطهر أسرارها، وعجزت العقول عن اقتحام آفاق علومهم وسبر أغوارها، وأصبح أهل البيت هم مهوى الأفئدة، ومحط الآمال، ومنتهى الرجاء، بالرغم من تشدد مناوئيهم في مراقبتهم، ومضايقتهم، وسعيهم للتخلص منهم بأساليبهم الملتوية، وتدبيراتهم الخفية.

19 ـ تمكين الناس من اكتشاف الحقائق:

إن هذه المهادنة قد مكَّنت الكثيرين من الناس غير المشهورين بالتشيع من الإتصال بأهل البيت «عليهم السلام»، وحضر مجالسهم المخالف والمؤالف، ولاحق الحكام من ظنوا، أو احتملوا أنه من الشيعة تحت كل حجر ومدر، وضيقوا عليهم..

ولكن بالرغم من ذلك، فإن الكثيرين من الناس قد وجدوا فسحة وانفراجاً في التعامل والتلاقي، ولو للبيع والشراء، أو في المناسبات، وفي غير ذلك من شؤون.. حيث لا يخلو الأمر من تجاذب لأطراف الحديث، والتداول في بعض الأمور.. الأمر الذي سهَّل على الناس تلمّس جوانب كثيرة من واقع أهل البيت، والوقوف على طرف من علومهم وسلوكهم، ومواقفهم، وغير ذلك.

20 ـ المنع من إبادة الشيعة:

وقد قال الإمام الحسن «عليه السلام» كما في رواية عقيصا: «ولو لا ما أتيت لما ترك من شيعتنا على وجه الأرض أحد إلا قتل»..

وهذا المعنى قد تقدم معنا عنه «عليه السلام»، ولكنه كان مجملاً.. ويحتمل أن يكون المقصود به أكثر الشيعة، ويحتمل أن يكون مراده تعرضهم للخطر الأعم من القتل والجرح.

وفي بعض النصوص المتقدمة صرَّح «عليه السلام»: بأنه أشفق على نفسه وأهله، والمخلصين من أصحابه.. وهذه الرواية، مع أنها قد ذكرت خصوص المخلصين من أصحابه «عليه السلام»، فإنها لم تصرح بأن هذا الإشفاق هو من قتلهم، أو من جرحهم، أو من الأمرين معاً..

وعلى كل حال، فإن كل مناسبة، وكل شخص يراد توجيه الكلام إليه يراعى فيه الحال والمآل في طريقة التعبير، وفي مقدار الإفصاح عن المراد من الكلام.

وفي جميع الأحوال نقول:

إن رواية أبي سعيد عقيصا قد جاءت لتزيل الشك في عدة أمور:

أولها: إن الخشية والإشفاق منه «عليه السلام» إنما هو على جميع الشيعة فرداً فرداً.

الثاني: إن الخطر الذي يخشاه، لا يختص بشيعة العراق، أو الحجاز مثلاً، أو بمن شارك في الحرب، أو نحو ذلك.. بل هو يشمل كل شيعي على وجه الأرض، من أقصاها إلى أقصاها.

ثالثها: إنها حددت نوع الخطر الذي يشفق منه، وهو القتل والإبادة التامة والمستوعبة.

رابعها: لعله «عليه السلام» أراد من تخصيص كلامه بالمخلصين من أصحابه: أن يخرج المنافقين، ومن ينسبون أنفسهم إليه، في حين أنهم يلهثون وراء مصالحهم، وليخرج أيضاً الخوارج، والشكاك، ومن لا قرار لهم، بل هم تبع لرؤساء قبائلهم ـ يخرجهم ـ من دائرة مقاصده.. فهؤلاء هم الذين سوف يتتبعهم الأعداء، ويقتلونهم تحت كل حجر ومدر، ويخلون منهم الديار، ويمحون منهم الآثار.

فالمراد بالإخلاص: هو الإعتقاد بإمامتهم وولايتهم، ووجوب طاعتهم، لأن هؤلاء الأعداء سوف لا يستثنون أحداً من هؤلاء، لأنهم سيعتبرونهم

خطراً عليهم، لأن من عصى منهم، أو تخاذل عن إمامه اليوم قد تدركه التوبة والرحمة ويطيع، ويبادر لنصره وطاعته «عليه السلام» غداً.

ولأنه سوف يربي أبناءه على نفس هذه العقيدة التي يخشونها، ويسعون للتخلص منها وطمسها..

ولعله خصَّ المخلصين بالذكر، لأنهم هم المعتمدون والمؤثرون في حفظ الدين وأهله، وهم الذابون عنه، والصائنون لحقائقه، والدافعون للشبهات والأباطيل التي يثيرها الأعداء.

ويوافق هذا النص الذي رواه عقيصا عن الإمام الحسن نصاً آخر يقول:

إن أحد الخوارج نادى الإمام الحسن قائلاً: يا مذل المؤمنين.

فقال «عليه السلام»: ما أذللتهم.. ولكن كرهت أن أفنيهم، وأستأصل شأفتهم لأجل الدنيا[1].

وفي نص آخر: أن مالك بن ضمرة قال للحسن «عليه السلام»: يا مسخم وجوه المؤمنين.

قال: يا مالك، لا تقل ذلك، إنِّي لما رأيت الناس تركوا ذلك إلا أهله خشيت أن تجتثوا عن وجه الأرض، فأردت أن يكون للدين في الأرض ناعي.

فقال: بأبي وأمي ﴿**ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ**﴾[1]»[2].

---

(1) تذكرة الخواص ج2 ص26 وأعيان الشيعة ج7 ص272.

(1) الآية 34 من سورة آل عمران.

(2) تاريخ مدينة دمشق و (ط دار الفكر سنة 1415هـ) ج13 ص280 وترجمة الإمام

أي أنه بعد أن تبين له، ولكل متأمل منصف: أن الحرب مع معاوية ستنتهي إلى الكارثة على أهل الحق، لم يعد هناك مبرر للحرب، بل يصبح المبرر الوحيد لها هو الحصول على الدنيا والمال، والجاه، والسلطان.. وهذا ما لا يفعله الإمام المطهر المعصوم.

إشارات أخرى في رواية عقيصا:

وقد تضمنت رواية عقيصا أموراً أخرى هي بمثابة ركائز ومنطلقات تحفظ ما شيَّده وقرره بنحو أو بآخر.

ونذكر منها باختصار شديد وأكيد ما يلي:

ألف: إن الإمام المنصوب من قبل الله لا يمكن أن يكون في رأيه سفاهة وباطل..

ب: إن عدم معرفة وجه الحكمة فيما يفعله الإمام المنصوب منه تعالى لا يبرر الحكم على رأيه بالسفاهة، ولكن ذلك لا يمنع من لا يعرف ذلك: أن يسأل عن وجه الحكمة هذا.

ج: إن السؤال عن وجه الحكمة لا يحتِّم على الإمام بيانها، بل الأمر يعود إليه في ذلك قبل السؤال وبعده، فقد يرى أن في بيانها مصلحة، أو مفسدة، أو أن المصلحة تكون في بيانها في وقت بعينه.. كما فعل الخضر مع موسى «عليهما السلام» وقد يمتنع من بيانها بانتظار أن تتوفر الشرائط فيه، وترتفع الموانع.

الحسن لابن عساكر ص203 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج33 ص482 عن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (ط دار الفكر) ج7 ص38.

د: وفي النص الثاني لرواية عقيصا الوارد في الإحتجاج وغيره ذكر «عليه السلام» وجهاً آخر كان ينبغي للناس المحتجين عليه، والمتهمين له «عليه السلام» بإذلال المؤمنين أن يلتفتوا إليه، لتزول الشبهة عنهم، وليكفوا عن إيذاء إمامهم، وهو يؤكِّد لهم صدق وصوابية موقف وعظمة هذا الإمام بنحو أوفى وأتم، ويرسِّخ قداسته في نفوسهم، ويزيدهم إجلالاً وإعظاماً له.

وقد وطَّأ «عليه السلام» لبيان هذا السبب بما يزيل كل ريب وشبهة فيه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إنه «عليه السلام» أرجعهم إلى وجدانهم وما اختزنته ضمائرهم من معانٍ يسَّرها لهم الله ورسوله بإخبارات أتحفهم بها عن مقامات، وحالات ومآلات ما أقدم عليه «عليه السلام»، حيث بدأ كلامه معهم بسؤال تقريري يقول لهم: ألا تعلمون كذا؟! وأما علمتم؟! مكرراً لهذه الكلمات ثلاث مرات، وذلك ليعلم القاصي والداني: أنها مأخوذة من الله ورسوله، فإن ذلك أدعى في إحداث الأثر المطلوب حدوثه في نفوس الناس.

ثانياً: إن الأمور التي أرجعهم فيها إلى ذاكراتهم لاستخراجها، ومراجعة مضامينها هي:

1 ـ أنه إمامهم، فهو صاحب القرار، وهو المرجع لهم. وليس العكس.

2 ـ إنه مفترض الطاعة عليهم، فلا معنى لتمردهم عليه، وإسماعه من التأنيب والكلمات الجارحة ما يؤذيه.

3 ـ إن هذا الأذى مرفوض ومدان، ولو لم يكن إماماً ولا مفترض الطاعة عليهم، فإنه «عليه السلام» سيِّد شباب أهل الجنة بنص رسول الله

«صلى الله عليه وآله»، فيجب عليهم حفظ قداسته، وهيبته، ومقامه، فإن من يصل إلى هذا المقام لا يمكن أن يصل إليه إذا كان يمكن أن يرتكب خطأً فادحاً وفاحشاً بمستوى إذلال المؤمنين.

4 ـ ذكر لهم «عليه السلام»: أن خفاء وجه الحكمة عليهم فيما قرَّره ودبَّره لا يبرر الجرأة عليه، واستشهد لهم بما جرى بين الخضر وموسى.

5 ـ ثم أشار إلى دليل آخر يثبت لهم صحة قراره، ويحتم عليهم التسليم وعدم الإعتراض على هذا القرار، وهو: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أخبر عن اثني عشر إماماً يكونون بعده، وأنه ما من أحد منهم إلا ويقع في عنقه بيعة لطاغية زمانه إلا القائم الذي يصلي خلفه عيسى بن مريم.

وإن هذا القائم «عليه السلام» يخفي الله تعالى ولادته، ويغيب شخصه، لئلا تكون لأحد في عنقه بيعة إذا خرج.. ثم يظهره الله بقدرته في صورة شاب دون الأربعين سنة.

فترى أنه «عليه السلام» قد ذكر العديد من الأمور الغيبية التي لا تنالها الحواس، ولا تحكم بها العقول، بل يكون الكشف عنها منحصراً بإخبار من قِبَلِ عالم الغيب والشهادة، على لسان أنبيائه وأوصيائهم..

وقوله «عليه السلام» لهم: «أما علمتم: أنه ما منا أحد إلا وفي عنقه بيعة الخ..» يدل على أن ما أخبرهم به كان معلوماً لديهم بهذه الخصوصيات والتفاصيل، أو أنه كان على الأقل في متناول ايديهم لو سألوا عنه أهل العلم والفضل والأمانة والصدق.

الفصل الرابع

من دواعي الهدنة..

رواية زيد بن وهب الجهني:

عن زيد بن وهب الجهني قال: لما طعن الحسن بن علي «عليه السلام» بالمدائن أتيته وهو متوجع، فقلت: ما ترى يا ابن رسول الله؟! فإن الناس متحيرون؟!

فقال: أرى والله أن معاوية خير لي من هؤلاء، يزعمون أنهم لي شيعة، ابتغوا قتلي وانتهبوا ثقلي، وأخذوا مالي.

والله لئن آخذ من معاوية عهداً أحقن به دمي، وأُؤمن به في أهلي، خير من أن يقتلوني فتضيع أهل بيتي وأهلي.

والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه سلماً.

والله لأن أسالمه وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسير، أو يمن عليَّ فيكون سبَّة على بني هاشم آخر الدهر.. ولمعاوية لا يزال يمن بها وعقبه على الحي منا والميت.

قال: قلت: تترك يا ابن رسول الله شيعتك كالغنم ليس لها راع؟!

قال: وما أصنع يا أخا جهينة؟!

إني والله أعلم بأمر قد أدى به إلي ثقاته: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال لي ـ ذات يوم وقد رآني فرحاً ـ: يا حسن أتفرح؟!

كيف بك إذا رأيت أباك قتيلاً؟!

كيف بك إذا ولي هذا الأمر بنو أمية، وأميرها الرحب البلعوم، الواسع الأعفاج، يأكل ولا يشبع، يموت وليس له في السماء ناصر، ولا في الأرض عاذر، ثم يستولي على غربها وشرقها، يدين له العباد ويطول ملكه، يستن بسنن أهل البدع الضلال، ويميت الحق وسنَّة رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

يقسم المال في أهل ولايته، ويمنعه من هو أحق به، ويذل في ملكه المؤمن، ويقوى في سلطانه الفاسق، ويجعل المال بين أنصاره دولاً، ويتخذ عباد الله خولاً.. يدرس في سلطانه الحق، ويظهر الباطل، ويقتل من ناواه على الحق، ويدين من والاه على الباطل؟!

فكذلك حتى يبعث الله رجلاً في آخر الزمان، وكَلَب من الدهر، وجهل من الناس، يؤيده الله بملائكته، ويعصم أنصاره، وينصره بآياته، ويظهره على أهل الأرض حتى يدينوا طوعاً وكرهاً، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ونوراً وبرهاناً، يدين له عرض البلاد وطولها، لا يبقى كافر إلا آمن به، ولا صالح إلا صلح.

ويصطلح في ملكه السباع، وتخرج الأرض نبتها، وتنزل السماء بركتها، وتظهر له الكنوز، يملك ما بين الخافقين أربعين عاماً، فطوبى لمن أدرك أيامه، وسمع كلامه(1).

---

(1) الإحتجاج للطبرسي ج2 ص11 والعوالم ج16 ص175 و 176 وبحار الأنوار ج44 ص20 وج52 ص280.

توضيحات:

السبة: العار الذي يسب به الإنسان.

سلماً: أي أسيراً.

عن ثقاته: أي وصل إليَّ عن حملته الثقات، وهم علي والنبي، وجبرئيل «عليهم السلام»، عن الله.

الرحب: الواسع.

البلعوم: مجرى الطعام في الحلق، وهو المري.

الاعفاج من الناس وذوات الحافر، والسباع كل ما ينتهي إليه الطعام بعد المعدة، وهو مثل المصارين لذوات الخف والظلف.

دان له: أطاعه.

الكلب: بفتح اللام: الشدة.

الخافقان: المشرق والمغرب.

21 ـ حفظ الإمام من القتل أو الأسر:

تضمنت رواية زيد بن وهب: الحديث عن أمر لو حدث لغيَّر الموازين، ولكانت له تداعيات هي الأخطر، والأجدر بالعمل على تجنبها، فإن ما جرى في مظلم ساباط قد كشف الحقيقة التالية:

إن أخذ العهد من معاوية خير للإمام الحسن من أحد ثلاثة أمور يتوقع حصول أي منها، وهي:

الأول: أن يقتل الإمام الحسن على أيدي الذين كانوا معه «عليه السلام»،

ويزعمون أنهم شيعة له وهم قد باشروا بفعل ذلك، وابتغوا قتله، ونهبوا ثقله، وأخذوا ماله.

ومن الواضح: أن مهادنته «عليه السلام» لمعاوية خير له، من أن يقتل على أيدي أصحابه.. لأن قتله «عليه السلام» على أيدي هؤلاء يوجب ضياع أهله وأهل بيته.

والظاهر: أن المراد بأهله «عليه السلام»: عشيرته وذوو قرباه[1].

والمراد بأهل بيته: المعنى الأخص من معنى كلمة «أهلي»، لأنه قدمها عليها، فإذا كان المراد بأهله عشيرته وأقرباءه، إذ ليس المراد بأهل بيته بيت السكنى..

فالأقرب إلى الإعتبار: أن يكون مراده أهل بيت الإمامة والرسالة، وكان الحاضر من أهل هذا البيت الإمام الحسين والإمام زين العابدين «عليهما السلام»، ويبقى ثمانية أئمة يأتون بعد هؤلاء يكون آخرهم قائمهم.

الثاني: أن لا يتمكنوا من قتله، بل يأخذونه أسيراً، ويسلمونه إلى معاوية، ويكون معاوية هو الذي يتولى قتله انسياقاً مع حقده وبغيه، وغيظه.

وهذا قتل فيه مهانة وذل، فإن الأسير مقهور، وعاجز عن الدفاع عن نفسه، وموت العز هو الذي يكون في ساحات الجهاد، وخوض الغمرات.

الثالث: أن يأسره أصحابه، ويسلموه إلى معاوية.. فيمنُّ عليه معاوية، فيكون هذا المنّ سُبَّة وعاراً على بني هاشم إلى آخر الدهر.. وسوف يبقى

---

(1) راجع: محيط المحيط مادة أهل.

معاوية وأعقابه يمنون على بني هاشم الحي منهم والميت بذلك.

عودة إلى الخبر الغيبي:

تقدم: أنه حين قال زيد بن وهب للإمام الحسن «عليه السلام»: تترك يا ابن رسول الله شيعتك كالغنم ليس لهم راع؟!

قال «عليه السلام»: وما أصنع يا أخا جهينة؟!

إني ـ والله ـ أعلم بأمر قد أدى به إليَّ ثقاته: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال لي ذات يوم الخ..

ثم أخبره «عليه السلام»: بأن معاوية وبني أمية سيلون أمر هذه الأمة، وأخبره بتفاصيل وأمور كثيرة تكون من معاوية، وأنه يستن سنن أهل الضلال، ويميت الحق وسنة رسول الله، وأنه يمنع الحق أهله، ويذل في ملكه المؤمن، ويقوى الفاسق.

وذكر «عليه السلام» أن هذا الأمر سيستمر إلى حين خروج الإمام الحجة.

وروي: أنه «عليه السلام» قال بعض هذا الكلام في جوابه لسفيان بن [أبي] الليل حين قال له: السلام عليك يا مذل المؤمنين، فراجع[1].

وهذا البيان من الإمام الحسن «عليه السلام» لزيد بن وهب يهدف إلى

---

(1) راجع: إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ص111 و (ط مؤسسة آل البيت لإحياء التراث) ج1 ص327 ح178 والإختصاص ص82 وأعيان الشيعة ج7 ص262 وراجع: العوالم ج16 ص178 و 179 وشرح نهج البلاغة ج16 ص44 وبحار الأنوار ج44 ص23 و 24 ومقاتل الطالبيين ص97 و 98.

ما ذكرناه آنفاً، من إفهام أصحابه: أن الأمور تسير في هذا الاتجاه، ولا بد من حفظ الدين وأهله، وعدم تعريضهم للأخطار، ولو عن طريق المهادنة، إلى أن يخرج بقية الله الأعظم، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً..

فما يفعله «عليه السلام» مستند إلى إشراف مباشر على حقيقة الأمور، وإلى إدراك عميق، واطِّلاع على الدقائق والتفاصيل، بالإستناد إلى ما أخبره به علي «عليه السلام» مما تلقاه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن جبرئيل عن الله سبحانه.

وهذا هو نفس ما تقدم ذكره في رواية أبي سعيد عقيصا عن الإمام الحسن «عليه السلام».

وبذلك يظهر: أن تركه الناس كالغنم بلا راع هو المصلحة لهم، وهو سبيل نجاتهم، وسبب بقائهم.

22 ـ لم يجد × أعواناً:

عن سليم بن قيس قال: قام الحسن بن علي بن أبي طالب «عليهما السلام» على المنبر حين اجتمع مع معاوية، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلاً، ولم أر نفسي لها أهلاً، وكذب معاوية..

أنا أولى الناس بالناس، في كتاب الله، وعلى لسان نبي الله، فأقسم بالله لو أن الناس بايعوني وأطاعوني ونصروني لأعطتهم السماء قطرها، والأرض بركتها، ولما طمعت فيها يا معاوية.

وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما ولَّت أمة أمرها رجلاً قط،

وفيهم من هو أعلم منه، إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً، حتى يرجعوا إلى ملة عبدة العجل.

وقد ترك بنو إسرائيل هارون، واعتكفوا على العجل، وهم يعلمون أن هارون خليفة موسى..

وقد تركت الأمة علياً «عليه السلام»، وقد سمعوا رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول لعلي «عليه السلام»: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير النبوة، فلا نبي بعدي».

وقد هرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قومه، وهو يدعوهم إلى الله، حتى فرّ إلى الغار، ولو وجد عليهم أعواناً ما هرب منهم، ولو وجدت أنا أعواناً ما بايعتك يا معاوية.

وقد جعل الله هارون في سعة حين استضعفوه وكادوا يقتلونه، ولم يجد عليهم أعواناً، وقد جعل الله النبي «صلى الله عليه وآله» في سعة حين فر من قومه، لما لم يجد أعواناً عليهم، وكذلك أنا وأبي في سعة من الله، حين تركتنا الأمة وبايعت غيرنا ولم نجد أعواناً.

وإنما هي السنن والأمثال يتبع بعضها بعضاً..

أيها الناس، إنكم لو التمستم فيما بين المشرق والمغرب لم تجدوا رجلاً من ولد نبي غيري وغير أخي[1].

---

(1) الإحتجاج للطبرسي ج2 ص8 وبحار الأنوار ج44 ص22 و 23 والعوالم ج16 ص177 والعدد القوية.

ونقول:

هنا أمور ينبغي التوقف عندها، نذكر منها:

كذب معاوية:

ألف: إن أهل البيت «عليهم السلام» وكذلك النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» قد يعقدون عقد هدنة، وينصرفون عن حرب المنافق والمشرك والكافر، ويلتزمون بالعمل بمقتضيات الهدنة، وقد تلجئهم الأحوال إلى الإستفادة من عنصر التقية في الأحكام.. ويعلنون عدم سعيهم إلى التدبير للإستيلاء على الحكم بالقوة، وأنهم لا يجمعون الرجال، ولا ينفقون الأموال في هذا السبيل، وهم صادقون في ذلك بلا ريب.

وقد أثبتت الوقائع، وما كانت تقوم به سلطات الظالمين من تحريات، ومداهمات وصِدق الأئمة في هذا، وأبطلت كل وشاية ظالمة وكاذبة، وشائعة مغرضة ينسجها الحاسدون والمغرضون حولهم.. وتاريخهم، وما كان يجري عليهم شاهد صدق على هذه الحقيقة.

ب: ولكنهم «عليهم السلام» لا يستعملون التقية حين يدَّعي مدَّعٍ: أنه أحق منهم في الخلافة والإمامة، أو حين يشكك في جامعيتهم لميزاتها وشرائطها، وصفاتها في أعلى الدرجات، بل يبادرون إلى تكذيب المدَّعين، ولا يديرون بالاً لجبروت الظالمين والمفترين، ولا يهتمون للنتائج التي تترتب على إثبات أحقيتهم «عليهم السلام» بهذا الأمر، رغم أن هذه المواقف هي الأخطر على حياتهم وكل وجودهم، وما يرتبط بهم.

ج: ويبدو لنا: أن معاوية ظن أن الإمام الحسن «عليه السلام» الفاقد

للناصر، وقد ألجأته الأحوال لأن يرضى بالمهادنة مع أعدى أعدائه، قد أصبح في موقع الضعف، وأنه لن يغامر بمواجهته بحدة وشدة، وحزم، فبادر إلى تسجيل موقف ظن أنه يوجب خلخلة الأساس الذي يقوم عليه معنى الإمامة، من خلال اعتبار نفسه يملك مؤهلات الخلافة، ويفقدها الإمام الحسن «عليه السلام».. فبادر الإمام الحسن «عليه السلام» إلى نقض هذه المقولة من معاوية، وردها عليه:

أولاً: حين اعتبر أن نفس تفوه معاوية بها يسقطه عن أيَّة صلاحية يدَّعيها لنفسه، فكلام معاوية هو الذي يسقط دعوى معاوية؛ لأنه مشتمل على الكذب والإفتراء، والكاذب لا يمكن أن يكون أهلاً للإمامة والخلافة، ولذلك قال «عليه السلام»: «أيها الناس، إن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلاً، ولم أرَ نفسي لها أهلاً وكذب معاوية..».

ثانياً: ثم أتبع ذلك بدليل آخر، لا يجرؤ معاوية على نقضه، حيث قال «عليه السلام»: «أنا أولى الناس بالناس في كتاب الله، وعلى لسان نبي الله».

فإن القرآن الكريم حافل بالآيات الدالة على أن الإمامة له «عليه السلام»، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾(1).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾(2).

---

(1) الآية 119 من سورة التوبة.

(2) الآية 55 من سورة المائدة.

وقوله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(1).

وقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾(2).

فهل يستطيع معاوية أن يدَّعي: أنه نظير داود، لا يحكم إلا بالدلالة والهداية الإلهية؟!

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾(3).

وغير ذلك كثير.

رابعاً: قوله «عليه السلام»: «على لسان نبي الله»، يشير إلى نص النبي على إمامته وإمامة أخيه الحسين من بعده في قوله «صلى الله عليه وآله»: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»..

خامساً: بيَّن «عليه السلام» سبب المهادنة، وهو سبب يعرفه جميع الناس، وقد شاع وذاع، وملأ الأسماع، وقد عاينه الناس ولمسوه بأنفسهم، وهو: أن الناس لم يبايعوه. أي لم يكونوا صادقين في بيعتهم له، وتعهدهم بالوفاء بها..

---

(1) الآية 35 من سورة يونس.

(2) الآية 26 من سورة ص.

(3) الآية 247 من سورة البقرة.

فوجود هذه البيعة كعدمها.

23 - إن الناس لم يبايعوه:

وقد أظهرت الوقائع: أن الناس لم يكونوا صادقين في بيعتهم ونيتهم، فإذا كان من بايعه منهم غير صادق فيها، فهي كـ «لا بيعة»، وعدمها خير من وجودها، لأنها اشتملت على الخداع والخيانة.

إن الناس لم يطيعوه:

وذكر **«عليه السلام»**: أن الناس لم يطيعوه.. أي أن الوقائع أظهرت أيضاً: أنهم لم يبايعوه على الطاعة، بل أرادوا أن يكون هو الذي يطيعهم.

ومن الواضح: أنه لا رأي لمن لا يطاع، لأن رأيه ينقض، ولا يبالى به.

إن الناس خانوه:

وقد تقدم الحديث عن ذلك..

إنه فقد المعين والناصر:

وحين تعرض «عليه السلام» للخطر، لم ينصروه، وحين عزم على محاربة عدوهم خانوه، ولم ينصروه.. ثم بيَّن أن الذي خسر بركات الأرض وخيراتها، وحرم قطر السماء هم هؤلاء الناس. وإن هذه الأمور، وهي: عدم صدقهم في بيعتهم، وعدم طاعتهم، وعدم نصرهم ووقوع الخيانة منهم هي التي أطمعت معاوية بالخلافة.

ثم استدل «عليه السلام» بأمر لا يستطيع معاوية أن يدَّعيه لنفسه، وهو: قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما ولت أمة أمرها رجلاً قط، وفيهم

من هو أعلم منه إلا لم يزل أمرها يذهب سفالاً حتى يرجعوا إلى ملة عبدة العجل.

وقد تضمن هذا الإستدلال أمرين:

أحدهما: أن معاوية لا يستطيع أن يدَّعي لنفسه شيئاً من العلم، مهما كان ضئيلاً وهزيلاً، فضلاً عن أن يكون عالماً، أو من علماء الأمة، فهل يستطيع أن يدَّعي أنه أعلم من جميع الأمة؟!

إنه لو فعل ذلك، لأصبح أضحوكة للناس، يتندرون بها في مجالسهم، ومنتدياتهم.

الثاني: إن الإمام الحسن «عليه السلام» قد أنذر الناس أن أحلامهم بالبقاء والرخاء والهناء التي بنوا عليها مواقفهم، وقادتهم إلى الخيانة، وعدم طاعته، وخذلانه، وعدم نصره، سوف ترتد عليهم وبالاً وشقاء، وجهلاً وبلاء، وتتحول إلى ردة عن الحق، تؤدي بهم إلى جهنم وساءت مصيراً، ليكونوا مع عبدة العجل، الذين باعوا الآخرة بالدنيا، والحق بالباطل، وبئس للظالمين بدلاً.

التأكيد على فقد الأعوان:

ثم يتابع الإمام الحسن «عليه السلام» إيراد الشواهد الدالة على أن فقد الأعوان يبرر اللجوء إلى الهدنة، ويبرر الهجرة إلى بلد آخر، ويبرر التخفي، والإستتار.

والأمثلة التي ذكرها «عليه السلام» هي التالية:

ألف: إن هارون استضعفه قومه، وكادوا يقتلونه لما لم يجد عليهم أعواناً، وقد جعله الله في سعة أن يدفع عن نفسه القتل بالنحو الذي يتيسر له، من

دون أن يخلّ بوصايا أخيه.

ب: إن الله تعالى قد جعل النبي محمداً «صلى الله عليه وآله» في سعة.. فله أن يتصرف بنحو يحمي نفسه من أعدائه، ولو بترك مكة إلى الغار، ثم إلى المدينة حين لم يجد أعواناً عليهم.

ج: لقد جعل الله علياً «عليه السلام» أيضاً في سعة، فله أن يتخذ الموقف الذي يحفظ به نفسه حين تركته الأمة وبايعت غيره، ولم يجد «عليه السلام» أعواناً.

د: وكان هذا هو شأن الإمام الحسن «عليه السلام»، فإن الله جعله في سعة أن يهادن معاوية حين تركته الأمة ولم يجد أعواناً.

وهذه هي السنن والأمثال التي جرت في السابقين تجري في اللاحقين حذو القذة بالقذة..

هـ: ثم أشار «عليه السلام» إلى أمرٍ تميز وتفرد فيه هو وأخوه الإمام الحسين «عليهما السلام»، ليكون دليلاً وشاهداً حاسماً على ما قاله، ولا يستطيع أحد سواهما أن يدَّعيه لنفسه، وهو: أنه من أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، فهو أقرب الناس إلى معرفة أدق التفاصيل، لأن أقرب الناس إلى رسول الله، أعرفهم بحالاته، وبتصرفاته، وأكثرهم مشاهدة لكراماته، ومعجزاته، وما إلى ذلك..

فإذا ذكر شيئاً عنه، فإنما يذكره عن مشاهدة، وعن سماع مباشر، وهذا هو الحال بالنسبة لأخيه الحسين «عليه السلام»، ولا يستطيع الآخرون أن يدَّعوا لأنفسهم شيئاً من ذلك.

23 ـ الهدنة حجة على الطامع والطامح:

حين طلب معاوية من الإمام الحسن «عليه السلام»: أن يُعلم الناس بالمهادنة، قام وقال: إن أكيس الكيس التقى، وأحمق الحمق الفجور [إلى أن قال]: «ورأيت أن ما حقن الدماء خير مما سفكها، وأردت صلاحكم، وأن يكون ما صنعت حجة على من كان يتمنى هذا الأمر، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾»[1].

فقد أشار هذا النص إلى ما يلي:

ألف: إنه «عليه السلام» رأى أن الفعل الذي تحقن به الدماء، حيث لا يؤدي سفكها إلى إحقاق الحق، وإبطال الباطل، ودفع ظالم، وإعزاز مظلوم، خير من فعل يؤدي إلى سفكها، وهو قرار الحرب والإعداد لها، والدخول فيها.

وهذا هو المنطق الصحيح والسليم، والمسؤول، من حريص لا يتعامل مع الآخر من منطلقات ودوافع حقد شخصية، وبنظرة ضيقة ومحدودة.

ب: إنه «عليه السلام» أراد بالهدنة صلاح الناس، فهو إذن لم يرد ذلك لمصلحة تعود إليه، فإن من تهمه مصلحته الشخصية قد يتسنى له اللجوء إلى طرق وسياسات عديدة، قد تحفظ له سلطته، وتمكنه من الحصول على ما يريد من حطام الدنيا، ولكنها تفقد عنصر الورع والتقوى، والشعور بالمسؤولية،

---

(1) العوالم ج16 ص198 وبحار الأنوار ج44 ص30 و 56 عن تنزيه الأنبياء ص172 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص34 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 وأنساب الأشراف ج3 ص43 والفتوح لابن أعثم ج4 ص293.

وتفقده من ثم مقام الإمامة الإلهية، حين لا يراعي أحكام الله، ولا يهتم بحفظ أهدافه سبحانه، التي تحفظ الدين والأمة، وما يمكن حفظه من شؤونها، وضرورات سعادتها في الدنيا والآخرة.

ج: إنه «عليه السلام» بمهادنته لمعاوية يكون قد أفهم كل طامع بالحكم والسلطة، ويتمنى الحصول عليه: أن أقدس رجل على وجه الأرض، وابن رسول الله، ومستودع علمه، ومن جعله الله ورسوله إماماً للأمة، ومن فرض الله في كتابه حبَّه وطاعته على الجن والأنس، والملائكة، وسائر المخلوقات، ومن هو إمام معصوم مطهَّر، ولديه علم الإمامة.. وهو أعلم الناس وأقدسهم ـ إن هذا الرجل بالذات ـ قد هادن رجلاً غادراً ماكراً، ظالماً باغياً، مفتوناً جاهلاً، مرتكباً للمآثم وعظائم الجرائم، مدَّعياً ما ليس له، وهو معاوية بن أبي سفيان، لمجرد أنه رأى أن مواصلة الحرب معه ليست في مصلحة الناس..

فعلى كل متمن للسلطة والحكم: أن يضع هذه الحقيقة، وهذا الحدث بالذات نصب عينيه، وأن يأخذ العبرة، ويرى من خلال ذلك هل مصلحة الجن والإنس، وكل شيء أن يكون هو الوالي والحاكم والمتسلط، والمتصرف بالشؤون؟!

24 ـ اختلال الأولويات لدى أصحاب الإمام الحسن ×:

25 ـ فقدان الثقة بأهل الكوفة:

26 ـ لا رأي لأهل الكوفة..

وفي رواية ابن عبد البر المالكي في كتاب (الإستيعاب): وكنيته أبو عامر بن سفيان، ابن ياليل الخارجي، وقيل: ابن ليلى، ناداه: يا مذل المؤمنين.

وفي رواية هشام: ومسود وجوه المؤمنين..

فقال له: ويحك أيها الخارجي، لا تعنِّفني، فإن الذي أحوجني الى ما فعلت قتلكم أبي، وطعنكم إياي، وانتهابكم متاعي.. وأنكم لما سرتم الى صفين كان دينكم أمام دنياكم، وقد أصبحتم اليوم ودنياكم أمام دينكم..

ويحكم أيها الخارجي، إني رأيت أهل الكوفة قوماً لا يوثق بهم، وما اغتربهم إلا من ذل، ليس أحد منهم يوافق رأي الآخر، ولقد لقي أبي منهم أمورا صعبة وشدايد مرة، وهي أسرع البلاد خراباً، وأهلها هم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً.

وفي رواية: أن الخارجي، لما قال له: يا مذل المؤمنين، قال: ما أذللتهم، ولكن كرهت أن أفنيهم وأستأصل شأفتهم لأجل الدنيا.

وذكر ابن جرير وغيره: أن الحسن لما صالح معاوية أقام بالكوفة يتجهز حتى برئ من جراحته، فخرج الى المسجد، فقال: يا أهل الكوفة، اتقوا الله في جيرانكم وضيفانكم من أهل بيت نبيكم.

فبكى الناس، فلما سار نحو المدينة تلقَّاه الناس من القادسية، فقالوا: يا مذل العرب[1].

ونقول:

قد شرحنا فيما سبق ما عناه بقوله «عليه السلام»: «قتلكم أبي، وطعنكم

---

(1) تذكرة الخواص ج2 ص25 و 26 و (ط منشورات الشريف الرضي ـ قم سنة 1418هـ) ج1 ص181.

إياي، وانتهابكم متاعي».

بقي أن نشير إلى ما ورد في بقية الرواية، وهو ما أشار إليه «عليه السلام» قال:

ألف: «وإنكم لما سرتم إلى صفين كان دينكم أمام دنياكم، وقد أصبحتم اليوم ودنياكم أمام دينكم».

وهذا النص يشير إلى تبدل الأولويات لدى أصحاب الإمام «عليه السلام»، فقد كانت أولويَّاتهم في صفين هي الأقوم والأصح والأسلم، حيث كانوا يرون: أن أولوية الأولويات هي نصر دينهم، وهو مقدَّم عندهم آنئذٍ على الدنيا وما فيها من مغريات زائلة وباطلة، ولكنهم في عهد الإمام الحسن «عليه السلام» أصبحوا يرون أن الدنيا هي الأهم، والأولى من كل شيء، حتى من الدين.

واختلال الأولويات هذا أمر خطير على الإنسان المؤمن وغير المؤمن، فهو يورد صاحبه المهالك في الدنيا والآخرة، لأنه يوجب اختلال الموازين، ويجعل الأعلى والأغلى، والأسنى، والأسمى، والأبقى ـ يجعله ـ هو الأدنى بنظرهم، وغير ذي قيمة، ويفقده الأهمية، والبهجة، ويعطي موقعه لنقيضه، بل قد يصبح هذا الأعلى والأغلى هو الرذل والنذل، والخسيس، والبئيس، والحثالة..

وهذا من أهم الأبواب التي يتسلل منها الشيطان، حيث يستذل الناس بما كسبوا، ويزين لهم أعمالهم، ويضلهم عن السبيل..

ومن هنا يستسيغ الناس التمرد والعصيان، ويستحلون المحرمات،

ويهتكون الحرمات، ولا يبالون بأعظم الواجبات.

ب: كما أن من يريد أن يتصدى للشأن العام، فعليه أن يحفظ حياة الناس، وسلامتهم، ولا يتحرك إلا ضمن نطاق مصلحتهم، ولا يقدم على أمر يحتاج فيه إلى الناس، وإلى تضحياتهم إلا إذا ترجَّح لديه أهمية ذلك الأمر، وإمكان الإعتماد على الناس في إنجازه، سواء من حيث قدراتهم، أو من حيث جرأتهم، أو من حيث الوثوق بثباتهم، أو من حيث وفاؤهم، وطاعتهم، وما إلى ذلك..

فإذا كان العمود الفقري لجيش الإمام الحسن «عليه السلام» هم أهل الكوفة، ومن يدين لهم بالطاعة.. وكان أهل الكوفة قوماً لا يوثق بهم، وكان منشأ عدم الوثوق هذا هو أحداث تعاقبت، وعرفها الناس، وعاشوها وتناقلوها، فإن زجَّ أهل الكوفة في حرب ضروس يضعف فيها جداً احتمال النجاح معناه: تعريضهم لأخطار كبيرة، واحتمالات النجاح فيها تكاد تكون معدومة..

ج: ويترسَّخ هذا المعنى ويتأكد إذا كان هؤلاء القوم ليس أحد منهم يوافق رأي الآخر، فإن هذه الحالة لا يمكن تجاهلها في خوض حرب شعواء كهذه تحتاج إلى التآزر والتناصر، وذب كل واحد منهم عن رفيقه، واستفراغ الوسع في الدفاع عنه..

فإن اختلاف الآراء إلى حد أنهم لا يوافق أحد منهم على رأي الآخر يدعو إلى التخاذل، ويسهِّل على المتخاذلين إلقاء تبعة أي فشل وخلل على غيره، لاسيما وأنه يخطِّئ الباقين في سائر آرائهم، ومن يكون مخطئاً في آرائه، لا

تبقى له حرمة، ولا موقع لديه، ولا يراه مستحقاً، لأن يضحي في سبيله، ويخاطر بنفسه من أجله.

الباب الخامس

الهدنة في الإنجاز

الفصل الأول

شروط الهدنة في الآثار
ال

بداية:

نحاول في هذا الفصل: إحصاء الشرائط التي وضعها الإمام الحسن «عليه السلام» على معاوية لقبول الهدنة، وهي كثيرة، ومنتشرة في المصادر المختلفة بصورة متناثرة، حتى إنك قد تجد في بعض المصادر التصريح بشرط أو شرطين أو أكثر، ولا يذكر الباقي..

وهذا يدل على أن الكتاب الذي ذكرته بعض المصادر على أنه هو كتاب الهدنة، ربما كان أحد المقترحات، ولم يكن هو ما انتهى إليه الأمر، وتم عليه الإتفاق.

وربما كان سبب ذلك: أن الوثيقة النهائية التي استقرَّ عليها الأمر لم تصل إلى أيدي الناقلين، فاعتمدوا على استنطاق بعض من التقوا بهم، ومن حضر وسمع وحفظ بعض الشروط، ونسي البعض الآخر، أو أنه لم يهتم بنقله، لأن ما كان يهمه هو نفس الإتفاق على الهدنة، ومتاركة الحرب.

وربما كانت هناك أسباب أخرى لذلك أيضاً، فإن الحوار حول الشروط لم يكن سهلاً، بل كان هناك أخذ ورد، وقبول ورفض، فلعل بعض الرواة اطَّلع على بعض المكاتبات، ولم يطَّلع على البعض الآخر، ولاسيما الوثيقة النهائية الجامعة لجميع الشروط التي اعتمدت.

نص وثيقة الهدنة في كتاب معاوية:

وقد ذكر بعضهم كالبلاذري في أنساب الأشراف، وابن أعثم في الفتوح، وغيرهما نصاً لوثيقة الهدنة وشروطها، ونحن نذكر ذلك كما ورد في أنساب الأشراف للبلاذري، فنقول:

قال البلاذري: فكتب معاوية كتاباً، نسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب للحسن بن علي من معاوية بن أبي سفيان.

إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدي، ولك عهد الله وميثاقه، وذمته، وذمة رسوله محمد «صلى الله عليه وآله»، وأشد ما أخذه الله على أحد من خلفه من عهد وعقد: (أن) لا أبغيك غائلة ولا مكروهاً، وعلى أن أعطيك في كل سنة ألف ألف درهم من بيت المال، وعلى أن لك خراج «فسا» و «درابجرد»، تبعث إليهما عمّالك وتصنع بهما ما بدا لك».

شهد عبد الله بن عامر، وعمرو بن سلمة الهمداني، وعبد الرحمان بن سمرة، ومحمد بن الأشعث الكندي، وكتب في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين.

فلما قرأ الحسن الكتاب قال: يطمعني في أمر لو أردته لم أسلمه إليه.

ثم بعث الحسن عبد الله بن الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب ـ وأمه هند بنت أبي سفيان ـ فقال له: ائت خالك، فقل له: إن آمنت بالناس بايعتك (كذا). فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء، وقد ختم في أسفلها، وقال له: اكتب فيها ما شئت.

فكتب الحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما صالح عليه الحسن بن علي بن أبي طالب معاوية بن أبي سفيان، صالحه على أن يسلم إليه ولاية أمر المسلمين [المؤمنين] على أن يعمل فيهم بكتاب الله تعالى، وسنة رسول الله، وسنة الخلفاء الراشدين [الصالحين][1].

وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً، بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين.

وعلى أن الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله: شامهم، وعراقهم، وحجازهم، ويمنهم [تهامهم، وحجازهم][2].

وعلى أن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم، وأموالهم، ونسائهم، وأولادهم.

وعلى معاوية بن أبي سفيان بذلك عهد الله وميثاقه، وما أخذ الله على أحد من خلقه بالوفاء بما أعطى الله من نفسه.

وعلى أن لا يبغي للحسن بن علي، ولا لأخيه الحسين، ولا لأحد من أهل بيت رسول الله غائلة، سراً ولا جهراً، ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الآفاق.

شهد عليه بذلك، وكفى بالله شهيداً فلان وفلان. والسلام[1].

---

(1) بدل الراشدين كما في بعض المصادر.

(2) بدل يمنهم كما في الفتوح.

(1) راجع: كشف الغمة للأربلي ج2 ص392 و 393 و (ط دار الأضواء) ج2 ص193

وفي الفتوح: شهد على ذلك عبد الله بن نوفل بن الحارث، وعمر بن أبي سلمة، وفلان وفلان.

وفي الفصول المهمة لابن الصباغ قال: «وسيرة الخلفاء [الصالحين] الراشدين المهديين المهدين».

وفي الأنساب للبلاذري: «شهد عبد الله بن الحارث، وعمرو بن سلمة».

غير أننا نقول:

يبدو لنا: أن في هذا الكتاب مشكلات عديدة:

ليس هذا صلحاً:

ورد في الكتاب التعبير بكلمة (صالح)، وقد قلنا: إن تسمية هذا الكتاب صلحاً لا يصح، ولعلهم أرادوا أن يتطابق التعبير هنا مع ما نسبوه إلى رسول الله من أنه قال: إن الله سيصلح بالحسن بين فئتين من المسلمين.. كما في مصادر كثيرة.

مع أننا قلنا:

لعل الصحيح في هذا الحديث: أنه «صلى الله عليه وآله» قال: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله على يديه بين فئتين عظيمتين»[1].

ومطالب السؤول ج2 ص16 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج4 ص290 و 291 و (ط الهند) ج4 ص159 و 160 وأنساب الأشراف (مختصراً في ترجمة الإمام الحسن) ص41 و 42 والفصول المهمة لابن الصباغ ج2 ص728 و 729 وبحار الأنوار ج44 ص65 والصواعق المحرقة ص136 وينابيع المودة ج2 ص425.

(1) أُسد الغابة ج2 ص13 والبدء والتاريخ ج5 ص238 ودلائل الإمامة ص64 وسنن

وتكون كلمة من المسلمين، أو من المؤمنين زيادة تهدف إلى إثبات الإسلام والإيمان لمعاوية وفريقه.

ويشهد لذلك:

ألف: إن الخلاف كان بين معاوية وأهل الأطماع من جهة، وبين الإمام الحسن وشيعته الحقيقيين من جهة أخرى.

فالإمام الحسن كان هو المقصود الأول والأخير لمعاوية في الخصومة، وظاهر الرواية المنسوبة إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن الخصومة كانت بين الناس في العراق، والناس في الشام، والحسن «عليه السلام» خارج عنها، ولكنه تدخَّل من خارج الفريقين، وأصلح بينهما.. مع أنه كان هو عنوان الخصومة الظاهر والباطن، وهو أساس العقدة عند معاوية.. وما عدا ذلك خلاف الظاهر، ويحتاج غلأى بعض التكلف.

ب: المفروض: أن الإمام علياً «عليه السلام» كان لا يعترف لمعاوية وحزبه بإيمان ولا بإسلام[1]، فهل كان ولده على خلاف رأيه هذا، وكلاهما مطهر معصوم؟!

كما أن الروايات عن النبي «صلى الله عليه وآله» صرَّحت بكفر الخارج

الترمذي ج5 ص658 وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح، وتاريخ الخلفاء ص188 وعن سنن أبي داود ص219 و 520 ومدينة المعاجز (ط حجرية) ص203.

(1) صفين للمنقري ص509 وبحار الأنوار ج32 ص543 وشجرة طوبى ج2 ص345 ونهج السعادة ج2 ص271 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص233 وينابيع المودة ج2 ص20.

على إمام زمانه، ووجوب قتله[1].

وأما الناس العاديون الذين لم يحاربوا إمام زمانهم، أو المحكومون من قبل حكام الجور، فلا يحكم بكفرهم..

وقد تقتضي المصلحة عدم الجهر بكفر معاوية ويزيد، وطلحة والزبير، لأن ذلك قد يؤدي إلى إبادة الشيعة، وأن لا تقوم لهم قائمة عبر التاريخ..

غير أن ثمة روايات أخرى صرحت: بأن من مات وليس في عنقه بيعة، (أو لم يعرف إمام زمانه) مات ميتة جاهلية[2]. أي ميتة كفر، وإن هذه الروايات

---

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص375 والفتنة ووقعة الجمل ص47 وأسد الغابة ج3 ص237 و كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص64 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص103.

(2) راجع: مسند أحمد ج4 ص96 وج3 ص446 ومجمع الزوائد ج5 ص218 و 223 و 219 و 224 و 225 وشرح المقاصد ج2 ص275 وشرح التفتازاني لعقائد النسفي (ط سنة 1302هـ) والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص156 وتيسير الوصول ج2 ص47 وعن صحيح مسلم ج4 ص126 و 124 و 125 وشرح السير الكبير ج1 ص113 والعثمانية ص29 و (ط دار الكتاب العربي ـ مصر) ص301 والمحلى ج9 ص359 والوافي بالوفيات ج9 ص63 و 110 والمعيار والموازنة ص24 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص489 وصحيح ابن حبان ج10 ص434 و 435 والمعجم الأوسط ج3 ص361 وج6 ص70 والمعجم الكبير ج10 ص289 وج12 ص337 وج19 ص338 ومسند الشاميين للطبراني ج2 ص438 وج3 ص260 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص155 وج13 ص242 وكنز العمال ج1 ص103 و 207 و 208 وج6 ص65 ومسند أبي يعلى ج13

كثيرة ومعروفة، وكان الإمام الحسن «عليه السلام» أعرف الناس بها، وبعاهات معاوية ومن معه.

ج: يضاف إلى ما تقدم: أننا قد ذكرنا أيضاً: أن معاوية باغ على الإمام الحق، محارب له، ساعٍ في قتله، وقد قتله بالسم فعلاً، وقتل الكثيرين من أصحابه بالسيف وبغيره.

ولا يقال للباغي الظالم المحارب لإمامه، والخارج على إمام زمانه: إنه مسلم، إلا إذا فاء إلى أمر الله.

ومعاوية وأصحابه لم يفيئوا إلى أمر الله عز وجل، بل واصلوا بغيهم،

ص366 وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج1 ص517 وإزالة الخفاء ج1 ص3 والمستدرك للحاكم ج1 ص77 و 117 ومسند أبي داود الطيالسي ص259 وراجع: المحاسن للبرقي ج1 ص92 والكافي ج1 ص377 وج2 ص20 و 21 ودعائم الإسلام ج1 ص25 و 27 وثواب الأعمال للصدوق ص205 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج28 ص353 و (الإسلامية) ج18 ص567 ومستدرك الوسائل ج18 ص183 وكتاب الغيبة للنعماني ص129 والإفصاح للمفيد ص28 والفصول المختارة للمرتضى ص325 والثاقب في المناقب ص495 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص212 وبحار الأنوار ج8 ص362 و 368 وج23 ص76 و 77 و 78 و 85 و 89 و 94 وج27 ص201 وج32 ص331 وج37 ص27 وج49 ص341 وج65 ص337 و 339 و 387 وكتاب الأربعين للماحوزي ص223 و 226 و 401 ونور الثقلين (تفسير) ج1 ص503 و 504 والميزان (تفسير) ج3 ص381 وتفسير أبي حمزة الثمالي ص80 وتفسير العياشي ج1 ص252 وينابيع المودة ج1 ص351 وج3 ص456.

حتى أجبروا الإمام الحسن «عليه السلام» على عقد الهدنة.. والهدنة لا تعني: رفع اليد من معاوية عن البغي، بل تعني: حفظ آثار البغي، واستمراره، وعدم التراجع عنه.

د: وقد يكون معاوية هو أول من أضاف كلمة «من المؤمنين»، فقد روى المسعودي: أن معاوية حين جاءه البشير بقبول الحسن «عليه السلام» بالهدنة كبَّر، فسألته زوجته عن سبب ذلك، فقال: «أتاني البشيرُ بصلح الحسن وانقياده، فذكرت قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إن ابني هذا سيد أهل الجنة، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين»، فالحمد لله الذي جعل فِئتي إحدى الفئتين»(1).

والتعبير الأصح: هو ما ورد في الفتوح، وهو قوله: «هذا ما اصطلح عليه»، فإن الإصطلاح على الشيء هو الإتفاق عليه.

الشروط القليلة والكثيرة:

إن ما ورد في هذا الكتاب الذي ادَّعوا أنه كتاب الهدنة هو أقل القليل مما ورد في المصادر من شروط وضعها الإمام الحسن «عليه السلام» على معاوية، فهل كل هذه الشروط الكثيرة مختلقة؟! وما الهدف من اختلاقها؟! ومن الذي اختلقها؟!

إختلاف نصوص الكتاب:

هناك اختلافات بين نصوص هذا الكتاب من مصدر لآخر، ويعلم ذلك

---

(1) مروج الذهب ج2 ص430.

بالمراجعة والمقارنة..

وبعض هذه الإختلافات لها دور في إعطاء انطباعات متخالفة، أو غير منسجمة مع الواقع.

تسليم ولاية أمر المسلمين:

ما معنى أن يصالح الإمام الحسن «عليه السلام» على أن يسلم إلى معاوية ولاية أمر المسلمين؟!

هل ولاية أمور الناس بمثابة مفتاح يخرجه شخص من جيبه، ويسلمه إلى الآخرين؟!

وهل كان الإمام الحسن يعتبر معاوية قبل البيعة وبعدها ولياً لأمر الناس؟!

وكيف يكون قاتل المؤمنين، وعلماء الأمة وأبرارها، والمحارب والباغي على إمامه ولياً لأمور الناس؟!

أليس الولي يطالب بحفظ أبنائه، ورعاية شؤونهم ومصالحهم، حتى إنه إن ظلمهم وآذاهم، وسرق أو اغتصب أموالهم، وضيَّع حقوقهم يعزل عن ولايته، ويحوَّل أمرهم بحكم قضائي شرعي ملزم إلى الحاكم العادل، ليولِّي عليهم من قِبله من يثق به، أو يجعل عليه مراقباً، ضابطاً لحركته؟!

هل الأمر شورى بعد معاوية؟!:

إن من المعلوم: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد اشترط على معاوية أن يكون الأمر بعده إليه «عليه السلام»، وهذا الكتاب يقول: يكون الأمر بعد معاوية شورى بين المسلمين، فأيهما هو الصحيح؟!

بل إن ابن أعثم حين ذكر: أن الإمام الحسن «عليه السلام» حين جاءه الوفد من قِبَلِ معاوية بصحيفة بيضاء، ختم معاوية في أسفلها: ليكتب فيها الإمام الحسن «عليه السلام» ما شاء[1].

قال: «فقال الحسن: أما ولاية الأمر من بعده، فما أنا بالراغب في ذلك، ولو أردت هذا الأمر لم أسلمه إليه»[2].

مع أن هذا لا يتلاءم مع العديد من النصوص المتقدمة في الفصول السابقة، التي صرحت: بأن من دواعي عقد الهدنة: أن لا يقتل الإمام وأهل بيته، والخلَّص من شيعته، وأن لا يستأصل الشيعة من على وجه الأرض، وحفظ دماء الأمة.

و إذا كانت النتيجة هي ذلك، فهي لا تتلاءم مع قوله: لو أردت هذا الأمر لم أسلمه إليه؟!

تسليم الأمر أم الخلافة:

وورد في النص المتقدم للكتاب: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد سلَّم الأمر إلى معاوية[1]. وفق الشروط التي نحن بصدد الحديث عنها..

واختيار التعبير بكلمة الأمر، دون كلمة الإمامة، أو الخلافة، أو الملك أو السلطان والحكم، لما يلي:

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج4 ص290 وأنساب الأشراف ج3 ص68.

(2) الفتوح لابن أعثم ج4 ص290 وأنساب الأشراف، ترجمة الإمام الحسن ص41.

(1) راجع المصادر المتقدمة لعقد الهدنة الذي تقدم بعض الحديث عنه، وعمدة الطالب ص67 وغير ذلك.

1 ـ بالنسبة لكلمة الإمامة، زعم ابن قتيبة: أنه لما تمت البيعة للإمام الحسن «عليه السلام» كاتب معاوية، فأتاه فخلا به، فاصطلح معه على أن لمعاوية الإمامة ما كان حياً، فإذا مات فالأمر للحسن[1]. وهذا الكلام غير سديد.

فأولاً: لم يجتمع معاوية مع الإمام الحسن «عليه السلام» قبل الهدنة، لا في خلوة له معه، ولا بدونها، ولم يتفق معه سراً عبر الوسطاء، بل كان كل شيء ظاهراً مكشوفاً، بل حصل الكلام عن الهدنة بواسطة الوسطاء، والمراسلات.

ثانياً: إن ابن بطال يدَّعي: أن الحسن «عليه السلام» لما رأى كثرة جيش معاوية، نادى: يا معاوية، إنِّي اخترت ما عند الله، فإن يكن هذا الأمر لك، فلا ينبغي لي أن أنازعك فيه، وإن يكن لي، فقد تركته لك.

فكبَّر أصحاب معاوية[2].

وهذا يدل على أن الحسن «عليه السلام» قد أعلن عن نيته جهراً أمام الجيش بمجرد رؤيته كثرة جيش معاوية..

وبعدما تقدم نقول:

إن رواية ابن بطال باطلة، كرواية ابن قتيبة، وعمرو بن دينار، وذلك لما يلي: إن هناك نصوصاً لا يكاد يمكن حصرها تدل على جهر الإمام الحسن «عليه

---

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص140 و (تحقيق الشيري) ج1 ص184 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج14 ص93 و (ط دار الفكر سنة 1415هـ) ج13 ص267 عن عمرو بن دينار، وتهذيب الكمال ج6 ص247 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 وتهذيب التهذيب ج2 ص259 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص177.

(2) فتح الباري ج13 ص53.

السلام» بأن الخلافة له ولأهل بيته، فلم يكن الإمام الحسن شاكاً في حقه.

ب: قال العسقلاني: «إن المحفوظ: أن معاوية هو الذي بدأ يطلب الصلح، كما في حديث الباب الثاني»[1].

ج: إن الحسن ومعاوية لم يتلاقيا حتى يمكن أن يتخاطبا، وإنما تراسلا[2].

ثالثاً: إن الإمامة غير قابلة للأخذ والعطاء، لأنها مقام إلهي، ليس لاختيار البشر إليه سبيل.. وهو إنما يمنح لمن توفرت فيه ميزات خاصة، وملكات، وبلغ مقامات لا ينالها البشر العاديون، ولا يبلغها إلا من حظي بالتربية والرعاية الإلهية على قاعدة: ولتصنع على عيني.

قال القاضي النعمان ما ملخصه: إن الإمامة حقٌّ من حقوق الله عز وجل، وأمرٌ من أمره، ليس يوجبها لغير أهلها، ولو ترك أهلها إياها لمن تغلب عليهم فيها.

كما لم يوجب اغتصاب المتقدمين لها من علي إزالة من نصبه الله عن مقامه.. ولذا بقي «عليه السلام» يؤكد على حقه فيها.. وكان على الأمة أن تأتَّم به، ولا تأتم بالغاصب..

والتغلب لا يزيل الإمام عن إمامته، حتى لو سلَّمها حقناً لدمه ودماء المسلمين، وحفظاً للدين[1].

---

(1) فتح الباري ج13 ص53.

(2) المصدر السابق.

(1) شرح الأخبار ج3 ص123 بتصرف وتلخيص.

2 ـ وأما التعبير بكلمة الخلافة، فلأنه يستبطن معنى أن يكون للخليفة نيابة عن رسول الله، ومنحه صلاحياته، ويكون في موقعه، وهذا كسابقه في أنه لا يكون إلا للأوحدي من الناس، الذي تتطابق أوصافه وميزاته وخصائصه، وعلمه، وعصمته، وسائر شؤونه مع ما كان لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

3 ـ كما أن التعبير بالملك كذلك بحسب النص القرآني، لأنه يحتاج إلى إذن وجعل إلهي بمقتضى قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ**﴾..

إلى أن قال: ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[1].

ويرتبط بهذا المعنى، وبالتعبير بكلمة الخلافة قوله تعالى: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ**﴾[1].

4 ـ كما أنه «عليه السلام» قد عبَّر بكلمة «الأمر»، لأنه لا يريد أن يتوهم أحدٌ أنه «عليه السلام» قد اعترف بمشروعية وحاكمية، وسلطة معاوية على الناس، مع ظهور بوادر تدل على تعمُّد إيهام الناس: بأن ما حدث كان صلحاً، وليس مجرد هدنة.

---

(1) الآيتان 246 و 247 من سورة البقرة.

(1) الآية 26 من سورة ص.

وهذا يشبه التعبير الذي اختاره النبي «صلى الله عليه وآله» لمخاطبة كسرى وقيصر، وهما أعظم ملوك العالم في ذلك الزمان، حيث لم يكن من الحكمة مخاطبتهما بجفاء، فاختار «صلى الله عليه وآله» عبارة: «عظيم فارس» و «عظيم الروم»، لكي لا يتوهم أحد أنه أقرّ لهما بالملك من موقع نبوته، بل قد يتمادى الأمر ببعضهم إلى حد ادَّعاء: أنه «صلى الله عليه وآله» لا سلطة له، أو لا يحق أن يتدخل في البلاد التي تكون تحت سلطتهم..

ومن الواضح: أن كلمة «عظيم» لا تدل على كون ذلك الشخص آمراً، ولا على كونه مأموراً، ولا على أنه ملك أو سوقة.

هذه هي شروط الهدنة:

ونذكر هنا مسرداً للشروط التي اشترطها الإمام الحسن «عليه السلام»، وندمج ما ذكر في الكتاب المتقدم مع سائر الشرائط التي تيسر لنا الإطلاع عليها في المصادر الأخرى، مع تأكيدنا للقارئ الكريم على أننا إنما راجعنا قدراً يسيراً من المصادر، لعدم مساعدة الحال على الإستقصاء.. فلعل المتتبع الخبير يجد المزيد..

وما تيسر لنا في هذا العجالة هو التالي:

شرط «عليه السلام» على معاوية:

1 ـ أن يعمل في الناس بكتاب الله وسنة رسوله[1].

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص22 عن المدائني، بالإضافة إلى مصادر الكتاب المتقدم. وراجع: فتح الباري.

2 ـ وسيرة الخلفاء الراشدين[1] (الصالحين) المهتدين المهديين[2].

3 ـ ليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً[3]. بل يكون الأمر شورى بين المسلمين[1].

4 ـ أن يكون الأمر بعده للحسن «عليه السلام»[2].

وروي: أن الإمام الحسن «عليه السلام» خطب الناس ـ ومعاوية حاضر

---

(1) راجع بالإضافة إلى ذلك: مطالب السؤول ص357 وكشف الغمة (ط دار الأضواء) ج2 ص193 وينابيع المودة ج2 ص425 وبحار الأنوار ج44 ص65 والفتوح لابن أعثم ج4 ص291

(2) الفصول المهمة لابن الصباغ ج2 ص728 و 729 والنصائح الكافية ص192 ـ 193 والصواعق المحرقة ص136 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج33 ص531 عن رفع الخفا، شرح ذات الشفا (ط عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية) ج2 ص283 وفلك النجاة ص18.

(3) كما ورد في الكتاب المتقدم، ومناقب آل أبي طالب ج4 ص33 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص22 والإمامة والسياسة ص184 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص265.

(1) هذا الشرط ورد في الكتاب المتقدم، فراجع مصادره، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص22.

(2) راجع المصادر التالية: مكاتيب الأئمة ج3 ص41 عن الإصابة ج2 ص65 وأسد الغابة ج2 ص18 وفتح الباري ج13 ص65 والإمامة والسياسة (تحقيق الشيري) ج1 ص184 و (تحقيق الزيني) ج1 ص140 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص267 وتاريخ الخلفاء ص191 والصواعق المحرقة 136 وتهذيب التهذيب ج1 ص561 وعمدة الطالب ص67 وفتح الباري ج13 ص56 والعبر في خبر من غبر للذهبي ج1 ص48 وتاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص5 والوافي بالوفيات ج12 ص68.

ـ فقال: «إني اشترطت على معاوية لنفسي الخلافة بعده»[1].

5 ـ إن حدث بالحسن حدث، فالأمر للحسين «عليه السلام»[2].

ويدل على ذلك: أنه لما ورد خبر موت معاوية والبيعة ليزيد، قال الإمام الحسين «عليه السلام» لابن الزبير: «إني لا أبايع أبداً، لأن الأمر إنما كان لي من بعد أخي الحسن، فصنع معاوية ما صنع، وحلف لأخي الحسن: أنه لا يجعل الخلافة لأحد من بعده من ولده، وأن يردها إلي إن كنت حياً.

فإن كان معاوية قد خرج من دنياه ولم يف لي، ولا لأخي الحسن بما كان ضمن، فقد والله أتانا ما لا قوام لنا به»[1].

6 ـ إن الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله:

ـ شامهم وعراقهم، وحجازهم..

ـ وتهامهم ويمنهم[2]..

ـ أسودهم وأحمرهم[3].

---

(1) فتح الباري ج13 ص55.

(2) عمدة الطالب ص67 والفتوح لابن أعثم ج5 ص12 وحياة الإمام الحسن «عليه السلام» ج2 ص287 وصلح الحسن ص64 وموسوعة كلام الإمام الحسن «عليه السلام» للشريفي ص278.

(1) الفتوح لابن أعثم ج5 ص12 وعن مقتل الحسين «عليه السلام» للخوارزمي ج1 ص182 وموسوعة كلمات الإمام الحسن «عليه السلام» للشريفي ص278.

(2) تقدم ذلك في الكتاب، وشرح نهج البلاغة المعتزلي ج16 ص22.

(3) الأخبار الطوال ص218 وصلح الحسن لآل ياسين ص261 وشرح إحقاق الحق

7 ـ أن لا يطالب أحداً من أهل المدينة والعراق، والحجاز بشيء مما كان أيام أبيه(1).

وعند المعتزلي، وأبي الفرج: أن لا يتبع أحد بما مضى(2).

8 ـ وأن يحتمل ما يكون من هفواتهم(1).

9 ـ أن لا يسمى الإمام الحسن معاوية: أمير المؤمنين(2).

10 ـ أن لا يقيم عنده شهادة(3).

11 ـ أن يترك سب أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأن لا يذكره إلا بخير، وأن يعدل عن القنوت عليه(4).

(الملحقات) ج26 ص575 عن الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي (ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت) ص96.

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص191 و (طبع معتوق إخوان ـ بيروت) ص210 وراجع أسد الغابة ج2 ص18 و (دار الكتاب العربي ـ بيروت) ج2 ص13.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص44 ومقاتل الطالبيين ص66 و 67 و (ط المكتبة الحيدرية) ص43 وبحار الأنوار ج44 ص53.

(1) الأخبار الطوال ص218.

(2) بحار الأنوار ج44 ص2 و 3 وعلل الشرايع (ط المكتبة الحيدرية النجف) ج1 ص212 ومستدرك الوسائل ج13 ص180 ومعادن الحكمة ج2 ص13.

(3) أعيان الشيعة ج1 ص570 ومعادن الحكمة ج2 ص13 وبحار الأنوار ج44 ص3 وعلل الشرايع (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص212 ومستدرك الوسائل ج13 ص180.

(4) راجع: الإرشاد للمفيد ج2 ص14 وبحار الأنوار ج44 ص48 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص33 وكشف الغمة ج2 ص340 و (ط دار الأضواء) ج2 ص164

وفي بعض المصادر: أن معاوية لم يجبه إلى هذا الشرط، بل قبل بأن لا يسب علياً «عليه السلام» والحسن يسمع[1].

12 ـ أن يؤمن شيعته، ولا يتعرض لأحد منهم بسوء[2].

وقد ورد ذلك في الكتاب المتقدم، وأنهم آمنون على أنفسهم وأموالهم، ونسائهم، وأولادهم، فراجع مصادره.

13 ـ أن يوصل إلى كل ذي حق حقه[3].

وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص266 وتهذيب الكمال ج6 ص247 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وترجمة الإمام الحسن من الطبقات الكبرى لابن سعد ص77 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص573 والفصول المهمة لابن الصباغ ص161 و (ط دار الحديث) ج2 ص728 ومقاتل الطالبيين ص67 و (ط المكتبة الحيدرية) ص43 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص44.

(1) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ص48 وتتمة المختصر من أخبار البشر ج1 ص251 وتاريخ مدينة دمشق (ط دار إحياء التراث) ج14 ص92 و (ط دار الفكر) ج13 ص266 وتهذيب الكمال ج6 ص247 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وترجمة الإمام الحسن طبقات ابن سعد ص77.

(2) راجع: الإرشاد للمفيد ج2 ص14 وبحار الأنوار ج44 ص48 و 56 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص33 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 وكشف الغمة ج2 ص340 و (ط دار الأضواء) ج2 ص138 و 164 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص266 والفصول المهمة لابن الصباغ ص161 و (ط دار الحديث) ج2 ص728 وإعلام الورى ج1 ص403 والصواعق المحرقة ص139.

(3) راجع: الإرشاد للمفيد ج2 ص14 وبحار الأنوار ج44 ص49 و 56 ومناقب

14 ـ أن لا يبغي للحسن بن علي، ولا لأخيه الحسين، ولا لأحد من أهل بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» غائلة سراً ولا جهراً، ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الآفاق[1].

ومن الشروط المالية:

15 ـ أن يفرِّق في أولاد من قتل مع أبيه يوم الجمل، وأولاد من قتل مع أبيه بصفِّين ألف ألف درهم، وأن يجعل ذلك من خراج دارابجرد[2].

وفي نص آخر: أطلق الكلام في هذا الشرط، وقال: إنه اشترط خراج دارابجرد، وإن كان بعض المصادر قد أضافت كلمة «كل عام»[3]، وخراج

آل أبي طالب ج4 ص33 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 وكشف الغمة ج2 ص340 و (ط دار الأضواء) ج2 ص138 و 164 وعن تاريخ مدينة دمشق ج13 ص266 والفصول المهمة لابن الصباغ ص161 و (ط دار الحديث) ج2 ص728 وإعلام الورى ج1 ص403.

(1) تقدمت مصادر الكتاب، فيمكن الرجوع إليها، وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج11 ص43.

(2) بحار الأنوار ج44 ص2 و 3 وعلل الشرايع ج1 ص201 و 202 و (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص212 ومستدرك الوسائل ج13 ص180 وصلح الحسن لآل ياسين ص260 ومكاتيب الأئمة ج3 ص43 وأعيان الشيعة ج1 ص570.

(3) تاريخ مدينة دمشق (ط دار الفكر) ج13 ص264 و (ط دار إحياء التراث) ج14 ص90 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وتهذيب الكمال ج6 ص246 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 والعبر في خبر من غبر ج1 ص48 والوافي بالوفيات ج12 ص68 وترجمة الإمام الحسن من الطبقات الكبرى لابن سعد ص76 وشرح

فسا أيضاً، يحمل إليه إلى المدينة[1].

وقالوا: إن معاوية دسَّ إلى أهل البصرة، فطردوا وكيل الحسن، فقالوا: لا تحمل فيئنا إلى غيرنا[1].

شروط أخرى موضع ريب:

وذكروا أيضاً: أن من جملة الشروط المالية:

16 ـ أن يعطيه ما في بيت مال الكوفة.

زاد في بعض المصادر قوله: فإذا فيه خمسة آلاف ألفٍ.

إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص573 وفتح الباري ج13 ص55 وتتمة المختصر من تاريخ البشر ج1 ص251 والكامل في التاريخ ج4 ص405 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص160 و (ط الأعلمي) ج4 ص122.

(1) تاريخ مدينة دمشق (ط دار الفكر) ج13 ص264 و (ط دار إحياء التراث) ج14 ص90 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وتهذيب الكمال ج6 ص246 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 والوافي بالوفيات ج12 ص68 وترجمة الإمام الحسن من الطبقات الكبرى لابن سعد ص76 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص573 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج1 ص648 و (ط الأعلمي سنة 1391هـ) ج2 ق2 ص187 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص160.

(1) تاريخ مدينة دمشق (ط دار الفكر) ج13 ص266 و (ط دار إحياء التراث) ج14 ص92 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وتهذيب الكمال ج6 ص247 وترجمة الإمام الحسن من الطبقات الكبرى لابن سعد ص77 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج26 ص574 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص160 والكامل في التاريخ ج3 ص405 وفتح الباري ج13 ص55 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج1 ص648 و (ط الأعلمي سنة 1391هـ) ج2 ق2 ص186 ـ 187.

وفي نص آخر: أن يأخذ من بيت مال الكوفة خمسة آلاف ألف، كما في فتح الباري[1].

وقيل: سبعة آلاف ألفٍ[1].

وفي نص آخر: أن معاوية قال للإمام الحسن «عليه السلام»: لك ما في بيت مال العراق من مال، بالغاً ما بلغ، تحمله إلى حيث أحببت[2].

وعند بعضهم: «أن بيت مال الكوفة يسلم للحسن «عليه السلام»، فيقضي دينه، ومواعيده التي عليه، ويتحمل منه هو ومن معه، من عيال أهل أبيه، وولده وأهل بيته»[3].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج5 ص 159 ـ 160 و (ط الأعلمي) ج4 ص122 وفتح الباري ص55 والعبر وديوان المبتدأ والخبر (ط دار الفارض) ج2 ص648 و (ط الأعلمي) ج2 ق2 ص186 وتتمة المختصر من أخبار البشر ج1 ص251 والبداية والنهاية (ط دار ومكتبة الهلال) ج8 ص2080 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص46 والكامل في التاريخ ج3 ص 405 وتاريخ دول الإسلام ج1 ص53 والمنتظم لابن الجوزي ج5 ص183 وإمتاع الأسماع ج5 ص358 وصلح الحسن لآل ياسين ص260 ونهاية الأرب ج20 ص227.

(1) البداية والنهاية (ط دار ومكتبة الهلال) ج8 ص2080 و (ط دار إحياء التراث) ج8 ص46 وتاريخ مدينة دمشق ج14 ص92 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وتاريخ مدينة دمشق ج13 ص266 وتهذيب الكمال ج6 ص247 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264 والعبر في خبر من غبر للذهبي ج1 ص49.

(2) مقاتل الطالبيين ص44 و (ط المكتبة الحيدرية) ص37 وبحار الأنوار ج44 ص40.

(3) تاريخ مدينة دمشق ج13 ص 264 ومكاتيب الأئمة ج3 ص 45 عنه، وتهذيب الكمال ج6 ص246 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص176 وترجمة الإمام

17 ـ أن يقضي عنه ديونه[1].

18 ـ وأن يدفع إليه كل عام مئة ألف[2].

وفي نص آخر: أن يوفِّر عليه حقَّه كل سنة خمسين ألف درهم[1].

وأن يعطي الحسين كل سنة ألفي ألف درهم[2].

أن له (أي للحسن «عليه السلام») كل سنة خمسة آلاف ألف درهم[3].

أو أن يحمل إلى الحسن في كل سنة ألفي ألف درهم[4].

وقال العسقلاني: أجاز معاوية الحسن بثلاث مئة ألف، وألف ثوب، وثلاثين عبداً، ومئة جمل، وانصرف إلى المدينة[5].

19 ـ أن يفضل بني هاشم في العطاء، والصلات على بني عبد شمس[6].

الحسن من طبقات ابن سعد ص76.

(1) تاريخ الخلفاء ص 191 و 192 و (ط مطابع معتوق) ص210.

(2) حياة الإمام الحسن للقرشي ج2 ص 230 ومكاتيب الأئمة ج3 ص 43 و 44 وتاريخ دول الإسلام ج1 ص 53.

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص 33 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196 وبحار الأنوار ج44 ص 56 عنه.

(2) الأخبار الطوال ص 218.

(3) الفتوح لابن أعثم ج4 ص290.

(4) أعلام الهداية ج4 ص 155.

(5) فتح الباري ج13 ص 54.

(6) الأخبار الطوال ص 218.

وقفات مع نصوص الشروط:

ولنا وقفات يسيرة مع نصوص الشروط المتقدمة، ونبدأ بنصوص الشروط المالية، التي يبدو لنا: أن التلاعب فيها قد بلغ الذروة، كما تظهره الأقاويل التي أشرنا آنفاً إلى شطر منها..

ولعله قد فاتنا منها ما يمكن أن يزيد الطين بلة، والخرق اتِّساعاً.

وفي جميع الأحوال نقول:

تناقضات في الشروط المالية:

إننا نسجل على الشروط المالية الملاحظات التالية: مع مراعاة الإختصار، والإقتصار على بيان طبيعة الفكرة التي نود لفت النظر إليها.

1 ـ التناقضات الظاهرة بين الأقوال في المقادير المالية، وفي قيودها، وشروطها، وغير ذلك، فمثلاً:

ألف: تجد أن الحديث تارة هو عن بيت مال الكوفة، وأخرى عن بيت مال العراق.

ب: وتجد تارة أن المطلوب: هو أن يقضي الحسن «عليه السلام» منه دينه، ومواعيده التي عليه، ويتحمل منه هو ومن معه من عيال أهل أبيه وولده، وأهل بيته».

وتارةً أخرى: أن المطلوب: هو أن يأخذ من بيت المال خمسة ملايين فقط.

ج: إن هذه الخمسة ملايين هي التي وجدت في بيت مال الكوفة.

وأخرى: أنه أخذ من بيت المال سبعة ملايين.. فإذا كان قد وجد فيه

خمسة ملايين، فمن أين جاء المليونان الآخران؟!

وهل دفعهما له معاوية من ماله الخاص؟!

د: ومرة يقول: إن الإمام الحسن، إنما يأخذ هذه الأموال لنفسه..

ويعيِّن لها نص آخر مصارف أخرى كالديون، والمواعيد، ومصارف عودته ومن معه من عياله وأهل أبيه، وولده وأهل بيته إلى المدينة.

هـ: وتارةً: يشترط قضاء ديونه، بصورة مطلقة.

وتارةً: يقيّد قضاءها بما في بيت المال.

و: هل اشترط على معاوية كل عام: مئة ألف؟!

أو شرط عليه كل عام خمسين ألفاً، أو ألفي ألف درهم، ومثلها للحسين «عليه السلام»؟!

أو خمسة آلاف ألف درهم؟!

أو أنه أجازه بثلاث مئة ألف، وبألف ثوب وثلاثين عبداً، ومئة جمل، وانصرف «عليه السلام» إلى المدينة؟!

ز: قولهم: إن المعاهدة حصلت مع معاوية مقابل قضاء ديونه فقط[1].

ويقابل ذلك قولهم: إن الشرط هو أن تقضى ديونه، وعداته، ونفقات عودته وجميع أهله، وأقاربه إلى المدينة من بيت المال..

ومعنى هذا: أن الأمر لا ينحصر بالديون.

---

(1) شرح لامية العجم للصفدي ج2 ص 27.

هل يريدون تكذيب القرآن؟!:

إن هذا يدلنا على أن ثمة تعمداً وحرصاً على المساس بكرامة سيد شباب أهل الجنة والمطهر بنص القرآن، ليمكنهم من خلال ذلك المساس بمقام الإمامة، وإظهار: أن ما يدَّعيه الشيعة، من أن أئمتهم مطهرون معصومون لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إليه.

وفي المقابل تجدهم يحاولون إظهار معاوية بصورة الإنسان البريء، والحكيم والسموح، الذي يدفع السيِّئة التي توجه إليه بالتي هي أحسن، والرجل الكريم والسخي، الذي يبذل الملايين حتى لعدوه ويخضع لشروطه التماساً للعافية، وإيثاراً للسلامة. والساعي لجمع الشمل، ورأب الصدع، وتوحيد الكلمة.

ولكن الله أصدق قيلاً منهم، فقد حكم بطهارته «عليه السلام» وعصمته في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1].

فمن قال خلاف ما قاله الله ورسوله، فهو مخذول ومرذول، ولا نقول أكثر من ذلك.

القرار المالي ليس لمعاوية:

1 ـ وهناك أمرٌ يكاد يكون مغفولاً عنه بصورة متعمدة في البداية، ثم أصبحت الغفلة عنه ديدناً ونهجاً لدى أتباع المدرسة الموالية للنهج الأموي، والتي تحاول أن تسوِّق مقولة التساوي بين دعاة الحق وأهل الحق وبين دعاة

---

(1) الآية 33 من سورة الأحزاب.

الباطل وأهله، وأنصاره، لينتج عن ذلك: إبعاد المعايير القرآنية، والإيمانية، والعقلية، والوجدانية، والفكرية، والفطرية عن دائرة التأثير في فهم الأمور، لتحل محلها معايير الهوى والعصبيات، والتسويلات الشيطانية، والمصالح والشهوات، ليكون ما تنتجه لهم هذه المعايير المزيفة هو المائز بين الحق والباطل عندهم، وعلى أساسه يكون الولاء والعداء، والرفض والقبول، والسخط والرضا، والحرب والسلم، والهدى والضلال.

ومن آثار هذا التعامل الظالم ما نشاهده هنا في هذه الشروط المالية المزعومة، فإن وظيفتها هو تكريس هذا المعنى السمج والبغيض الذي أشرنا إليه.

2 ـ ولكن القرآن الكريم قد أبطل هذه الترّهات، وأدان هذه الأباطيل، وقرّر لابدية عودة الناس إلى وجدانهم وعقولهم، وفطرتهم في عشرات الآيات، وعشرات المناسبات، وجرى على ذلك النبي «صلى الله عليه وآله»، وكذلك الأئمة «عليهم السلام» من بعده، والأنبياء وأوصياؤهم، وكل من يحترم وجدانه وإيمانه وفطرته ممن سبق ولحق.

ويكفي أن نشير هنا إلى قوله تعالى: **﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾**[1].

وقوله تعالى **﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾**[2].

---

(1) الآية 122 من سورة الأنعام.

(2) الآية 16 من سورة الرعد.

وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ﴾[1].

وقال عز وجل: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لاَ يَسْتَوُونَ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لاَ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2].

وقال عز وجل: ﴿لاَ يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾[4].

3 ـ وقد وضع الإمام الحسن «عليه السلام» النقاط على الحروف، وذكَّر بهذا الأصل القرآني، والفطري، والوجداني والعقلي، وجعله الأساس والمنطلق لأي إقدام وإحجام في تعامله «عليه السلام» في موضوع شروط الهدنة مع معاوية، فقد ذكر ابن أعثم ما ملخصه:

أنه حين تقرر أمر الهدنة، وأصبح لا بد من تحديد شرائطها، كان أول شرط عرضه الإمام «عليه السلام» هو: أن يؤمن معاوية الناس على أنفسهم

(1) الآية 34 من سورة فصلت.

(2) الآية 18 من سورة السجدة.

(1) الآية 100 من سورة المائدة.

(2) الآية 9 من سورة الزمر.

(3) الآية 20 من سورة الحشر.

(4) الآية 21 من سورة الجاثية.

وأموالهم، وأولادهم ونسائهم..

فذهب رسول الحسن «عليه السلام»، وهو نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بأمر من الإمام «عليه السلام» إلى معاوية، وأخبره بذلك، وذكر له: أن الحسن «عليه السلام» أمره أن يشرط عليه شروطاً.

فقال له معاوية: سل ما أحببت [ويفهم من هذا التعبير، ومما سيأتي: أن معاوية فهم أن الذي يحدد الشروط هو نوفل بن الحارث].

فذكر له نوفل: أن يكون الأمر من بعده للحسن «عليه السلام» وله في كل سنة خمسة ملايين درهم من بيت المال، وخراج دارابجرد، وأن يكون الناس كلهم آمنين.

فأرسل معاوية إلى الإمام بطومار مختوم في أسفله، ليكتب فيه الإمام «عليه السلام» ما شاء.

فذهب به نوفل، ومعه جماعة من قريش وأهل الشام، وأخبروه بأن معاوية أجابه إلى جميع ما أحب، فاكتب الذي تحب.

«فقال الحسن: أما ولاية الأمر من بعده، فما أنا بالراغب في ذلك، ولو أردت هذا الأمر لم أسلمه إليه، أما المال، فليس لمعاوية أن يشرط لي في [فيء] المسلمين».. ولكن أكتب غير هذا.

ثم ذكر أنه كتب الكتاب المتضمن لبعض الشروط، الذي ذكرناه مع مصادره في أول هذا الفصل[1].

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج4 ص290 و291.

فقوله أخيراً: «أما المال، فليس لمعاوية أن يشرط في [فيء] المسلمين»، هو بيت القصيد، إن كانت كلمة [فيء] التي وضعناها بين معكوفتين، إن كانت غير موجودة، كما هو في طبعة الهند وبيروت لكتاب الفتوح، فإن المراد بالعبارة: أن حقنا قد حدده الله ورسوله، فليس لمعاوية، ولا لغيره: أن يستولي عليه، أو أن يضع شروطاً عليهم فيه.

وإن كانت كلمة «فيء» موجودة، فمعنى العبارة: أن التصرف في فيء المسلمين حق لأولياء الأمر الذين عيَّنهم الله تعالى، وليس لمعاوية أن يضع شروطاً عليهم، ويحدد مقادير ما يحق لهم التصرف منه..

وذلك لأن جعل هذا الحق لمعاوية مساوق للإعتراف بشرعية تصرفاته في بيت المال، مع أن البغي والظلم والعدوان لا يجعل الحرام حلالاً، وتسلطه على الناس بالسيف والقهر والغلبة لا يمنحه مشروعية، ولا يوجب له ولاية عليهم، ولا يجوز له التصرف ببيت مال المسلمين بأي حال، ولا يجوز مساعدته على ذلك، ولو بالقبول بشرط يوهم ذلك.

وهذا يعطي أيضاً: أن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يأخذ شيئاً، من أموال معاوية، وإنما أخذ من بيت المال، وليس لمعاوية الحق في التصرف في بيت المال، ولكن للإمام أن يستنقذ أموال المسلمين من غاصبيها، ولو بعنوان جائزة، أو هدية، أو هبة، أو نحو ذلك، لأنه هو الذي يضعها في مواضعها، ويحفظها لأهلها.

4 ـ ويدل على ذلك دلالة صريحة وواضحة: قول سليمان بن صرد للإمام الحسن «عليه السلام» بعد سنتين من عقد الهدنة: «ثم لم تأخذ لنفسك ثقة في

العقد، ولا حظاً من العطية»(1)..

وذلك يدل على أنه لا معنى لما زعموه، من أن معاوية أعطى الإمام الحسن «عليه السلام» «عيراً أولها بالمدينة وآخرها بالشام»(1).

5 ـ ويدل على ما تقدم: قولهم: «كانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ «عليهما السلام»، يَأْخُذانِ مِنْ مُعاوِيَةَ الأْموالَ، فَلا يُنْفِقانِ مِنْ ذلِكَ عَلى أَنْفُسِهِما وَلا عَلى عِيالِهِما ما تَحْمِلُهُ الذُّبابَة (الدابة) بِفيها»(2).

وهذا يدل على أن ما يقال، من أن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يكن يأخذ من جوائز معاوية، يراد به: أنه لم يكن يأخذ منها لنفسه.

6 ـ هذا كله، عدا أن هذه الشروط إنما وردت من طرق غير صالحة للإعتماد، وربما أخذها بعض الغافلين، وأودعها في كتابه، ذاهلاً عما فيها من هنات، ومشكلات.

بل لا نستبعد أن يكون معاوية وفريقه قد أشاعوا ذلك أو بعضه لأغراض أشرنا إليها فيما سبق، كأن يوهموا الناس: بأن الإمام الحسن لا يختلف عن معاوية وغيره من أهل الدنيا، وأنه كان منغمساً في ملذاته وشهواته، وعيش البذخ والرفاهية، وبزواجاته الكثيرة بزعمهم للنساء، وأنه صاحب جفنة وخوان،

---

(1) ترجمة الإمام الحسن من أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج3 ص48 وراجع: تنزيه الأنبياء ص223 وبحار الأنوار ج44 ص28 ـ 30 عنه.

(1) ترجمة الإمام الحسن من أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج3 ص50.

(2) علل الشرائع ج1 ص218 وبحار الأنوار ج44 ص13 ومستدرك الوسائل ج13 ص180 والعوالم ج16 ص189.

وليس له في الحرب مآرب، بل إذا التقت حلقتا البطان لم يغن عنهم شيئاً.

وهو قعيد الهمة، لا يفكر بمعالي الأمور، وأنه شَرِهٌ للأموال، فهو إذن ليس أهلاً للخلافة، أو أنه على الأقل ليس أولى من يزيد «لعنه الله» بها.. فضلاً عن أن يكون أولى من معاوية نفسه.

ثم يناقضون أنفسهم حين يزعمون أن الإمام الحسن «عليه السلام» كان مخالفاً لأبيه في أمر الحرب، معترضاً عليه فيها، أو يزعمون بأنه انما تنازل عنها عزوفاً عن الدنيا وزخرفها، ربما ليظهروا أن أباه «عليه السلام» إنما حارب في الجمل وصفين والنهروان من أجل الدنيا..

7 ـ هذا.. وقد روي: أن الحسن بن علي «عليهما السلام» قد خرج من ماله مرتين، وقَاسَمَ الله تعالى ماله ثلاث مرات، حتى إنه كان يعطي من ماله نعلاً، ويمسك نعلاً، ويعطي خفاً، ويمسك خفاً[1].

وروى الكليني عن العدة، عن أحمد بن محمد عن ابن فضال، وابن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: إن ناساً بالمدينة قالوا: ليس للحسن مال، فبعث الحسن «عليه السلام» إلى رجل بالمدينة، فاستقرض منه ألف درهم، فأرسل بها إلى المصدق.

فقال: هذه صدقة مالنا.

فقالوا: ما بعث الحسن هذه من تلقاء نفسه إلا وعنده مال[2].

---

(1) العوالم ج16 ص117 وكشف الغمة ج2 ص190 وبحار الأنوار ج43 ص348 و 349 والبداية والنهاية (ط سنة 1966م) ج8 ص37.

(2) العوالم ج16 ص119 والكافي ج6 ص440 وبحار الأنوار ج43 ص351 ووسائل

فأين ذهبت تلك الملايين الكثيرة؟! وكيف تبخرت إذا كان ينفقها في ملذاته، فإنها تكفي لإعالة الألوف من الناس إلى ما شاء الله؟! مع أن فريقاً من هؤلاء يدَّعي: أن معاوية قد وفى له بوعوده المالية وسواها، ليظهروا معاوية بصورة البرّ الوفيّ، والكريم المتفضل.

ولكن معاوية نفسه يصرِّح بكذب هؤلاء الجناة حين قال لأهل الكوفة فور إبرام الإتفاق: «ألا وإني كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء، وجميعها تحت قدمي، لا أفي بشيء منها له».

8 ـ بقي أن نشير إلى ما ذكره العسقلاني من أن معاوية أجاز الإمام الحسن «عليه السلام» بثلاث مئة ألف وألف ثوب وثلاثين عبداً، ومئة جمل، وانصرف «عليه السلام» إلى المدينة.

كما أن ابن كثير يقول: إن معاوية أجاز الإمام الحسن بأربع مئة ألف درهم[1].. وأنه أعطاه إبلاً أولها بالمدينة، وآخرها بالشام.

لنسجل عليه بالإضافة إلى بعض ما قدمناه أنهم يقولون: إن الحسن والحسين «عليهما السلام» كانا يقبلان جوائز معاوية[2].

الشيعة (آل البيت) ج5 ص9 و (الإسلامية) ج3 ص343.

(1) البداية والنهاية (ط سنة 1966م) ج8 ص37 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص41 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج33 ص560.

(2) تهذيب الأحكام ج6 ص337 ودعائم الإسلام ج2 ص323 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج17 ص214 و (الإسلامية) ج12 ص157 ومستدرك الوسائل ج13 ص181 وهداية الأمة للحر العاملي ج6 ص53 والمصنف لابن أبي شيبة

وربما يشهد لذلك أيضاً: ما روي من أنه «عليه السلام» قَدِم الشام على معاوية (وكان الخلفاء هم الذين يستدعونهم لزيارتهم، إمعاناً في فرض هيبتهم وسلطتهم، وخداعاً للناس، ولم يكن مجال للرفض) فقدَّم له معاوية لائحة (برنامج) بما خصصه من عطايا، وهي تتضمن إعطاءه حملاً عظيماً، بحمل عظيم، ووضع قِبَلَه ثم إنَّ الحسن لما أراد الخروج، خصف خادم نعله، فأعطاه (البارنامج[1]) أي اللائحة التي تضمنت القرار بالأموال[2].

وذكروا أيضاً: أن معاوية لما قَدِم المدينة جلس في أول يوم يجيز من يدخل عليه من خمسة آلاف إلى مائة ألف، فدخل عليه الحسن بن علي «عليه السلام» في آخر الناس، فقال: أبطأت يا أبا محمد، فلعلك أردت تبخلني عند قريش، فانتظرت يفنى ما عندنا؟!

يا غلام، اعط الحسن مثل جميع ما أعطينا في يومنا هذا، يا أبا محمد وأنا ابن هند.

فقال الحسن «عليه السلام»: لا حاجة لي فيها يا أبا عبد الرحمن، ورددتها،

ج5 ص41 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص194 وسير أعلام النبلاء ج3 ص266 وترجمة الإمام الحسن من الطبقات الكبرى لابن سعد ص60 وإحياء علوم الدين ج5 ص103 والمحجة البيضاء ج3 ص251 ومناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص22 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص183.

(1) بيان: (بارنامج) معرب بارنامه. أي تفصيل الأمتعة.

(2) راجع: عوالم العلوم ج16 ص114 وبحار الأنوار ج43 ص343 ومناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص22 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص183.

وأنا ابن فاطمة بنت محمد رسول الله(1).

مشيراً إلى أن الإنتساب إلى هند لا يدل على كرم وسخاء، ولا على شرف واصطفاء، إلا على سبيل الادّعاء، ولكن للإنتساب إلى فاطمة بنت محمد رسول الكرم، كل صفات الخير.

الطعن الخفي:

وقد رأينا: أنهم يدَّعون: أن معاوية أرسل إلى قيس بن سعد سجلاً، ختم في أسفله، ليكتب فيه قيس شروطه للسلم معه، فاشترط قيس له ولشيعته الأمان، على ما أصابوا من الدماء والأموال، ولم يسأل معاوية في سجله ذلك مالاً، وأعطاه معاوية ما سأل(2).

ونرى: أن هذا من التزوير الباطل للتاريخ، بهدف التقليل من أهمية الإنجاز الذي تحقق على يد الإمام الحسن، وتبخر وهجه، مع أن الأمان قد أعطي لقيس حين رفض الإمام الهدنة، إن لم يكن لقيس وعشرة آخرين رفض معاوية أن يؤمنهم داخلون فيها، فرضخ معاوية للأمر، وسيأتي ذلك في موضعه..

ونعود لنقول هنا:

---

(1) عوالم العلوم ج16 ص111 وبحار الأنوار ج43 ص343 ومناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج4 ص22 و (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص183.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج5 ص164 و (ط الأعلمي) ج4 ص125 والكامل في التاريخ ج3 ص408 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ص649 و 650 و (ط الأعلمي) ج2 ق2 ص187 وتجارب الأمم ج1 ص574 والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك ج5 ص186 ونهاية الأرب ج20 ص289.

ألف: إن معاوية أرسل إلى قيس بن سعد سجلاً ليكتب فيه ما شاء من شروطه للهدنه معه، فهو إذن شخصية لا تقل عن شخصية الإمام الحسن «عليه السلام».. فما أعطاه معاوية للحسن كان سيعطيه لغيره من نظرائه.. وربما كان هؤلاء كثيرون.

ب: معاوية أيضاً، كما تدل عليه مبادرته المزعومة هذه، يصبح هو الرجل السموح، الباحث عن صلاح الناس، الذي يحب درء الفتنة، وإحلال السلام في الناس.

ج: إن قيساً له شيعة، كما للحسن «عليه السلام» شيعة.

د: إن قيساً يضع شروطاً كما يضع الإمام الحسن «عليه السلام» شروطاً.

هـ: إن قيساً وشيعته قد أصابوا من الدماء ما يستحقون به الملاحقة، لإنزال العقوبة بهم، وهذا الأمر ليس بعيداً عن الإمام الحسن «عليه السلام»، فإنه شريك لقيس فيما أصاب، وكأن معاوية لم يصب من دماء المسلمين عشرات الألوف، وفيهم الأخيار والأبرار، ولا يستحق المؤاخذة على ذلك.

و: إن قيساً وشيعته قد أصابوا أموالاً، ولا ندري متى أصابوا، وبأي مناسبة، وما هي ذريعتهم، ووسيلتهم للحصول على تلك الأموال؟! كما أننا لا نعلم مقادير تلك الأموال، وهل أنفقت كلها وتبخرت، أم بقي منها شيء؟! فإن كانوا قد حصلوا عليها في عهد الإمام الحسن «عليه السلام»، فإن البيعة للإمام الحسن «عليه السلام» لم يمض عليها سوى أشهر قليلة، ولم تحصل أية فرصة لنشوب حروب للحصول على الغنائم، وكانوا مشغولين بالإستعداد لدرء خطر معاوية عن كل شيء، ولاسيما عن أصحاب الأموال،

بل كانوا مضطرين لاتفاق كهذا.

ز: إن المفارقة الكبرى: هي أن المزاعم تريد أن تظهر أن الإمام الحسن «عليه السلام» طالب دنيا، وأن قيساً رجل نبيل.

وأن الإمام الحسن «عليه السلام» قد أصاب بهذه الهدنة ملايين الدراهم، وستبقى الملايين الأخرى تتدفق عليه من معاوية ما بقي الحسن حياً..

أما قيس، فقد نزَّه نفسه من طلب المال، واعتصم بنبله، وعزته، وكرم نفسه..

وأما معاوية، فيبقى هو الرجل المستنزف الذي تنزف منه الأموال إلى الإمام الحسن وإلى أخيه الحسين «عليهما السلام» غير مبالٍ ولا متأفف، مما يعطي: أنه قمة الكرم والعطاء، والسخاء، كما تصوره لنا هذه الأكاذيب.

معاوية لم يرض بترك سب علي ×:

وتقدم: أن المصادر الكثيرة تقول: إن الإمام الحسن «عليه السلام» اشترط على معاوية: أن يترك سبّ علي «عليه السلام»، ولا يذكره إلا بخير، ويترك القنوت عليه، بلعنه في الصلاة..

لكن عدداً من المصادر يذكر: أنه لم يعطه هذا الشرط.. بل قَبِل أن لا يسب علياً والحسن يسمع.

ويلاحظ: أننا لا نجد أي استثناء في الشروط التي وضعها الإمام الحسن «عليه السلام» وقبلها معاوية، إلا في هذا المورد، حسب ادِّعاء هؤلاء، مع مخالفات الأكثرين لهم.

غير أننا نقول:

إن معاوية إذا كان مصمماً على النكث والغدر بالإمام «عليه السلام» في مسألة الشروط، وكان يملك من الجرأة والوقاحة ما يجعله يعلن في الكوفة قبل أن يغادرها: أن شروط الإمام الحسن «عليه السلام» كلها تحت قدميه، فهل يحتاج إلى أن يمتنع من سب علي «عليه السلام» ولعنه، والقنوت عليه بذلك في الصلاة؟!

وقد قلنا: إن معاوية امتنع عن إعطاء الأمان، لعشرة أنفس كان قيس بن سعد أحدهم، فقال له الإمام: إنه لا يمضي العهد إلا إن أمن قيساً وباقي العشرة، فاضطر معاوية للتراجع وقبول شروط الإمام، فلماذا لا يتخذ مثل هذا الموقف هنا، إن صح أن معاوية لم يرض بشروط الإمام «عليه السلام»؟!

مع العلم: بأن معاوية قد أرسل سجلاً أبيض قد ختمه في أسفله، ليكتب فيه «عليه السلام» ما شاء، وهو موافق عليه سلفاً.

مع أن فرض هذا الشرط على معاوية هو الأولى، لكي يكون بمثابة اعتراف من معاوية، بما يرتكبه من جريمة بحق الأمة حين حارب علياً، وقتل عشرات الألوف منها، ويسعى لتخريب اعتقادها، وفصلها عن أهل البيت الذين فرض الله مودتهم، وجعلهم أئمة ومرجعاً لهم، وجعلهم عِدْلَ القرآن.

الأمر بعد معاوية للإمام ×:

وقد يقال: تقدم: أن الأمر بعد معاوية يكون للإمام الحسن «عليه السلام»، كما ذكره كثيرون، وأرسلوا ذلك إرسال المسلمات، ولم يتعرضوا له بتشكيك، أو بنفي صريح.. ولكن جاء في الكتاب الذي اعتبروه كتاب العهد: أن الأمر

يكون شورى بين المسلمين، فهل يمكن اعتبار هذا من التناقضات في الشروط؟!

وربما زاد الطين بلة، ما تقدم من اشتراط أن يكون الأمر بعد الحسن للحسين «عليهما السلام».

غير أن الذي يبدو لنا: أن هذه الفقرات قد تكون منسجمة تمام الإنسجام على أساس أن الأمر أولاً يكون للحسن «عليه السلام»، فإن حدث به حدث في حياة معاوية يكون الأمر للحسين، فإن حدث بالحسين «عليه السلام» حدث بعده، وكان معاوية لا يزال حياً، فليس له أن يعهد لأحد بعد الحسين أيضاً، لا يزيد، ولا غير يزيد، بل يكون الأمر شورى بين المسلمين..

وقد يمكن القول: بأن كلمة «عهداً»، في قوله: «ليس لمعاوية أن يعهد في عهده عهداً». يراد به: الإشارة إلى ما قلنا، لأن كلمة «في عهده» تشير إلى أنه إذا لم يكن الحسن والحسين حيين، وكان عهد معاوية لا يزال مستمراً، بسبب بقائه حيَّاً، فليس له أن يكتب عهداً لأحد، فإذا مات معاوية، فإن المسلمين هم الذين يختارون لأنفسهم..

والمراد: أن اختيار المسلمين يكون من خلال أهل الحل والعقد منهم.. وهم عقلاؤهم، وأصحاب الرأي فيهم، فإن معاوية ليس بأحرص على الناس من الناس على أنفسهم، بل قد يبيعهم ويشتريهم حسب أهوائه وعصبياته.

سيرة الخلفاء الراشدين:

وأما اشتراط العمل بـ «سيرة» الخلفاء الراشدين المهديين، فيلاحظ: أنه لم يقل: العمل بـ «سنتهم»، إذ لا سنة لأحد خلاف سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأوصيائه المنصوص عليهم من الله ورسوله، والمراد بالسيرة:

سيرة العدل، والإنصاف، والأمانة، وحفظ الأمن للناس، ورعاية شؤونهم.

هذا كله إذا أريد من كلمة «خليفة» و «خلفاء» كل من نصب نفسه لموقع خلافة الرسول، وتسمى بذلك.. أما إذا كان المراد بـ «الخلفاء» الذين ذكرهم النبي «صلى الله عليه وآله» بقوله: «الخلفاء بعدي اثنا عشر» وهم الأئمة الطاهرون، كما يشير إلى ذلك التقييد بالصلاح والرشد والهدى، فهم الراشدون الصالحون، الهادون المهديون، فقبول معاوية بشرط العمل بسنة وسيرة هؤلاء، يتضمن اعترافاً من معاوية بهذه الصفات لأمير المؤمنين «عليه السلام» أيضاً، وتكذيباً لمزاعم معاوية وغيره في حقه.

كما أنه قد يكون فيه إشارة إلى لزوم الإبتعاد عن الممارسات والمخالفات التي تشبه ما أدى إلى قتل عثمان، فقبول معاوية بهذا الشرط فيه ما يشبه الإعتراف والقبول منه: بأن عليه أن يتجنب سيرة من أثارت سيرته المشكلات الكبرى في الأمة، حتى أدى ذلك إلى قتله، ثم إلى حرب الجمل.

الفصل الثاني

الشروط: غايات ودلالات..

بداية:

إن الشروط التي ذكرناها في الفصل السابق قد لا تكون هي كل ما اشتمل عليه عقد الهدنة، وربما تكون هناك شروط أخرى تحويها المصادر الأخرى التي لم نطَّلع عليها، وما أكثرها.

وقد عرفنا: أن معاوية كان قد أرسل إلى الإمام الحسن «عليه السلام» وثيقة ضمَّنها شروطاً ألزم معاوية بها نفسه للإمام، وأرسل إليه معها صحيفة بيضاء مختومة بخاتمه، ليكتب فيها الإمام ما شاء، وهو متعهد بالوفاء به، فكتب فيها «عليه السلام» أضعاف ما كان معاوية قد اقترحه[1].

كما أننا لا نستبعد أن تكون هناك شروط أخرى قد ضاعت، أو أغفلت، أو غيَّبتها الأيدي الآثمة عمداً، إذا رأت أنها لا تنسجم مع أهوائها، وعصبياتها، إذ كانت قد تعرضت لأمور أكثر حساسية..

ونريد في هذا الفصل أن نلقي بعض الضوء على هذه الشروط التي وضعها «عليه السلام» فيما يرتبط بدلالاتها وغاياتها.

ونختار من هذه الشروط بعضها، ونتحدث عنها وفق تسلسل العناوين

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج4 ص124 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص198.

الآتية، وقد نجمل في بعضها، ونسهب في البعض الآخر لتوضيح الفكرة أكثر وليكون الحق أبين وأظهر، فنقول:

حدود عمل معاوية:

اشترط «عليه السلام» على معاوية أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفاء الصالحين الراشدين الهادين، ونقول:

1 ـ أشرنا في الفصل السابق إلى المراد من الخلفاء، وإلى أن هذا الإشتراط يمنع معاوية من العمل بسنة من أثار الإعتراضات الكبيرة، وأدخل الأمة في منعطفات خطيرة، كانت سبباً في مشكلات في حياته، ثم في حروب هائلة بعدما أجهز عليه عمله..

2 ـ إنه «عليه السلام» بهذا التحديد قد منع معاوية من ادِّعاء الإجتهاد في الأمور والأحكام من عند نفسه، والعمل برأيه.

وقد رضي معاوية بهذا الشرط، فيكون مجرد منفذ لما قرره غيره، واستنبطه ذلك الغير وفق القواعد الصحيحة، والأصول المعتمدة في تحصيل الأحكام في جميع المجالات.

أن لا يعهد لأحد من بعده:

وتقدم: أن من جملة الشروط: أن يكون الأمر من بعد معاوية للحسن ثم للحسين، فإن حدث بهما حدث فليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده عهداً، بل يكون الأمر شورى بين المسلمين.

وقد تحدثنا عن هذا الشرط في الفصل السابق.. ولمزيد من الإيضاح، نقول:

ألف: إن الاشتراط على معاوية أن لا يعهد لأحد عهداً، إن حدث للحسن والحسين حدث في حياة معاوية بل يكون الأمر شورى بين المسلمين ـ إن هذا الإشتراط ـ مهم جداً، لأنه:

أولاً: يمثل قبولاً من معاوية بأنه لا يحق له التصرف في شؤون المسلمين، زاعماً أن له حقاً في ذلك بما هو متسلط وحاكم، لأنه يعترف وهو في موقع القوة: بأنه ليس له ذلك.

ثانياً: إنه هو نفسه قد وضع نهاية واضحة، وحدوداً لتسلطه واستحواذه على الأمر، فليس له أن يتعداه إلى ما بعده، وقد فعل ذلك طائعاً مختاراً، غير مكره ولا مضطر، بل كان في موقع القوة.

وكان الحد الأقصى لهذا التسلط هو موته، وبعد ذلك يكون الأمر للحسن أو للحسين «عليهما السلام»، أو شورى، حسب الواقع الذي يكون قد فرض نفسه في تلك اللحظة.

ثالثاً: إن تسلط معاوية بالقوة والقهر على الأمور لم يجعل له باعترافه سبيلاً إلى التصرف بمستقبل الأمة، لا في حال حياته، ولا بعد موته، إلا على سبيل العدوان، وكان هذا الشرط بمثابة وضع الحدود لطغيانه وعدوانه.. وفيه كسر للهالة التي يحيط نفسه بها، والهيبة التي يتوخاها.

فكل ما يفعله لنقض هذا الشرط سوف يكون فضيحة حقيقية له، وسيصعب عليه تلافي آثار هذه الفضيحة في الوجدان العام.

رابعاً: إن من الواضح: أن الناس من خلال عقلائهم، وأهل الحل والعقد فيهم أبصر بما يصلحهم، وما فيه الخير لهم، وأحرص على مراعاته، وتجنب

ما يفسد حياتهم، ومستقبلهم من معاوية الذي عرف الناس جانباً كبيراً من صفاته، وسياساته، ومطامعه، فإن كل سيرة حياته وما ارتكبه ومارسه من مكر وغدر، وانتهاك للحرمات، ونقض للعهود يدل على أنه لا يمكن أن يؤتمن حتى على أهله وعياله، فكيف يؤتمن على مستقبل الأمة ومصيرها؟!

والشاهد الأوضح والأصرح على ذلك: أنه قد غدر فور الإنتهاء من وثيقة الهدنة، فقد خطب في الكوفة وقال: إن كل الشروط التي أعطاها للإمام الحسن «عليه السلام» تحت قدميه، لا يفي بها، فقدَّم الدليل القاطع، والبرهان الساطع على صوابية هذا الشرط، وسائر الشروط، وأنها قد جاءت في محلها، وظهر: أن الإمام الحسن ينظر إلى الغيب من ستر رقيق..

خامساً: تقدم: أن فقرات هذا الشرط قد تعرضت للتمزيق والتفريق، ربما لإفراغها من محتواها، وإظهار أنها متناقضة، لكي لا يمكن الإعتماد عليها.

وقلنا: إن التدبُّر في فقراتها المشتتة يعطي: أن الشرط في سياقه الطبيعي هو: أن يكون الأمر بعد معاوية للحسن «عليه السلام»، فإن لم يكن، فللحسين، فإن لم يكن، وبقي معاوية حياً، فليس له أن يعهد لأحد بعده، بل يكون الأمر شورى.

وهذا معناه: أنه لا يحق له أن يعهد لولده يزيد «لعنه الله»، سواء أكان الحسنان على قيد الحياة أو بعد موتهما «عليهما السلام».

فما أقدم عليه من العهد ليزيد بعد استشهاد الإمام الحسن «عليه السلام» باطل، باعتراف معاوية نفسه، وببطلان خلافة يزيد تبطل كل خلافة جاءت بعده مبنيَّة على خلافته «لعنه الله»..

وبذلك يكون يزيد هو الباغي على إمام زمانه، والخارج عليه والقاتل له.. وجاء فقدانه للشرعية، ليس فقط بقرار موقَّع من أبيه، وإنما كان تسلطه على الناس نتيجة خيانة أبيه لعهد كان، هو الذي سعى إليه، وأصر على الحصول عليه، وهو الذي أعلن للملأ هذه الخيانة حين اعتبر الشروط التي أعطاها للحسن «عليه السلام» تحت قدميه.. ونقض العهود والمواثيق لا يعطي للناقض أي مشروعية لنقضه.

مع أن العهد الذي أعطاه إنما أعطاه، وهو في موقع الظالم والباغي، والغاصب لخلافة جعلها الله ورسوله حقاً للمظلوم والمعتدى والمبغي عليه.

هذا كله عدا عن أن يزيد ومعاوية جميعاً لا يملكان شيئاً من مؤهلات الخلافة، لا في العلم، ولا في الدين، ولا في الأخلاق، ولا في أي شيء آخر، فهما قاتلان باغيان ظالمان، مرتكبان للمآثم والجرائم.

هل جعل الأمر للحسن ارفاق وتكرم؟!:

وقد يتوهم متوهم: أن جعل معاوية الأمر للحسن ثم للحسين، كان من سماحته، وكرم أخلاقه، وتقرباً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإرفاقاً بهما «عليهما السلام»، فإذا استرجع معاوية هذه العطية، فلا اعتراض عليه، لأنه يكون قد استعاد حقه، ربما لأنه رأى المصلحة في ذلك.

ونقول:

أولاً: لاحظنا: أن نص هذا الشرط يقول: إن الأمر من بعده للحسن، ثم للحسين. ولم يقل: أن يجعل معاوية الأمر لهما، أو نحو ذلك.. وهذا القرار إنما صدر من الإمام الحسن، ووافق عليه معاوية.

فليس في هذا أَيَّة دلالة على أن معاوية هو الذي بادر إلى جعل الأمر للإمام الحسن ولأخيه من بعده.

ثانياً: إن الإمام الحسن «عليه السلام» إنما يقرِّر وفق ما يعتقده ويدين الله تعالى به، بالإستناد إلى قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «الخلفاء بعدي اثنا عشر».

وقوله «صلى الله عليه وآله»: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»، وغير ذلك كثير..

ولا يقرر «عليه السلام» وفق ما يزعمه معاوية، ولذا لم يقل: على أن تجعل لي الخلافة بعدك.. وبذلك يظهر: أنه لا موقع للحديث عن السماحة وكرم الأخلاق.

ثالثاً: لو كان ذلك سماحة وكرم أخلاق، وتقرباً ورعاية لحق رسول الله، فلماذا أعلن فور تمامية العقد نقض الشروط، وأنها كلها تحت قدميه؟!

ولماذا جاء بالجيوش لقتال الحسن والحسين «عليهما السلام» وإذا تمكن من قتلهما، فإن ذلك سيريحه ويفرحه؟!

على أنه هو نفسه كان وراء استشهاد الإمام الحسن «عليه السلام» بالسم كما هو معلوم؟!

ليس لمعاوية أن يعهد لأحد:

ومن الشروط: أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد بعده، وهذا شرط تقريري يهدف إلى تسجيل اعتراف وإقرار من معاوية بعدم وجود أي حق له في تولية أحد.. وهذا يدل على أن كون الأمر بعده للحسن والحسين لم يكن من

قبل معاوية، لأنه كما لا يحق له جعل الولاية لأحد في حياته، فكذلك بعد مماته..

ولذا قال: ليس له أن يعهد لأحد، ولم يقل وعليه أن لا يعهد لأحد، فإن العبارة الثانية قد يفهم منها: أن عليه أن لا يفعل ذلك، ولو على سبيل صرف النظر والتنازل عن حق هو له.

لكن عبارة الشرط تفيد: أنه لا حق له في ذلك من الأساس، وفاقد الشيء لا يعطيه، فمفاد هذه العبارة: أن عليه أن لا يتوثب على ما ليس له..

أن لا يسميه بأمير المؤمنين:

وتقدم: أن من الشروط: أن لا يسمي الإمام الحسن «عليه السلام» معاوية بأمير المؤمنين.. وقد أعطاه معاوية ذلك أيضاً، طائعاً مختاراً، ومن موقع القوة، مع أن هذا هو ما يجهد معاوية ويسفك الدماء، ويمكر ويغدر، ويعتدي ويظلم، من أجل الحصول عليه..

فرضاه بهذا الشرط قد دلَّ على أنه في موقع الباغي، والظالم، وأنه يطلب ما ليس له بحق..

وهذا يعطي: أن المطلوب في العقود والعهود التدقيق في الكلمات والصيغ، ووضع النقاط على الحروف، والصراحة، والوضوح في القول، والسداد في الفعل، إذ لا موقع للمجاملات، ولا مجال للتساهل، لأنه ينتهي بالتنازل، والتضييع.

أن لا يقيم عند معاوية شهادة:

وقد شرط «عليه السلام» على معاوية: أن لا يقيم عنده شهادة.

ونقول:

هو شرط أساسي ومهم جداً، فمع أنه لا يخطر على بال أحد أن يقحم الإمام هذا الشرط الذي قد لا يحتاج إليه في عمره كله، وإذا احتاج إليه مرة أو أكثر، فإن بإمكانه تحاشي الشهادة عنده بنحو أو بآخر.

على أن من المعلوم: أن أكثر ما يكون الخلاف على شاة، أو على خطام جمل.. إنه يقحم هذا الشرط ويفرضه على معاوية في عهد يراد به حفظ دماء الناس، ومستقبل الأمة، وحفظ الدين لما يلي:

ألف: قد جعل معاوية يعترف: بأنه في موقع الغاصب لمقام الخلافة التي يعنون بها خلافة النبوة.

ب: إن هذا الشرط يقدِّم الدليل القاطع على عدم أهلية معاوية وغيره من بني أمية وغيرهم ممن هم على شاكلته لمقام القضاء، فعدم أهليته لمقام الخلافة التي يكون القضاء أحد شؤونها يكون بطريق أولى.

وقبول معاوية بهذا الشرط، إقرار منه بفقدانه لمؤهلات القضاء فضلاً عن الخلافة، وهذا يسقط مزاعم معاوية ومن هم على نهجه، ويظهر زيفها وبوارها.

وهذا الإعتراف يسهِّل على الناس إدراك هذه الحقيقة فيه، وكان معاوية هو المنطلق لخلافة سائر بني أمية، وقد سجَّل هذا الإعتراف على نفسه طائعاً مختاراً من دون إكراه ولا إجبار، حيث لم يكن الإمام يملك من القوة ما يخشى منه.

ولبيان قيمة وأهمية هذا الشرط نقول:

إنه يعني:

أولاً: أن معاوية لا يؤتمن على القضاء حتى في أبسط الأمور التي تعني، ولو فرداً واحداً من الناس، فلا يقبل حكمه، ولا ينفذ قضاؤه، ولا تصح الشهادة عند قاضٍ لا يؤتمن على الحكم حتى في الأمور الصغيرة، بل يتوقع منه أن يحكم بالهوى، ويستمال بالرشى، ويخضع للعصبيات وغيرها.. فكيف يؤتمن على الناس، وأموالهم وأعراضهم، وعلى دينهم، وأخلاقهم، وأحكامهم، وعلى مستقبلهم؟!

وكيف يمكن أن يكون في مقام الخلافة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويمارس صلاحياته، ويتصدى لدفع الشبهات، وحلِّ المعضلات، ودفع الأسواء عن الدين، والحق، والأمة؟!

ثانياً: ولنفترض جدلاً: أن لديه مسحة من الدوافع للحكم بين الناس، بعيداً عن الهوى والعصبية، فقد يكون الداعي لوضع هذا الشرط: أن هذا القاضي إذا كان على درجة كبيرة من الجهل بأحكام القضاء، وطرائقه، ومناهجه، فتضيع الحقوق، وتختل حياة الناس، ومن كان يجهل الأحكام، ويتسبب بإضاعة الحقوق، وبظهور الأسواء، والأدواء في المجتمع.. كيف يوثق بمعرفته وبصيرته بسائر القضايا الحساسة والمصيرية للأمة بأسرها، وهي أمور قد لا ينالها إلا الأوحدي من الناس؟! وكيف يصح جعله في مقام له خلافة النبوة، وتفويض شؤون الأمة إليه؟!

ثالثاً: إن هذا الشرط بالخصوص محصن من أية شبهة، يمكن أن تخفف من تألقه، ووهجه، فلا يمكن لمعاوية أن يدَّعي: أنه قد تكرم وتفضل على الإمام الحسن، وتنازل له عن أمر هو حق له.. فإن الشهادة إنما تجب إقامتها

حين يدعو القاضي العادل الشاهد إلى إقامتها، قال تعالى: ﴿**وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا**﴾[1].

فاشتراط الإمام الحسن «عليه السلام» لهذا الأمر، إنما هو للإعلان والإعلام بأن معاوية لا يملك صفة العدالة في القضاء، بل هو من حكّام الجور ومن الطواغيت الذين نهى الله عن التحاكم إليهم، وقد قال الله تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ**﴾[2].

فكيف رضي معاوية وقبِل بهذا الشرط المهين والمشين له؟! فإنه لو كان قادراً على ادّعاء فضيلة التقوى والعلم، والعدالة، أو غير ذلك لناقش في هذا الشرط على أقل تقدير..

ولكنه كان يعلم: أن أي إثارة للحديث في هذا المجال ستنتهي إلى المزيد من كشف المستور، ومن إثارة الروائح الكريهة التي تزكم الأنوف في المحيط الإسلامي والإيماني كله..

إن هذا الشرط بمثابة إعطاء الضوء الأخضر للناس: أن لا يقيموا عند معاوية شهادة.

الأموال للأيتام:

وتقدم: أن من جملة الشرائط أن يفرق ألف ألف درهم في أولاد من قتل مع علي «عليه السلام» في الجمل وصفين، وأن يجعل ذلك من خراج

---

(1) الآية 282 من سورة البقرة.

(2) الآية 60 من سورة النساء.

دارابجرد.

لكن في مصادر غير الشيعة: أنه اشترط أن يحمل إليه إلى المدينة خراج دارابجرد، وخراج فسا.. وفي العديد من المصادر أضاف قوله: كل عام.

ونقول:

هنا أمور عديدة تجب ملاحظتها، نذكر منها ما يلي:

أولاً: إن ما ورد في النص الأول لا يتنافى مع ما ورد في مصادر غير الشيعة، إلا أنهم أهملوا التصريح بموضع صرف هذا الخراج ربما تلافياً للإحراج.

ثانياً: إنهم تحدثوا عن خراج دارابجرد وفسا.. ولم يشيروا إلى سبب اختيار هذه المنطقة دون سواها.. فإنه «عليه السلام» لا يريد لهؤلاء الأيتام مالاً يحصل عليه كيفما اتفق، ولو بالظلم والعسف، والتعدي، والإجحاف على الناس، كما سنوضحه إن شاء الله..

ثالثاً: تجد في تعبيرات مصادر أهل السنة ما يشي بما ذكر في مصادر غيرهم، مثل:

ألف: قولهم: إنه «عليه السلام» اشترط أن يحمل الخراج إليه في المدينة كل عام، مما يعني: أن على معاوية أن يسهم في إيصال هذا الخراج إلى المدينة ليتولى الإمام «عليه السلام» الإشراف على توزيعها ـ على مدى كل تلك السنوات ـ على خصوص أيتام من قتل مع علي «عليه السلام» في الجمل وصفين.

وهذا يجعل جملة من المعاني والإيحاءات، والدلالات ماثلة للعيان طيلة تلك السنين، الأمر الذي من شأنه أن يرسخها في وجدانهم، ويفسح لهم

المجال للتمعن في حقيقة ما يجري.

ب: إن مشاركة معاوية هذه ستدعو من لم يطّلع على حقائق الأمور من النشأ الجديد وغيره إلى السؤال عن حربي الجمل وصفين، وأسبابهما، وعن الأطراف المتحاربة، وكيف يفرض على معاوية أن يساهم في حفظ وإعالة أيتام أعدائه، فلو لم يكن هو المعتدي والباغي على أمير المؤمنين «عليه السلام» لما فرض عليه هذا الأمر، ولما رضي هو به.. وقد كان يمكن لمعاوية أن يصرّ على أن يكتفي بتسليمه لوكلاء الإمام في منطقة معينة كمدينة البصرة، فاشتراط الإيصال إلى المدينة يراد به نشر أخبار هذه المشاركة في البلاد والعباد.

كما أن اشتراط: أن يتولى ذلك كل عام، مع أنه كان يكفي أن يشارك في الإيصال إلى المدينة في السنة الأولى إنما هو لحفظ حق الناس باكتشاف الحقائق. سواء منهم من حضر في متن الحدث، ومن سيأتي بعده، ومن لم يتسن له حضوره والتعرف عليه.

رابعاً: إن تخصيص الأيتام، بهذا الشرط يدل على أن على الناس أن يراعوا الجانب الإنساني، ويكون حل مشكلات أهل الحاجة من اهتماماتهم الكبرى، ولا تشغلهم القضايا الكبرى، مهما كانت كبيرة عن العمل على حفظ حقوق الضعفاء ورعايتهم، ولا تؤثر سائر القضايا الأخرى مهما كبرت وعظمت على حضور أهل الحاجة في وجدان المسؤولين وأهل الشأن، وغيرهم من طبقات الناس.

ولا يوكل المسؤولون أمرهم إلى المحسنين من عامة الناس، الذين قد تكون لهم اهتمامات أخرى، مع ما قد يصاحب ذلك من جراحات روحية، وانفعالات

نفسية غير حميدة، تصيب أهل الحاجة، تنشأ عن سماع كلمة أو رؤية حركة، أو تصرف عفوي، سواء أكان ذلك مقصوداً، أو كان غير مقصود.

خامساً: إن هذا الشرط يدفع كل المحاولات الغبية التي يحاول المبطلون إثارتها حول سعي الإمام لتحصيل الأموال لنفسه.

سادساً: إن عدم ذكر أيتام قتلى النهروان قد يكون لما يلي:

ألف: إن أيتام الذين قتلوا مع علي في النهروان كانوا قليلين جداً، فقد حسمت المعركة بسرعة وانتهى الأمر، وروي: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال قبل شروع المعركة: «والله لا يُفْلِتُ مِنْهُم عَشَرَةٌ، ولا يَهْلِكُ مِنْكُم عَشَرَةٌ»[1].

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص107 الخطبة 59 وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج2 ص153 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج5 ص3 وبحار الأنوار ج33 ص360 وج41 ص341 و 348 و 339 وراجع ص307 ومستدرك سفينة البحار ج3 ص47 ونزهة النظر للحلواني ص837 وإعلام الورى ج1 ص338 وينابيع المودة ج1 ص206 ومدينة المعاجز ج2 ص153 وراجع ص45 و 151 و 152 ومناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج2 ص263 و (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص99 وراجع: الكامل في الأدب للمبرد ج3 ص1105 ومروج الذهب ج2 ص416 وكشف الغمة ج1 ص267 و (ط دار الأضواء) ج1 ص271 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص185 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص732 والمناقب للخوارزمي ص263 والعدد القوية ص56 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج6 ص359. وراجع: الكامل في التاريخ (ط دار صادر) ج3 ص345 و (ط أخرى) ج2 ص405 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص89 عنه، وتاريخ بغداد ج14 ص365.

وقد ذكروا أسماء الشهداء مع علي في النهروان.

ولعله لم يكن لهم أيتام دون السن حين كتابة عقد الهدنة هذا، وإن كان لهم أيتام، فلا حاجة لذكرهم، فإنه يمكن تكفلهم من قبل أهل البيت وبني هاشم، لو فرض أنهم من الكثرة بحيث يحتاج إلى ذلك.

ب: إن المطلوب هو إرغام هذا الباغي على الإعتراف ببغيه، وليكون ذلك حجة عليه، وإدانة له على جريمته ضد الحق وأهله، كما أن هذا يظهر مظلومية أمير المؤمنين.

ويؤكد هذا المعنى: أن نص الشرط المذكور لا يشمل أيتام من قتل مع معاوية، بل ذكر خصوص أيتام من قتل مع علي «عليه السلام» في حرب الجمل، وكانت حرب نكث وظلم، وبغي يتزعمها طامعون، بالسلطة والمال، والجاه، وخصوص أيتام من قتل مع علي «عليه السلام» في صفين، وكانت الأكثر ضراوة، وأشد بغياً وظلماً.. يتزعمها من له مآرب بهدم الدين، وإعادة حكم الجبارين وإشاعة مفاهيم الجاهلية، فحرب القاسطين كانت هي الأخطر والأشر، والأسوأ والأضر.

دارابجرد لماذا؟!:

والسؤال الكبير هنا: لماذا شرط «عليه السلام» أن تكون الأموال التي فرضها على معاوية لأيتام أنصار أبيه في الجمل وصفين من خراج دارابجرد؟! دون سواها..

ولماذا لم يكتف بالحصول على الأموال، ولو من بيت المال، أو من أي مصدر آخر؟!

ونجيب:

بأن دارابجرد هي من المواضع التي فتحت صلحاً، دون أن يوجف عليها بخيل ولا ركاب[1]. وما كان كذلك فهو للإمام.

أما ما فتح عنوة من البلاد المحاربة فيقسم بين المقاتلة الفاتحين.

وما يجبى مما أخذ عنوة يسمى الفيء، ويصرف في المصالح العامة كالجيش وغيره والصدقات وهي الزكاة وغيرها.. فهي غسالة ذنوب الناس، ولذا عبر عنها: بأنها أوساخ الناس، فأراد «عليه السلام»: أن يعطي أبناء الشهداء أطهر وأنظف وأطيب الأموال

فلو أن بلاداً افتتحت عنوة مع مزيد من الظلم والتعدي، كما كان يحدث في أحيان كثيرة، فإن للمظلوم أن يطالب بانصافه، وأن يستعيد حقه ولا يترتب الأثر على فتح ظالم، من دون إعادة الحقوق إلى أهلها، لأن ما بني على باطل فهو باطل.

وما كان للإمام، لا يحق لمعاوية أن يتصرف فيه، لأنه ليس بإمام بل هو باغ متغلب، لا مشروعية له، والإمام الحق لم ينصبه، وإنما عقد هدنة معه، والهدنة لا تعني نصب أحد المتهادنين للآخر حاكماً على الناس.

أن لا يسب علياً ولا يلعنه في الصلاة:

وبتقديري: إن الإمام الحسن «عليه السلام» كان يعلم: أن معاوية لا يتعامل مع الأمور من موقع الفكر والروية والعقل.

(1) فتوح البلدان ص380.

ولا من موقع الخلق الكريم والقويم.

ولا من موقع الإلتزام بالأحكام الشرعية والتكاليف الإلهية، ولا من موقع رعاية مصالح الأمة، وإبعادها عن كل ما يقتضي الشقاق، ويحدث الضغائن ويكرس الأحقاد.

بل يتعامل من موقع الهوى، وبدوافع العصبيات، واستحلال المحرمات والإستهتار بالقيم والمقدسات، والتوسل بكل ما يبلِّغه أهدافه، ومن منطلق التشفي والحقد، فلا يهتم لعهوده ووعوده.. كما أنه يسب ويلعن أولياء الله تعالى وأصفياءه، وأئمة الدين حتى في صلاته.

وقد أظهر هذا الشرط هذه الحقيقة الفاضحة في معاوية حين شرط عليه أن يترك سبَّ علي «عليه السلام»، فإن السباب مرذول محتقر، وبعيد عن منازل الكرامة والنبل والعزة. وقد نهى الإسلام عن سب المسلم، وحرَّمه.. وقد روي: أن «سباب المسلم فسق (فسوق) وقتاله كفر»[1].. فكيف إذا كان

---

(1) راجع: الغدير ج10 ص272 والفتح الكبير ج2 ص150 و 151 وأسنى المطالب للحوت ص168 ح746 والجامع الصغير ح4634 وصحيح الجامع الصغير ح3580 والتمييز بين الخبيث والطيب ح702 وتاريخ بغداد ج5 ص144 وج10 ص86 وج13 ص185 وصحيح البخاري ج7 ص769 ك الأدب، و (ط دار الفكر) ج1 ص17 وج7 ص84 وج8 ص91 وحلية الأولياء ج5 ص23 و 24 وج6 ص204 و 343 وج8 ص123 و 359 وج10 ص215.

وراجع: مسند أحمد ج1 ص385 و 411 و 454 وصحيح مسلم ج1 ص58 وسنن ابن ماجة ج1 ص27 وج2 ص1299 و 1300 وسنن الترمذي ج3 ص238 وج4 ص132 وسنن النسائي ج7 ص121 و 122 والسنن الكبرى للبيهقي ج8

من يتعرض للسب واللعن: أئمة الدين، وأوصياء الأنبياء؟!

وقد سبَّهم معاوية، وقاتلهم..

وقد منع علي «عليه السلام» أصحابه في حرب صفين من أن يسبوا أهل الشام.. مع أن أهل الشام قد جاؤوا لسفك دمه، ودم كل من معه.

ولكن معاوية قد باشر السب واللعن لأمير المؤمنين «عليه السلام» فور تمامية عقد الهدنة، وبحضور الإمام الحسن «عليه السلام» نفسه.

ص20 ومجمع الزوائد ج4 ص172 وج7 ص300 وج8 ص73 وفتح الباري ج11 ص448 وج13 ص22 وعمدة القاري ج1 ص277 و 279 وج9 ص190 وج22 ص123 وج24 ص188 ومسند الحميدي ج1 ص58 ومسند ابن راهويه ج1 ص379 والأدب المفرد للبخاري ص97 والسنن الكبرى للنسائي ج2 ص313 و 314 ومسند أبي يعلى ج8 ص408 وصحيح ابن حبان ج13 ص266 والمعجم الأوسط ج1 ص223 وج4 ص44 وج6 ص37 والمعجم الكبير ج1 ص145 وج10 ص105 و 157 و 159 و 178 وج17 ص39 وكتاب الدعاء للطبراني ص566 و 567 ومسند الشاميين ج3 ص309 والتمهيد لابن عبد البر ج4 ص236 و 237 وج17 ص15 والأذكار النووية ص365 وتغليق التعليق ج5 ص94 والجامع الصغير ج2 ص40 و 41 وكشف الخفاء ج1 ص447 وجامع البيان ج2 ص376 ونيل الأوطار للشوكاني ج1 ص375 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج12 ص281 و (الإسلامية) ج8 ص598 ومستدرك الوسائل ج18 ص215 والأمالي للطوسي ص537 وبحار الأنوار ج72 ص148 و 150 و 160 و 321 وج74 ص89 و 133 وج75 ص50 وجامع أحاديث الشيعة ج16 ص324 وج23 ص145 وج26 ص104 والمبسوط للسرخسي ج11 ص49 وج16 ص86.

الأمر بعد الحسن للحسين ×:

1 ـ ومن أهم الشروط التي وضعها «عليه السلام» في وثيقة الهدنة: أن الأمر من بعده «عليه السلام» لأخيه الحسين، وتطبيقاً لقول رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حقه وحق أخيه: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا..

ويلاحظ: أنه «صلى الله عليه وآله» لم يقل: قاما بالأمر أم لا، أو نحو ذلك، ربما حتى لا يفهم منه أنه هو الذي قرر عدم القيام بواجبه.. بل صرح بكلمة: «قعدا» ليشعر: بأن القعود كان بعد القيام، لأسباب اقتضت ذلك القعود الخطير جداً، ربما ليشير إلى ما فعله أحدهما، وهو الإمام الحسن «عليه السلام»، فإنه قد قام بالأمر، ولكن انسداد السبل في وجهه، ولأجل درء الأخطار والأضرار الأشد تأثيراً في تضييع ما هو أثمن وأغلى، وهو الحق والدين، ومصير أهل الإيمان، آثر «عليه السلام» أن يختار الهدنة، والقعود إلى أن تنجلي الغمة، لحفظ ما يمكن حفظه، ودفع ما يمكن دفعه من بغي وظلم مورس ضده، وضد حكمه، وكل ما يمثله «عليه السلام».

أما الحسين «عليه السلام»، فإن البغي والظلم، قد حال من البداية دون القيام بالأمر، فكان لا بد من الإكتفاء بمقدار الضرورة، فكانت المبادرة هي طلب الإصلاح في أمة جده «صلى الله عليه وآله».. وكان ثمن هذا الإصلاح هو ما جرى عليه وعلى أهل بيته في كربلاء، غير أن مبادرة الإمام الحسين «عليه السلام»، وإن كانت قد انتهت بمأساة، ولكن كان لهذه المأساة من البركات والآثار على الدين والحق، وأهله، وعلى مسيرهم إلى مصيرهم ما بقي وسيبقى ينشر الوعي والخير، ويبني النفوس، ويطهر الأرواح إلى أن

يرث الله الأرض ومن عليها..

2 ـ إن جعل الأمر للحسين «عليه السلام»، ثم سلب معاوية فرصة التمويه والخداع للناس، حيث ألزمه «عليه السلام»: بأنه ليس له أن يعهد لأحد من بعده، قد فعل فعله من حيث إنه عرَّف الناس: بأن الإمام بعد موت معاوية بإعتراف من معاوية نفسه أولاً هو الإمام الحسن، فإن لم يكن، فللحسين، فإن لم يكن، فليس له العهد لأحد من بعده، ويرجع الأمر في ذلك للمسلمين، فيكون معاوية نفسه قد سجَّل إقراراً له: أنه ليس ليزيد ولا لغيره أية مشروعية، أو مجال لادِّعاء هذا الأمر لنفسه، لأن هذا الترتيب قد قطع عليهم الطريق، لاسيما مع نص النبي «صلى الله عليه وآله» على الحسن، ثم الحسين «عليهما السلام»، كما أن الإمام الحسن قد نصَّ على الإمام الحسين بوضعه في هذا الشرط.. فأية حركة تحصل من يزيد، أو من غيره باتجاه الحسين، ملغاة سلفاً، ولا تعدو كونها بغياً منه على إمام زمانه.

فالخارج على إمامه هو يزيد، لا الإمام الحسين بجميع المعايير.. فهو منصوص على إمامته من النبي، ومن أخيه الحسن «عليه السلام»، وباعتراف والتزام سجَّله معاوية في عهد الهدنة..

والأمم كلها، وعقلاء البشر لا يجيزون نقض العهود والعقود من طرف واحد، إلا إذا توافق مع الطرف الآخر على ذلك..

وغدر معاوية وخيانته، واعتباره الشروط التي أعطاها للإمام الحسن «عليه السلام» تحت قدميه لا يخلّ بالبناء العقائدي، ولا أثر له في إلغاء مفاعيل الإتفاق، بل هو من حيث القيمة الإعتقادية لا يعدو كونه هراء في الهواء، كما أنه لا يلغي العقد والعهد في كل الأعراف الشرعية والإنسانية إلا

إن كان ذلك العقد ظالماً ومفسداً، وبلا مبرر شرعي، أو أخلاقي، أو إنساني، أو غير ذلك.

بل إن التعرض للعهود بالنقض يسلب فاعل ذلك صفة المشروعية والتأثير وينقلب سحره عليه، وما سعى إليه قد حصل على ضده، لأن الخائن والغادر، والكاذب يعامل بما يقتضيه غدره ومكره، وخيانته وكذبه، إذ على نفسها جنت براقش، وبالخيانة والوفاء، والصدق والكذب يميز المحق من المبطل، والمفسد من المصلح، والصالح من الطالح.

وبذلك يظهر: أن التسويق لمقولة: إن الحسين «عليه السلام» خرج على إمام زمانه (وهو يزيد لعنه الله)، وأنه قتل بسيف جده، هو مشاركة ليزيد في قتله لإمام زمانه، وهذا عدوان على البشرية كلها، لأن الحسين إمام لجميع البشر.. وقد حرم الجميع منه، وهؤلاء:

أَسِفُوا على أن لا يكونوا شارَكُوا في قتلــــهِ فَتَتَبَعُـــوه رمـــيما

شروط الفضائح وإيقاظ الأمة:

وبالنسبة لسائر الشروط الأخرى التي سردناها فيما سبق، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أنها كانت بالغة الأهمية أيضاً، وكان الإمام الحسن «عليه السلام» البصير والخبير بمعاوية وطموحاته، ونفسيته، وما يفكر فيه ـ كان يعلم ـ: أنه سيبادر إلى نقضها، وأن قبوله بها ما هو إلا استنامة منه، ليحصل على ما يريد.

ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

ألف: إن معاوية كما سنبيِّنه في فصل آخر هو من ثمرات جهد عمر بن الخطاب، فهو الذي منحه هذا الطموح، ومهد له، ورفعه على سائر أقرانه..

وصنع له موقعاً مميزاً.

فقد أحب العرب عمر، ربما بسبب موضوع الفتوحات التي جاءتهم بما لم يكونوا يحلمون به، بل يرون نيلهم له من المحالات، حيث حصلوا على المقامات، والأموال والإقطاعات، والحسناوات، واكتسحوا الأمبراطوريات.

بالإضافة إلى انتهاج عمر سياسة التمييز العنصري، فسقطت منزلة غير العرب، وأصبح العرب الذي كانوا تائهين في الصحراء ممزقين مشتتين، وكانوا يأكلون الجشب ويشربون الكدر ـ أصبحوا ـ ملوكاً تهابهم الدنيا، وتخشاهم القياصرة، والأباطرة، بعد تحطيمهم ملك الأكاسرة.

ثم كان عمر إذا رأى معاوية يقول: هذا كسرى العرب[1]، ويقول عن عمرو بن العاص: ما ينبغي لعمرو أن يمشي على الأرض إلا أميراً[2].

ويقول للذين رشحهم للخلافة، وأمرهم أن يختاروا واحداً منهم في الشورى العمرية المعروفة: تناصحوا.. فإنكم إن لم تفعلوا غلبكم عليها عمرو

---

(1) البداية والنهاية ج8 ص125 و (ط دار إحياء التراث) ج8 ص134 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص 114 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج3 ص 396 و 397 و (ط دار الجيل) ج3 ص1417 وأسد الغابة ج4 ص 386 والإصابة ج3 ص434 وسير أعلام النبلاء ج3 ص134 وراجع الفخري في الآداب السلطانية ص 105 وتاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص311 وشرح الأخبار ج2 ص164 والغدير ج10 ص226 والأعلام للزركلي ج7 ص262 وإحقاق الحق (الأصل) ص263 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص212.

(2) فتوح مصر وأخبارها ص180 والإصابة ج3 ص2 وسير أعلام النبلاء ج3 ص70 وفي هامشه عن ابن عساكر ج13 ص257.

بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان[1].

وجعله عاملاً على الشام، وكان ـ يعني عمر ـ يحاسب جميع عماله في كل عام، ويقاسمهم أموالهم، ولا يبقي أحداً منهم في عمله أكثر من عامين، ثم يعزله[2].

وبذلك يضعف من شأنهم، ويضع علامات استفهام على أمانتهم، وصدقهم، وأهليتهم..

ولكنه أبقى معاوية على الشام إلى آخر حياته، ولم يحاسبه أبداً، وأطلق يده وقال له: لا آمرك ولا أنهاك[3]..

ثم دبَّر الشورى بنحو لا يمكن اختيار غير عثمان تحت طائلة التهديد بالقتل، إن لم تؤدِّ إلى هذه النتيجة، وهو يعلم: أن عثمان لا يمكن إلا أن

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص99 وراجع ج1 ص 187 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص 267 وتاريخ مدينة دمشق ج46 ص175 والإصابة ج3 ص434.

(2) التراتيب الإدارية ج1 ص 269.

(3) دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص212 وتاريخ الأمم والملوك ج6 ص184 و (ط أخرى) ج3 ص461 و (ط الأعلمي) ج4 ص244 و 245 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3 ص1417 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج8 ص133 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص112 و 113 وسير أعلام النبلاء ج3 ص133 وراجع: العقد الفريد ج1 ص14 وصلح الحسن «عليه السلام» للسيد شرف الدين ص9 وشيخ المضيرة أبو هريرة ص86 وشرح الأخبار ج2 ص115 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص299 و 300.

يواصل نفس السياسة التي بدأها عمر تجاه معاوية.

فجعل عثمان همزة وصل توصل معاوية إلى هذا الأمر، لعلمه بأن تنصيب معاوية منه مباشرة لن يجد قبولاً لدى كبار أصحابه، كما أن أيّاً من أبنائه لن يحقق له ما يحلو له.

وقد صرّح معاوية نفسه: بأنه كان قد دبَّر الأمر من عهد عمر[1].

وربما كان الهدف من هذه السياسات العمرية هو إبعاد الخلافة عن بني هاشم، وجعل بني أمية هم الذين يواصلون هذا النهج لجرأتهم على الله، ولطموحاتهم، ولما يختزنونه على علي وبني هاشم من أحقاد.

وبعد بلوغ الأمور إلى هذا الحد، فإن غرور معاوية وطموحاته، وأحقاده لن تدعه يستسلم لعلي وولده، ولا لغيرهم، ولاسيما بعد أن حكم الشام عشرين سنة، وطبعها بطابعه، وغذَّاها بإسلام خاص به، وبمفاهيم وسياسات تبتني على الأطماع والغدر، والخيانة، والإستئثار، واستباحة الحرمات، وطاعة الشيطان عوضاً من طاعة الرحمان..

ولم يعرف أهل الشام شيئاً عن علي، وموقعه من هذا الدين، ولا عن زهده وعلمه، وجهاده، وغير ذلك..

وانتهت الأمور بقتل عثمان، وتولي علي «عليه السلام» فحاربه الناكثون لبيعته، لأنه امتنع عن السير فيهم بسياسات عمر المالية والعنصرية، وأصر علي على السير بسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

---

(1) الأذكياء لابن الجوزي ص28.

وأعلن معاوية البغي على علي «عليه السلام»، وظن أن حرب الناكثين له «عليه السلام»، قد انهكت العراقيين، ويسرَّت له الفوز عليه، لأن علياً لن يتمكن من دفع العراقيين إلى حرب جديدة في مواجهة جيشٍ يزيد عدده على ضعف عدد ما يمكن لعلي أن يحشده من مقاتلين، وكان جيش معاوية بكامل عدده وعدته، وطموحه، وكبريائه، فاغتنمها فرصة سانحة.. وجاء لمواجهة علي «عليه السلام».

واصطدم بالحقيقة المرَّة، فلجأ إلى المكر والغدر، واستشهد علي «عليه السلام» ووليِّ الإمام الحسن «عليه السلام» من بعده، وقد ازداد وضع العراقيين سوءاً بعد صفين، وظهرت النزاعات والخلافات، وأصبح كل واحد منهم برأي، وأصبحوا شيعاً، وفيهم الخوارج، والشكاك، وطلاب الدنيا، ومن هم مع رؤساء قبائلهم الفاسدين.. وغير ذلك.

فاغتنمها معاوية، وتحرك نحو العراق بعد ثمانية عشر يوماً من وفاة علي «عليه السلام»[1].. على رأس جيش يعدُّ ستين ألفاً[2].

وقيل: مئة ألف[3].

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص214 .

(2) راجع: الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج4 ص286 و (ط دار الندوة أفست عن طبعة حيدرآباد) ج4 ص153 وتاريخ بغداد ج1 ص222 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص149 وج13 هامش ص264 وسير أعلام النبلاء ج3 ص146 والإمامة والسياسة (تحقيق الشيري) ج1 هامش ص184.

(3) الهداية الكبرى ص192 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص141 و (تحقيق الشيري) ج1 ص185.

أما من كان مع الإمام الحسن «عليه السلام»، فهم الذين كان علي «عليه السلام» قد جمعهم لحرب معاوية، فلما دعاهم الإمام الحسن «عليه السلام» إلى أن يخرجوا إلى معسكرهم بالنخيلة، لم يجبه منهم أحد[1].

وكان لا بد من عقد الهدنة مع هذا الباغي، المغرور بنفسه، والطامح والطامع، والذي يريد أن يكون خليفة للنبي «صلى الله عليه وآله»، وكان رصيده لذلك هو هذا الإهتمام العمري به، وما حصل له بسبب ذلك من وجاهة ونفوذ بين الناس..

وقد أكد هذا النفوذ باستغلال جهل وبساطة الناس، وشراء الذمم، والتخلص ممن يعجز عن السيطرة عليهم من الواعين، بالإغتيال بالسم تارة والسيف أخرى..

والأهم من ذلك: أنه كان يرتكب أفظع الجرائم والعظائم، ويتظاهر بالدين، ويعد بالعدل، ويمارس أبشع أنواع الظلم.. ويتكلم بكلام الملائكة، ويفعل أفعال الشياطين، وينقض أحكام الله وشرائعه، ويدعي أنه يعمل بكتاب الله وسنة رسوله..

ويدَّعي: أنه يحب الناس، وأنه حليم رحيم ودود، وهين لين، وهو بطَّاش وجائر، وقاس، لا يمهل ولا يهمل، بل يحاسب على أصغر هفوة..

ويدَّعي: أنه يعفو ويصفح، وهو من أشد الناس حقداً على الناس، ولاسيما

(1) تنزيه الأنبياء للسيد المرتضى ص223 وبحار الأنوار ج44 ص27 وراجع: أنساب الأشراف ج3 ص32.

من يواجهه بالحق والصدق والسلامة، فإنه ينتقم منه بأشد أنواع الإنتقام.

ويدَّعي: أنه يحفظ حقوق الناس، وهو من أشد الناس استهتاراً بها، واشدهم سعياً لحرمان أهلها منها..

ويدَّعي: أنه سليم النوايا، تجاه الحسن والحسين، وأهل بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وهو يدبر المكائد لهم والمصائد.

ويدَّعي.. ويدَّعي..

على نفسها جنت براقش:

وقد استطاع الإمام الحسن «عليه السلام» أن يفرض عليه إعطاء العهد الأكيد والشديد على الوفاء بشروط بالغة الأهمية، وشديدة الحساسية..

ظن معاوية أن بإمكانه التخلص منها بالإمتناع عن الوفاء بها، بالرغم من الأيمان المغلَّظة التي أعطاها..

ونذكر من هذه الشروط على سبيل المثال:

1 ـ أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله.

2 ـ أن الناس آمنون في كل بقاع الأرض، أسودهم وأحمرهم.

3 ـ أن لا يطالب أهل المدينة والعراق والحجاز بشيء، مما كان في ايام أبيه، ولا يتبع أحداً منهم بما مضى.

4 ـ أن يحتمل هفواتهم.

5 ـ أن يؤمن الشيعة، ولا يتعرض لأحد منهم بسوء، وأنهم آمنون على أنفسهم، وأموالهم، ونسائهم، وأولادهم.

6 ـ أن يوصل إلى كل ذي حق حقه.

7 ـ أن لا يبغي للحسن والحسين ولا لأحد من أهل بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» غائلة سراً، ولا جهراً، ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الآفاق.

وغير ذلك..

وإذ به يبادر فوراً إلى الإعلان في خطبة على الملأ العام: أن كل ما أعطاه للحسن «عليه السلام»، فهو تحت قدميه لا يفي به[1].

ثم نقض جميع هذه الشروط بصورة عملية، وواصل هذا النقض إلى آخر حياته.. فلم يعمل بكتاب الله وسنته، ولا بسيرة الخلفاء الصالحين، ودسَّ السم للحسن، ولم يكن أحد في جميع بقاع الأرض آمناً من بطشه، ولا من مكره وغدره، ولاحق كل من عرف أنه كان يعارضه بما كان منهم فيما مضى، ولم يحتمل هفوات أحد.

---

(1) راجع: مقاتل الطالبيين ص69 و (ط المكتبة الحيدرية) ص45 والغدير ج11 ص7 وج10 ص326 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص46 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص109 وراجع: الإرشاد للمفيد ص171 و (ط دار المفيد) ج2 ص14 وبحار الأنوار ج44 ص49 و 29 وكشف الغمة ج2 ص164 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص141 و (تحقيق الشيري) ج1 ص186 وصلح الحسن لآل ياسين ص293 و 301 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج11 ص201 وج26 ص531 والفتوح لابن أعثم ج4 ص294 وتنزيه الأنبياء ص223 وأنساب الأشراف ج3 ص44 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص196.

وأما شيعة أهل البيت، فقد لاحقهم تحت كل حجر ومدر، وفي كل سهل وجبل، بالرزايا والمصائب والبلايا.. ولم يوصل الحقوق إلى أهلها.

ولا.. ولا.. إلى آخر القائمة التي لا تكاد تنتهي.

وبذلك يعلم: أن هذه الشروط قد أظهرت معاوية على حقيقته، وفتحت أعين الناس، وزادتهم وعياً وبصيرة في أمره. وبقيت الصورة الحقيقية له بما هو ماكر وغادر، ومرتكب للعظائم، خالدة تتداولها الأجيال، فعلوّ معاوية، وارتفاع مقامه في الناس لا يشرِّفه، لما فيه من الطامات والمخزيات.. ولم تفلح محاولات التستر عليه بتغيير العناوين بوصفه بالسماحة والحلم، والدهاء، لكي يتستروا على مكره وغدره، وبطشه، وما إلى ذلك..

وإذا كان معاوية يعتبر: أن كل شرط أعطاه للإمام الحسن «عليه السلام» تحت قدميه لا يفي به، فلنا أن نسأل:

هل يريد أن يقول: إن العمل بكتاب الله وسنة رسوله تحت قدميه، ولن يفي بهذا الشرط؟!

وهذا هو موقفه من العمل بسيرة الخلفاء الصالحين، المهديين المهتدين.

وأنه لن يكون لأحد من الناس أسودهم وأحمرهم الأمن في جميع بلاد الله.

وأنه سيلاحق أهل المدينة والعراق والحجاز لينتقم منهم، بسبب دفاعهم عن أنفسهم، وعن إمامهم، وعن دينهم فيما مضى..

ولن يحتمل ما يكون من هفوات الناس..

ولن يؤمن شيعة علي «عليه السلام»، بل سيلاحقهم، ويوصل إليهم

الأسواء، ولن يكونوا آمنين، لا على أنفسهم، ولا على أموالهم، ونسائهم، وأولادهم..

وأنه لن يوصل كل حق إلى صاحب الحق..

وأنه سوف يبغي للحسن والحسين، وأهل بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» الغوائل سراً وجهراً، وسوف يلاحق كل واحد منهم في جميع الآفاق.

ولن يؤتي أيتام الجمل وصفين خراج دارابجرد وفسا، لا في عامه ذاك، ولا الذي بعده.

وهكذا الحال بالنسبة لبقية الشرائط.

فأي حاكم جائر ظالم قاسٍ هو هذا الرجل؟! لا تجد لديه أثراً للتقوى، ولا في قلبه أثراً للرحمة، ولا في أخلاقه سوى القبيح المرذول..

وكيف يمكن أن يرضى أحد به حاكماً عليه، ويسلمه مصيره ومستقبله، ويأتمنه على دمه، ودينه، وماله، وعرضه، وأولاده؟!

إنها حقاً من أعظم الفضائح، وأشد القبائح التي يصنعها حاكم بنفسه لنفسه، فأين العقل والدين والأخلاق؟!

وأين الحياء لدى حاكم يدَّعي أنه خليفة النبي «صلى الله عليه وآله»، ويريد الإستيلاء على صلاحياته، إذا كان يسوس الناس بهذه العقلية، وبهذه الروح التي لا تشبه روح البشر، ولا أي مخلوق عاقل آخر.. إلا إن كانت روح مستكبر مطرود من رحمة الله تبارك وتعالى؟!

الفصل الثالث

مرتكزات وميزات..

بداية:

إن من يراجع الشروط المتقدمة يجد أنها تمتاز بالجامعية والإستيعاب لكل الشؤون والغايات، وبأنها تعبر عن الأسس والمنطلقات للأطروحة الإلهية في خطوطها العريضة، وعناوينها العامة، لبناء الحياة الإنسانية الفاضلة، ليتابع طريقه نحو السعادة والخير، ويتضح ذلك بأدنى تأمل في دلالة الشروط وإشاراتها، فإنها قد تبدو أنها شروط متباعدة في ظاهر الأمر، ولكن تباعدها هو في عين الوحدة والتكامل والتكافل فيما بينها..

ولبيان ما نرمي إليه نقول:

لا بد من تقريب الفكرة، ولو بصورة محدودة وموجزة، من خلال استعراض أمثلة من طبيعة الشروط المتقدمة نفسها، دون أن نتوسع في البيان، لأن هدفنا هو رسم الخط، وتحديد المسار الذي يوصل إلى الغاية السامية التي أشرنا إليها، فنقول:

إن الأطروحة الإلهية التي يريد الله سبحانه لها أن تسعد الإنسان في الدنيا والآخرة، تحكمها معايير وضوابط إنسانية وأخلاقية، وقِيم وسياسات تتصل بالروح والنفس، وتحفظ التوازنات، وتعين على تحديد الأولويات، وما إلى ذلك.

ومن المعلوم: أن بلوغ المقاصد الإلهية في سعادة البشر وإيصالهم إلى

كمالاتهم وغاياتهم، من خلال الرعاية والهداية الربانية، يقتضي النظرة الشاملة والمستوعبة لكل حركة الحياة وشؤونها، والتدخل التشريعي والإرشادي والتدبيري في أدق التفاصيل.

وأول وأهم عنصر تحتاج إليه هذه المهمة الخطيرة والكبيرة، ويحتاج إليها البشر، وسائر المخلوقات هو تحديد المهيمن والراعي، والمشرف على المسيرة، والحافظ لها من أي اختلال، والجامع لكل الصفات والميزات التي يحتاج إليها في مسؤولياته الكبرى هذه.. ويتمكن من حفظ الإنسجام بين الإنسان وبين المخلوقات، فيما يرتبط بالخلق والتكوين، والنظرة تحت سقف النواميس والسنن، مع الحفاظ على عنصر الإختيار، والحقوق التي أتحف الله بها مخلوقاته على اختلاف درجاتهم فيها، وليبقى للإختيار دوره وقراره في مسيرة الحياة، وآحاد المخلوقات.

وقد اختص الله تعالى لنفسه بحق اختيار هذا القيِّم على المسيرة والهادي لها، ولم يمنح أحداً من البشر هذا الحق.. وأراد لهذا القيِّم والهادي أن يكون على صلة مستمرة به سبحانه بنحو من أنحاء الإتصال..

فكان الأنبياء وأوصياؤهم هم الهداة والرعاة، والقادة، لأنهم هم الأقدر على القيام بهذه المهمة البالغة، بما لهم من صفات: العلم الشامل، والعقل الكامل، والخلق الفاضل، والتوازن في الصفات وسائر الكمالات..

ثم بما زودهم الله تعالى به من نفحات وهبات، وما أعطاهم إياه من صلاحيات، حيث يوظفون ذلك كله في إنجاز المهمات والمسؤوليات.

فمنحهم بالإضافة إلى ذلك كله مقام الشاهدية على الخلق، ويسَّر لهم

كل القدرات التي يحتاجون إليها في الهداية والرعاية، والتدبير، وكانت لهم خصوصيات، فالنبي تنام عينه ولا ينام قلبه، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ويرفع له عمود من نور، فيرى أعمال الخلائق، وهو يعرج إلى السماء، ويمشي في الهواء وعلى الماء، وتُطوى له الأرض، وهو يصنع المعجزات، وتظهر له الكرامات، ويخبر بالمغيبات، وهو معصوم عن الخطأ، مبرأً من كل عيب ونقص، وغير ذلك كثير.

فمن كانت له هذه الميزات، فهو الذي يقود سفينة الحياة البشرية، وفق الخطط الإلهية، لتنال السعادة الأبدية، ويرعى مسيرة سائر الموجودات، بنفس القوة، وعلى خط السلامة، إلى أن يوصلها إلى غاياتها.

وليس لأحد سواه: أن يدَّعي ذلك لنفسه، ولذلك تجد الإصرار منه «عليه السلام» في شروطه هذه على أن هذا المقام، وهو مقام الهداية والرعاية للخلق:

1 ـ ليس لمعاوية، بل يكون الأمر بعده للحسن، فإن حدث به حدث، فالأمر لأخيه الحسين «عليه السلام»، فإن حدث بالحسين «عليه السلام» حدث، وكان معاوية لا يزال حياً، فليس لمعاوية أن يعهد إلى أحد.. لاسيما وأن تصرف معاوية بهذا الأمر ليس من موقع صلته بالله تعالى كصلة الأنبياء، وأوصيائهم به تعالى، ولا من موقع وقوفه على حالات العباد، وما يصلحهم ويصلح البلاد، ولا من رعايته لأصول التقوى، والتزام جانب السداد، من خلال علم النبوة، أو علم الإمامة، بل هو ينطلق من أهوائه وميوله، وعصبياته، ومصالحه.

وهو أبعد الناس عن مقام السداد والرشاد، والعصمة.. ولا يمكن لعاقل أن يجعل مصير الأمة، وكل المخلوقات بيد من أظهرت سيرة حياته وممارساته

مدى بعده عن الله، وأنه يفقد كل معاني الخير والصلاح، والأهلية لشيء من هذا.

2 ـ إنه «عليه السلام» قد حرص على وضع شروط تدل على أنه أولاً لم يجعل لمعاوية مقام الخلافة.. وإنما هو عقد هدنة مع محارب باغٍ، يمثل خطراً على الدين وأهله.. ويريد بالهدنة: أن يردعه عن قتل الناس وظلمهم، ويكفي في ذلك شرطه: أن لا يسمِّيه بأمير المؤمنين.

3 ـ أن معاوية يفقد أدنى وأبسط الصفات والمؤهلات لأي مقام مهما كان، مما يحتاج إلى العدالة، وإلى العلم، وإلى الأمانة، وإلى الوفاء، وغير ذلك.. فشرط عليه: أن لا يقيم عنده شهادة، لأنه طاغوت، وقد نهى الله عن التحاكم إلى الطاغوت، وأي حاكم ظالم، أو لأنه يفقد عنصر التقوى، فلا يؤمن على الحكم، أو لأنه جاهل بالأحكام، فكذلك أيضاً.

4 ـ بل هو حتى حين اشترط عليه تفريق أموال دارابجرد وفسا على أيتام من قتل مع أبيه في صفين، يثبت: أنه كان في حربه لعلي، وقتله من قتل في صفين باغياً ظالماً، لا شأن له في الحكم، ولا دور ولا أثر في الدين الإسلامي، بل الدين يرفضه، ويقصيه.

5 ـ وحين شرط عليه في كتابه: أن يكون الأمر شورى بعده إن حدث بالحسن والحسين «عليهما السلام»، حدث وكان معاوية لا يزال حيَّاً، فإنما هو على أساس الرجوع إلى أهل العقل، والعلم، والدين، ليختاروا الحكم وفق ما رسمه الله تعالى لهم، ودلَّهم عليه في كتابه، وعلى لسان رسوله «صلى الله عليه وآله»، لا وفقاً لأهوائهم، وعصبياتهم، ومصالحهم.

6 ـ ثم إنه «عليه السلام» اشترط على معاوية العمل بكتاب الله، وسنة رسوله، وسيرة الخلفاء الصالحين المهتدين المهديين..

وقد ذكرنا فيما سبق بعض ما يرتبط بهذا الشرط، وحددنا من يقصد بالخلفاء الذين لهم هذه الصفات.

لكن ما نريد الإشارة إليه هنا: أن هذا الشرط يضع أصلاً أصيلاً يرتبط بطرائق الحاكم وممارسته العملية، وهو أن يكون عمله، ومنهجه وفق أحكام الله وشرائعه، كما هي في القرآن، وفي سنة الرسول، وسيرة خلفائه الصالحين الإثني عشر الذين عيَّنهم من بعده بأمر من الله..

ولا يقصد سيرة الخلفاء التي ظهرت فيها المخالفات للنصوص القرآنية، وللسنة النبوية.. وبعضهم بلغت مخالفاته حداً دعت الناس للقيام ضدَّه، وانتهى الأمر بقتله.

وليس لأحد أن يعمل بالآراء والمقاييس، وبالهوى، ويترك أحكام الله.

وهذا الأمر ينسحب على كل من يتصدى لشؤون الناس، ويتسلط عليهم، سواء أكان تسلّطه مشروعاً، كما لو كان الأئمة هم الذين نصبوه، أو غير مشروع، كما لو بغى ومكر، وظلم وغدر، فتسلط على الناس.. فإن تسلطه هذا لا يعفيه من مراعاة هذا الأصل والعمل به، وإلا فإنه سيواجه العذاب الأليم، مع الشياطين في قعر الجحيم.

7 ـ إن الله تعالى يريد أن يؤسِّس لضرورة حكومة العدل والإنصاف في واقع الحياة الإجتماعية والسياسية وغيرها، وعدم تجاوز ذلك ولأجل ذلك شرط عليه «عليه السلام»: أن يوصل لكل ذي حق حقه.

ويلاحظ: أنه «عليه السلام» عبَّر بكلمة «يوصل» أي أن هذا الأمر من مهمات الأقوى، والأقدر حتى لو كان تصديه للأمور لا شرعية له، إذ لو لم يفعل ذلك فإنه سيعاقب عند الله عقابين:

أحدهما: على بغيه واغتصاب مقام ليس له، انقياداً للهوى، وتمرداً على الله تعالى.

والآخر: على حقوق الناس التي استهتر بها وضيَّعها، أو اغتصبها، أو حجبها عن الناس بسطوته، وبهيبته، لأن الضعفاء قد يتوجسون خيفة من مطالبة الأقوياء والمتسلطين، وأصحاب المقامات، وذوي النفوذ بحقوقهم، ويخشون من عواقب ذلك..

وربما كانت هناك موانع أخرى تغذي هذا الخوف، كالعصبيات القبلية، والخوف من تحرك الأحقاد الشخصية، والأنانيات، وغير ذلك من غرائز وحالات نفسية لدى الأقوياء، فإن ذلك كله يسهم في عزوف أصحاب الحق عن المطالبة بحقوقهم.

8 ـ وهناك أصل آخر بنى الإمام «عليه السلام» عليه بعض شروطه، وهو: الرفق بالناس، وأن يكون التعامل معهم وفق حالاتهم، ومقاصدهم من أفعالهم، وما يكون لها من نتائج كان هناك تعمد لحصولها..

وأما الزلة أو الهفوة غير المقصودة، وما ينشأ عن التسرع، فلا يكون سبباً للعقوبة، والبطش بالناس.

وليس المعيار في العقوبة والمثوبة سرور القوي، أو الحاكم العادل، أو الظالم، أو ما يحصل له من انفعالات، أو حتى من أذى مادي، أو معنوي، أو

جسدي أيضاً..

والشاهد على ذلك: قضية الإمام السجاد «عليه السلام» مع الجارية التي كانت تسكب الماء عليه وهو يتوضأ للصلاة، فسقط الإبريق من يدها على وجهه، فشجَّه، فرفع «عليه السلام» رأسه إليها، فخافت منه، ولكنه لم يعاملها انطلاقاً من انفعالاته التي نشأت من الأذى الذي لحق به، بل أتحفها بأغلى أمنياتها، فأنالها وسام الحرية بعتقه لها[1].

فقوّة الحاكم لا تمنحه الحق بالبطش بالناس حتى على الكبوة، أو الهفوة، ولذلك اشترط «عليه السلام» على معاوية: أن يحتمل ما يكون من الناس من هفواتهم، ولا يتخذ منها ذريعة لإظهار عاهاته ونزواته..

فالغرور والبطش بالناس بسبب هفواتهم لا يؤثر في إصلاح أمرهم، بل يزيد الطين بلة، والخرق اتساعاً، إذا تحوَّل هذا البطش إلى حقد ورغبة في الإنتقام، وقد يدعو ذلك إلى العناد واللجاج، والسعي إلى تحويل هفوته إلى إنجاز.

---

(1) الأمالي للصدوق ص268 وروضة الواعظين ص199 و 379 ومستدرك الوسائل ج1 ص345 وشرح الأخبار ج3 ص259 والإرشاد للمفيد ج2 ص146 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص296 ومشكاة الأنوار ص312 وبحار الأنوار ج46 ص67 و 68 وج66 ص348 وج68 ص398 و 413 وج77 ص329 وشعب الإيمان ج6 ص317 ومجمع البيان (تفسير) ج2 ص393 والبرهان (تفسير) ج1 ص689 وكنز الدقائق (تفسير) ج3 ص221 والدر المنثور ج2 ص73 وتفسير الآلوسي ج4 ص59 وتاريخ مدينة دمشق ج41 ص387 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج9 ص125 وإعلام الورى ج1 ص491 والدر النظيم ص584 وكشف الغمة ج2 ص298 ونهاية الأرب ج21 ص326.

أما غض النظر عن الهفوات، فهو حق لمن صدرت منه الهفوة، يؤدي إلى تحسين ظروفه النفسية، ويمنحه شعوراً بالإلفة والمحبة، والإمتنان ممن احتمل هفوته، ويدعوه ذلك إلى العمل على أن لا يتكرر صدور مثلها منه.

واشتراط احتمال هفوات الناس في عقد هدنة، يدل على الآفاق الرحبة، والنظرة البعيدة التي ينظر بها «عليه السلام» إلى الأمور، وعلى أن هدفه هو حفظ الأصول التي يجب أن يقوم عليها بناء الحياة، فهو «عليه السلام» لا يعيش اللحظة فقط، بل يعيشها بما هي ثمرة للماضي، وبما هي ركيزة ومنطلق لمستقبل الأمة بأسرها.

وهو يريد لملكات الخير أن تنمو، وللسجايا الفاضلة أن تتجذر، ويكون لها حضورها الفاعل في حياة الناس، وأن يحبها الناس، ويتفاعلوا معها، ويحرصوا عليها، لتصبح حياتهم أهنأ وأيسر، وأغنى وأفضل وأطهر.

9 ـ وأي مجتمع حي، فإن حياته وحيويته تنتعش بالعواطف الصادقة والمشاعر الإنسانية الصافية، والحنان الإجتماعي الخالص من شوائب الرياء والخواء، حيث لا يكون وسيلة لنيل المكاسب والمآرب الشخصية الضيقة.

وهذا الحنان، وذلك العطف، وتلك المشاعر هي التي تثير في الإنسان الشعور بالمسؤولية الإنسانية والشرعية، وتنطلق منها حوافز التكافل، في ظل شعور بلذَّة الأخوَّة الإيمانية والإنسانية، وبذلك يزول الشعور بالغبن، وينتعش الأمل بالحياة السعيدة والعيش الرغيد، وتنزل السكينة على قلوب الضعفاء والأيتام، ويعم الشعور بالأمن والسلام والسلامة جميع الأرجاء.

ويزيد هذا الشعور قوَّة وتأثيراً في ذلك كله حين يأتي هذا العطف والحنان،

والشعور مع الآخرين، والإهتمام بحفظهم، ورعايتهم، ممن يفترض أن يستهلك جهدهم، ويستنفد قواهم، وإمكاناتهم في قضايا مصيرية كبرى، قد يتوقف عليها مصير الأمة ومستقبلها، فلا يهمل الحاكم قضايا الناس، بل يجعلها جزءاً من قضيته الكبرى، ويمنحها حيِّزاً مؤثراً في مسار الأمور، وفي سياساته واهتماماته.

وهذا ما فعله الإمام الحسن «عليه السلام» هنا، حيث اشترط وفرض على معاوية: أن يفرِّق ألف ألف درهم على أيتام من قتل مع علي «عليه السلام» في الجمل وصفين.. وجعل هذا الشرط جزءاً مؤثراً في الحرب والسلم، الذي يهم الأمة كلها..

كما أنه لم يقتصر على جعل ذلك لمرة واحدة، بل جعل ذلك لهم طيلة حياته «عليه السلام».

وبذلك يشعر الأيتام بوجود كافلٍ لهم، مسؤول عنهم، لا يرضى لهم بمعاناة آلام الحاجة، وذل الطلب من الآخرين، لكي تأتي مشاركة الآخرين لهم لا من موقع حاجة المعان للمعين، بل من موقع حاجة المعين للمعان، ليكونوا وسيلته للقرب من الله، ونيل رضاه والجنة، لا من موقع الشعور بتفضله عليهم، الذي يريد أن يجعل لنفسه منَّة في أعناقهم، يتوقع أن يكافئوه عليها بنحو أو بآخر، أو أن يكافئه عليها الناس، بتلبية رغباته، وقضاء حاجاته، والكون رهن إشارته.

وبذلك تتجسد معاني الرحمة والرأفة، والتكافل، والأخوَّة الإيمانية، وسائر المعاني التي أشرنا إليها وسواها مما لهج به القرآن، وقرره نبي الإسلام.

10 ـ وأشار «عليه السلام» إلى أمر أساسي آخر، لا بد من تثقيف الناس به، وهو: أن من مهمات الحاكم محاربة الفقر، وقد روي عن الإمام علي «عليه السلام» قوله: «لو تمثَّل لي الفقر رجلاً لقتلته»(1)، وقد حفل القرآن والتشريع الإسلامي بكثير من النصوص والأحكام، والتشريعات العامة والخاصة، التي يكون منها ما هو واجب، وما هو مستحب.. كلها ترمي إلى معالجة الحاجة والفقر في المجتمع بجميع فئاته، ومكوناته..

وشرط تقسيم الأموال في الأيتام لا يخرج عن هذه الدائرة.

11 ـ ثم أشار «عليه السلام» في نفس فقرات هذا الشرط إلى لزوم النظر في مصادر الأموال والثروات، فاشترط أن تكون الأموال التي تعطى للأيتام طاهرة نقيَّة، بعيدة عن كل شبهة، وقد تقدم: أن دارابجرد فتحت صلحاً، ولم يوجف عليها بخيل، ولا ركاب، فهي خالصة للإمام المنصوب من قِبَل الله ورسوله.

وأما سائر الأموال، ومنها: الفيء والزكوات، والصدقات، فلا يعلم صفاؤها وطهارتها، بسبب التعديات والإجحافات وسواها، التي يتعرض لها من تجبى منهم..

12 ـ كما أن الزكوات والصدقات هي كفارة ذنوب الناس ومخالفاتهم، كما في بعض الروايات(1). ولذا قالوا عنها: بأنها أوساخ الناس، ولذا يستفيد

---

(1) شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 هامش ص213 عن كتاب علي إمام المتقين ج2 ص23 والنظام السياسي في الإسلام ص247.

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص179 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج9

منها الصالح والطالح.. لأن معيارها الحاجة..

ولكن حفظ كرامة الشهداء، وأبناء الشهداء يقتضي منحهم المزيد من التكريم بهذا التدقيق في مصادر أرزاقهم، وتجسيد معنى العزة والنبل والكرامة فيهم، وعرفان فضلهم، ولذا شرط «عليه السلام»: أن يكون المال من مصدر لا شبهة فيه، ولا نقص يعتريه، يظهر تميزهم عن غيرهم، ويحفظ لهم عزتهم.

وهذا يؤكد على أن على الحاكم أن يعطي لكل ذي حقٍّ حقَّه، لأن من حقَّق إنجازاً، فإن له الحق برؤية ثمرات إنجازه.. وأن يتم الإعتراف به له، إذ لا يستوي المحسن والمسيء.. في العقل والشرع والدين.

13 ـ وقد تقدم: أن هذا الشرط يدل على أنه «عليه السلام» هو الإمام العادل، فكل ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب يكون له دون سواه.

وهذا الشرط يدل أيضاً على أن الإمام الحسن، وأهل البيت «عليهم السلام» يرفضون أن يكون لمعاوية أي حق في التسلط على الناس، بأي سبب كان، وذلك بالإستناد إلى النصوص القرآنية والنبوية.. وأن هذا التسلط تسلط، وتمرد على الله، وعدوان على أنبيائه وأصفيائه..

14 ـ وقد تقدم: أن اشتراط عدم تسمية معاوية بأمير المؤمنين، وأن لا يقيم عند معاوية شهادة، وأنه ليس له أن يولي أحداً، وغير ذلك مما تقدم.. إنما يمثل انتزاع اعتراف من معاوية: بأنه باغٍ وظالم، متوثب على ما ليس له،

ص15 و (الإسلامية) ج6 ص7 وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج3 ص462 وبحار الأنوار ج93 ص22 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص202.

وأن كل ما صدر، ويصدر عنه في المستقبل في هذا الإتجاه ساقط وباطل، وقد أعطى معاوية هذا الإعتراف بصورة رسمية معلنة للأمة بأسرها، وهو بكامل عقله، وباختياره، وملء إرادته، وحيث لم يكن من موقع الضعف، بل من موقع القوة، بل كان هو الأقوى والأقدر، وقد أعطى هذا التعهد المعلن والمكتوب والمشهود عليه لمن لا يرى من حوله من يعينه، ويشاركه في تصدٍّ مثمر لهذا الخطر الزاحف.. بل إن معظم أصحابه خانوه، ونقضوا عهده، وانقلبوا عليه.

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الإمام «عليه السلام» كان مهتماً في هذه القضية الأكثر حساسية، والأشد خطورة عليه: بأن يستل منها أصولاً ومنطلقات فكرية، وواقعية، يراد لها أن تترجم على صعيد العقيدة والممارسة العملية، لتصبح حججاً دامغة تنسف كل المباني التي علَّق عليها خصوم الحق آمالهم بطمس الحق، وتكريس باطلهم.

وبذلك يظهر: أن الإمام الحسن «عليه السلام» يكون قد شغل معاوية وفريقه بفتات ألقاها إليهم، وسلبهم عنصر البقاء والإستمرار بالتمويه على الناس، وغير ذلك من أساليب..

وبذلك يكون قد أنعش «عليه السلام» دور الفكر والعقل، والحجة والبرهان، واعتمده كأصل أصيل وراسخ في سياساته وسعيه في إقامة صرح الحق والعدل في الأمة، الذي يحفظ لها البقاء والنقاء، والصفاء في التطلعات والآمال، والمناهج والسياسات الصحيحة والواضحة.

وبذلك يتبين: أن الإمام «عليه السلام» يريد أن يؤسس لرفض العشوائية

والإرتجال، والإندفاع الأعمى، والإنقياد للأهواء والعصبيات، والمصالح الضيقة، والأنانيات، ولاعتماد الفكر والمنطق، والعقل، والدين، والشرع الإلهي ضابطاً للحركة، وممسكاً بالقرار، وهادياً ودليلاً ينير الطريق، ليخرج الناس من ظلمات الجهل والضلالات إلى نور الهدايات الربانية..

ولأجل ذلك، ولأن العشوائية والإرتجال تجعل صاحبها لا يستقر على بر، بل هي تزيد الأمور تعقيداً، والبصيرة عمى، والأريب الحاذق حيرة وضياعاً.. ولأن الحجة والبرهان الساطع، والدليل القاطع، والهدى الإلهي، والفطري، والعقلي، هو الذي يجلو العمى، ويوضح السبيل، ويهدي إلى الصراط المستقيم، ويكشف غياهب الظلمات والجهالات..

من أجل ذلك كله نجد: أن القرآن والإسلام قد اعتمده في مختلف الشؤون، وزود به أنبياءه وأوصياءهم، وجعل من مفرادته ووسائله معجزاتهم، وإخباراتهم الغيبية، وكثيراً من تصرفاتهم وأحوالهم، وشؤونهم.

وليكون الدليل والفكر والعلم الصحيح الآتي من الغيب الإلهي على أيدي الأنبياء والأوصياء هو الدليل القاطع للعذر، والحكم العدل، وله القول الفصل، وما هو بالهزل.. وقد قال تبارك وتعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[1]. فعلى الحجة يكون مدار الموقف، وعلى الحقائق التي تكشفها تقوم الحياة السعيدة والحميدة.

15 ـ وإذا رجعنا مرة أخرى إلى الشرط الذي يلزم معاوية باحتمال ما

---

(1) الآية 111 من سورة البقرة.

يكون من هفوات الناس، ونحن نعلم: أن الهفوة قد يكون سببها الغفلة، أو الجهل، أو القصور.. فإن ذلك يعطي: أن مراعات شؤون الخلقة والتكوين، والخضوع للنواميس والسنن، والإعتراف بآثارها، ومجاراتها في أحوالها وأطوارها، وتقدير الأمور بما لها من ظهور، وتمثل على صفحة الواقع، هو الخيار الذي لا بد من اعتماده، من دون محاولة تحطيمه، وإن كان يمكن اعتماد بعض الوسائل لتطوير ما يمكن تطويره، ومن يسير في غير هذا الإتجاه، ويحاول تجاهل السنن المودعة في الكون يكون مصداقاً لقول الشاعر:

ومكلّف الأيام ضد طباعها متطلب في الماء جذوة نار

وقديماً قيل: على قدري غلا قدري..

ولا يبتعد هذا المعنى عن قول النبي «صلى الله عليه وآله»: «إنَّا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»(1).

وقد قال تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾(2). وغير ذلك كثير.

16 ـ ونستفيد من الاشتراط على معاوية أن يترك سب علي «عليه السلام»، ولا يذكره إلا بخير، وأن لا يلعنه في قنوته أموراً عديدة نذكر منها ما يلي:

ألف: إن سياسة الناس بالأحقاد، والتجنيات، مهما كان حجمها، وأياً كان موردها ومجالها مرفوضة جملة وتفصيلاً، ولا تسهم في بناء المجتمع القويم

______

(1) بحار الأنوار ج74 ص140 وج16 ص280 و 281 وج1 ص106 و 85 وتحف العقول ص35 ـ 37 والكافي ج1 ص23 وج8 ص268.

(2) الآية 286 من سورة البقرة.

والسليم، والمتماسك، بل سيكون موبوءاً بئيساً ممزقاً.

ب: لا بد من حفظ المجتمع الإنساني في آدابه العامة، وعدم نشر الملوثات لضمير الناس، وللغة خطابهم، وصك مسامعهم بما يجرح الكرامات، ويشيع المنكرات والقبائح.. فإن تهذيب الكلمة والإرتقاء بالأدب الإجتماعي، والخطاب، والتعبير السليم والقويم، ضرورة لا بد منها، ولا غنى عنها، وهذا الشرط يدلنا على ذلك أيضاً.

ويشهد لذلك: أن علياً «عليه السلام» قد منع أصحابه من سب أهل الشام الذين جاؤا لقتله، وبغوا عليه، وهو إمامهم.. وقتلوا عشرات الألوف، وقال لهم: «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر..»[1].

ج: ضرورة حفظ رموز الأمة، وأئمة الدين، وسحب ذرائع المبطلين، والتصدي لتجنياتهم وعدوانهم، وفضحهم أمام الناس.. وهذا الأمر من الأهمية والخطورة، بحيث جعل الإمام الحسن «عليه السلام» التعهد بعدم

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص185 ومعارج نهج البلاغة ص314 وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج4 ص13 وبحار الأنوار ج32 ص561 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج5 ص27 وج8 ص212 والمعيار والموازنة ص137 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج11 ص21 وراجع ج3 ص181 والتذكرة الحمدونية ج1 ص96 وراجع: صفين للمنقري ص102 ـ 104 والفتوح لابن أعثم ج2 ص448 و 449 و (ط دار الأضواء) ج2 ص543 والأخبار الطوال ص165 وتذكرة الخواص ج1 ص578 وراجع: بحار الأنوار ج32 ص399 والدرجات الرفيعة ص424.

فعله شرطاً لوقف الحرب مع معاوية، ليكون قبوله هذا اعترافاً بالحق، ويكون نقضه بعد ذلك فضيحة له، ومن موجبات سقوط محلِّه في النفوس.

إذ من المعلوم: أن العداوة والبغض لأي شخص كان لا يمنح المبغض الحق في الإنتقام، مهما كان شكل هذا الإنتقام ونوعه.. ولاسيما إذا كان أسلوب الإنتقام يتضمن تسهيل التعدي بهذه الطريقة على الناس، ويبيح لهم نقض الآداب العامة..

وقد رأينا: أن المحارب المشرك مثلاً حتى حين حارب رسول الله «صلى الله عليه وآله» وقتله المسلمون، بادر النبي «صلى الله عليه وآله» إلى المنع من التعدي على جثته، بالتمثيل بها، بهدف التنفير، بإظهار بشاعة منظره.. بالرغم من أن المشركين قد تجاوزا موضوع التمثيل وشق صدر عم النبي «صلى الله عليه وآله»، واستخراج كبده، ومحاولة الأكل منها.. وحمزة، وما أدراك ما حمزة في الطهر، والنبل، والصفاء، والشهامة، وكرم النفس، وسائر صفات الخير، حتى استحق لقب سيد الشهداء من رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه، وفي نفس تلك اللحظة.. ولذا منع النبي «صلى الله عليه وآله» أصحابه في حرب أُحُد نفسها من أن يمثِّلوا بجثث المشركين، وقال: إياكم والمثلة، ولو بالكلب العقور[1].

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص78 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج29 ص128 و (الإسلامية) ج19 ص96 ومستدرك الوسائل ج18 ص256 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص168 و مستدرك سفينة البحار ج9 ص328 ونهج السعادة ج7 ص117 ومجمع الزوائد ج6 ص249 وج9 ص142 والمعجم الكبير

ولأجل هذا وذاك، ولأن السب لا يحق حقاً، ولا يبطل باطلاً، ولا يعدو كونه إسفافاً، ووضاعة، وإشاعة للإبتذال، وسبباً في إثارة الشحناء والبغضاء.. وقد تتفاقم الأمور إلى حد امتشاق السيوف، وورود الحتوف.. إضافة إلى ما لذلك من أوبئة نفسية وروحية، تهدم الشخصية الإنسانية، وتقوِّض صرح الأدب العام، وتيهيئ لسقوط الحرمات، والدخول في المتاهات.

فلأجل ذلك كله.. جاء الشرط الحسني، ليس فقط ليمنع من حدوث هذه الظاهرة، بل ليستبدلها بنقيضها، لاسيما وأن من يطلب التأدب معه هو أقدس الناس، وهو صنو رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولأن من مهمات أئمة الحق إشاعة الخير والصلاح في الأمة، بادر الإمام الحسن إلى الإشتراط على معاوية أن لا يذكر علياً إلا بخير، وفرض عليه التعهد بذلك، فإن ذلك حتى حين ينقضه معاوية، فإن نقضه سيكون وبالاً عليه، كما مرَّ بيانه.

17ـ وقد روي عن الإمام علي «عليه السلام» قوله: نعمتان مجهولتان: الصحة والأمان[1].

ج1 ص100 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج17 ص6 ونصب الراية ج3 ص224 والكامل في التاريخ ج3 ص391 وتنزيه الأنبياء ص218 والمناقب للخوارزمي ص386 وكشف الغمة ج2 ص60 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص623 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص103 وينابيع المودة ج2 ص30 وج3 ص445 وروضة الواعظين ص137 والإختصاص للمفيد ص150 وذخائر العقبى ص116 وبحار الأنوار ج40 ص105 وج42 ص246 و 257 و 288 والغدير ج11 ص61 والرياض النضرة ج3 ص238 وربيع الأبرار ج2 ص94.

(1) شجرة طوبى ج2 ص368.

وقال النبي «صلى الله عليه وآله»: إن الله حرم من المسلم دمه، وماله، وعرضه، وأن يظن به السوء[1].

ولأن موضوع الأمان هو من الأهمية بمكان، فقد أولاه الإمام «عليه السلام» في شروطه أهمية خاصة، وجعله من شروط عقد الهدنة في أكثر من مورد، وأكثر من اتجاه، فشرط «عليه السلام» على معاوية: الأمان لجميع الناس، فقال: وأنَّ الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله: شامهم، وعراقهم، وحجازهم، وتهامهم، ويمنهم، أسودهم، وأحمرهم.

وشرط «عليه السلام» أيضاً أن يؤمن شيعته، وشيعة أبيه، ولا يتعرض لأحد منهم بسوء.

وفي كتاب الشروط المتقدم قال: علي وشيعته آمنون على أنفسهم، وأموالهم، ونسائهم وأولادهم.

وما نريد أن نتوقف عنده هنا:

أولاً: أن الشعور بالأمن حاجة أساسية في حياة البشر، ولا يستقيم لهم حياة بدونه، لأن عدم الأمن يحدّ من نشاط الإنسان، ويحصر اهتماماته بدائرة

(1) كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج1 ص164 وكشف الخفاء ج2 ص292 والجامع لأحكام القرآن ج16 ص332 وتفسير الآلوسي ج26 ص156 والكنى والألقاب ج2 ص53 وطبقات الشافعية الكبرى ج6 ص315 ووفيات الأعيان ج3 ص288 وفوات الوفيات ج2 ص643 ومرآة الجنان ج3 ص135 وحياة الحيوان ج2 ص307 والمجالس والمسيرات ص108 وإحياء علوم الدين ج5 ص175 والمحجة البيضاء ج3 ص325 وج5 ص368.

صغيرة، هي: حفظ نفسه، ومن يلوذ به، ويبحث عن موجبات الأمان في كل اتجاه، ويحصر نشاطاته في مجلات ضيِّقة، ويسلب منه طمأنينته للمستقبل.. ويحد من طموحه، ومن رغبته في التخطيط للمدايات البعيدة والواسعة، والإكتفاء بالميسور والحاضر، ويصرف كل همه لسد الثغرات، والتقوقع في زوايا الخمول، والإستئسار للخوف والوجل، وتصبح حياته كلها كسلاً بكسل، وفشلاً بفشل.

وبذلك تتهاوى بنى الحياة الرغيدة والسعيدة واحدة تلو الأخرى، كما أن ذلك يصرفه عن الإهتمام بأسرته في سائر مجالات الرعاية، وعن التفاعل مع محيطه، ويهيمن عليه الشعور بالإحباط، وقد يصل إلى حدِّ اليأس القاتل، وينقم حتى على نفسه وأهله، وعلى كل من يراه.

وتنشأ لديه العاهات النفسية، والروحية، ويجتاح الإعتلال والإختلال جميع مفاصل حياته، وكل مكنوناته، وتنزل عليه المصائب من كل جهة وجانب، ويزداد ضعفاً وضموراً، وتضاؤلاً وخمولاً إلى أن يقضي الله فيه بأمره.

ثانياً: إن الأمور الأربعة التي اشترطها الإمام الحسن «عليه السلام»، وهي: الأمن على النفس، والمال، والعرض، والولد هي الأساس والعمدة في ذلك كله، وهي المجالات الأكثر حساسية.. ويكون الخوف فيها أشد وطأة على روح الإنسان من أي شيء آخر..

وقد يحصل الأمن على النفس، ويكون أمن الأولاد مهدداً، وقد يكون الأمر بالعكس.. وهكذا الحال بالنسبة للعرض والمال.

والأمر الأول منها: هو الأمن على النفس، وقد حقن الله تعالى الدماء

وقال: ﴿**مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا**﴾(1).

ويلحق بالأمن على الدم موضوع الأمن لشخصيته الإنسانية، فإن هدمها، وتقويضها يساوي أكل لحم الأخ ميتاً، قال تعالى: ﴿**لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ**﴾(2).

وقال سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾(3).

الأمر الثاني: الأمن على الأموال، فقد روي عن النبي «صلى الله عليه وآله»: المؤمن حرام كله، عرضه وماله ودمه(4).

ورووا عنه «صلى الله عليه وآله» قوله عن المؤمن: حرمة ماله كحرمة دمه(1).

وعن الإمام الصادق «عليه السلام» أيضاً: من قتل دون ماله فهو شهيد(2).

---

(1) الآية 32 من سورة المائدة.

(2) الآية 11 من سورة الحجرات.

(3) الآية 12 من سورة الحجرات.

(4) المؤمن للكوفي ص72 وتحف العقول ص57 ومستدرك الوسائل ج9 ص136 وج18 ص209 ومشكاة الأنوار ص189 و 334 بحار الأنوار وج74 ص160 و 133 وج72 ص160 ومستدرك سفينة البحار ج9 ص476 وألف حديث في المؤمن ص170 و 203 وج75 ص50 ومرآة العقول ج11 ص6.

(1) بحار الأنوار ج74 ص33 وج75 ص50 وج72 ص160.

(2) الكافي ج5 ص52 وقاموس الرجال ج425 و 426 عنه، والخصال ص607 ودعائم الإسلام ج1 ص398 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص49 و 122

والمال يعطي النفس طمأنينة وسكينة، وقد كان سلمان «رحمه الله» يدَّخر قوت سنته، ويقول: إن النفس قد تلتاث على صاحبها إذا لم يكن لها من العيش ما تعتمد عليه، فإذا أحرزت معيشتها اطمأنت[1].

وفي حديث آخر: إن النفس إذا أحرزت رزقها اطمأنت وتفرغت للعبادة، وأيس منها الوسواس[2].

والتياث النفس على صاحبها يدعوها إلى صرفه عن أموره الأساسية، وتسخيره إياه في طلب رزقها إلى أن تحصل عليه، من حلال أو حرام.

الأمر الثالث: الأمن على الأعراض، فقد روي: أن من مات دون عرضه فهو شهيد[1]، والخوف على العرض خوف على الشرف، والعزة والكرامة، والكيان والوجود، والمساس بالعرض يهدم سعادة الإنسان، ويؤذيه في روحه،

وج28 ص383 و (الإسلامية) ج11 ص35 وج18 ص589 وبحار الأنوار ج10 ص226 و 355 و 364 وج76 ص195 وج97 ص23 والفصول المهمة للحر العاملي ج2 ص211 ومصادر كثيرة **أخرى**.

(1) الكافي ج5 ص68 وج5 ص89 وتحف العقول ص351 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج17 ص435 و (الإسلامية) ج12 ص320 ـ 321 وبحار الأنوار ج22 ص381 وج47 ص235 وج67 ص125 ـ 126 ومرآة العقول ج19 ص9 ـ 10 و 39 ونفس الرحمن ص516.

(2) المعجم الكبير ج6 ص219 ومجمع الزوائد ج5 ص35 والعلل لابن حنبل ص402 وحلية الأولياء ج1 ص207 والإمامة وأهل البيت (لبيومي مهران) ج1 ص31.

(1) راجع: الكافي ج5 ص52 وتهذيب الأحكام ج6 ص167 وسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص121 و (الإسلامية) ج11 ص92 ومرآة العقول ج18 ص394.

وفي كل وجوده.. وهو جرح لا يندمل بطول الزمن.

الأمر الرابع: الأمن على الأولاد الذين يرى فيهم الإنسان امتداداً لوجوده، وهم مستقبله، وهم أعوانه وأنصاره، ويرى فيهم عزته وقوته، وهم روحه التي بين جنبيه، فالخوف عليهم خوف على ذلك كله..

والأمن في هذه الأمور الأربعة هو الذي يطلق آمال الإنسان، ويدفعه لاقتحام الصعاب، والعمل على قهرها، وتذليلها، وهو الذي يمنح السكينة والرضا، ويعطي للحياة بهجة، ورونقاً، وللسعادة معناها، وللحياة مغزاها.

ولذلك فرض الإمام الحسن «عليه السلام» هذا الشرط المهم جداً على معاوية، ليصبح أي عبث من معاوية بأمن أي كان من الناس مقروءاً ومفهوماً، ويعرف الناس عواقبه وآثاره التدميرية على حياتهم، وسعادتهم، ومستقبلهم.

ولا تختص الحاجة للأمن في هذه المجالات كلها بشيعة أهل البيت، بل هو حاجة لجميع البشر، ولكن بما أن معاوية سوف يصب كل اهتمامه على إيذاء شيعة علي «عليه السلام» في هذه المجالات الأربعة بكل ما أوتي من قوة وحول، فإنه «عليه السلام» أراد للناس أن يلتفتوا إلى هذا الأمر، وأن يعرفوا أن كل واحد منهم قد يكون من ضحايا هذه السياسة، ويمكن أن يزيد هذا الأمر وضوحاً، إذا رأوا هذا الأمر فاشياً في البلاد والعباد، ولو بصورة أقل أحياناً لأسباب رادعة، ليكونوا على حذر من الإنسياق مع المظاهر الخداعة، والألوان اللماعة، مع الغفلة عن واقع الأمور الذي ينذر بالويل والثبور.

18ـ يُلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» حين اشترط على معاوية أن يلتزم بأمن الناس حيث كانوا من أرض الله: شامهم وعراقهم، وحجازهم، وتهامهم ويمنهم، أسودهم، وأحمرهم.. قد أشار في كلماته القليلة هذه إلى أمور عديدة

وحساسة فيما يرتبط بحياة البشر، فلاحظ على سبيل المثال:

ألف: قوله: الناس آمنون، ولم يقل: المسلمون أو المؤمنون، أو أيَّة كلمة أخرى يمكن أن تستثني فئة غير من حكم الله بلزوم عقوبته، كالمفسد في الأرض، ومرتكبي الجرائم.

ب: إنه عبر بصيغة اسم الفاعل والجملة الإسمية، فقال: «الناس آمنون»، ليدل على أن الأمن ثابت لهم في أنفسهم، وبصورة طبيعية، وليس منحة من أحد، لا معاوية ولا غيره.. فليس لأحد أن يمنَّ عليهم بما هو حقهم الطبيعي الذي أراده الله تعالى لهم.

ج: وهذه الجملة الإسمية تدلّ على ثبات وبقاء ودوام هذا الأمن لهم، وأنه غير قابل للنقض أو للإستبدال، إلا على سبيل التجني والبغي عليهم، فسلب الأمن العام لا يمكن أن يخرج عن دائرة الظلم الذي لا تنسلخ عنه صفة القبح، إلا إذا خرج عن كونه ظلماً، وبغياً، ليصبح عدلاً وإنصافاً ورحمة.

د: والإستفادة من صيغة اسم الفاعل في كلمة «آمنون» يدل على أن هذا الأمن ثابت لهم فعلاً، ومستمر إلى المستقبل، فليس فيه استثناء أو محدودية، أو قصور عن الشمول لجميع الأحوال والأزمان والأمكنة التي هم فيها.. وأكد ذلك بقوله: «حيث كانوا في أرض الله».

هـ: يلاحظ: أنه «عليه السلام» لم يكتف بقوله: «حيث كانوا»، لكي لا يتم اللعب على الألفاظ بادِّعاء أن الكلام عن خصوص أهل العراق، لأنهم أناس كانت لهم مشكلة مع هذا أو ذاك، وأراد الإمام الحسن «عليه السلام» أن يضمن لهم السلامة من تبعاتها.

بل الحديث عمَّن لديه مشكلة، وغيره ممن يعيش على وجه الأرض.

وحيث إنه قد يتم التحايل على هذا التعبير بزعم أن المقصود: هم الذين في أرض بلاد المسلمين. أما غيرهم من غير المسلمين، أو من المسلمين أيضاً.. فلا مسؤولية ولا سلطة للمسلمين عليه، لأنه تابع لحكام لا يعتنقون الإسلام، ولا يعترفون ولا يدينون به، فأكَّد «عليه السلام» بإضافة كلمة «الأرض» إلى لفظ الجلالة، ليدل على أن الأرض ليست ملكاً لأحد، لا للحاكم ولا لغيره، مسلماً كان أو غير مسلم، بل الأرض لله تعالى، والناس عباده.. ولا بد من توفير الأمن لعباده في أرضه وبلاده.

وقد جعل لهم هذا الحق ليستفيدوا منه في بناء حياتهم، والتخطيط لمستقبلهم، وهو منحة إلهية لعباده غير قابل للتلاعب به، ولا يمكن جعله في متناول الأيدي، ولاسيما إذا كانت الأهواء هي التي تحركها، والعصبيات هي التي تتحكم فيها.

19ـ ثم ألقى «عليه السلام» الضوء على أصل آخر، لا بد من مراعاته لتستقيم حياة الناس في الخط الصحيح، وهو: أن أهل الباطل، والمتسلطين على الناس بغير حق قد يوهمون أنفسهم، أو يحاولون إيهام الآخرين: بأن العداوة التي تبلغ حد الدخول في الحروب المدمرة والمزهقة للأرواح، تسلب من المحارب حقه بالأمن، والسلام.

فجاء الرد الصريح والصحيح مسبقاً من الإمام الحسن «عليه السلام» حين شرط على معاوية: أن يكون أعداؤه «عليه السلام»، وأعداء أبيه الذين حاربوا علياً، وهو الإمام المنصوب من قِبل الله، وسعوا في قتله مع أهل بيته وشيعته، بغياً وعدواناً منهم، هم أول من يستفيد من هذا الأمن، ولذا بدأ «عليه السلام» بتقرير الأمن لأهل الشام، فقال: «في شامهم»، ثم ثنَّى بغيرهم

من أهل العراق والحجاز وغيرهم.

وقد تقدم: أن نظام العقوبات قد وضع لحفظ الأمن للناس.. العدو والصديق، لا لتقويض الأمن، ونشر الخوف والعنف. ولهذا النظام شروط، وضوابط يكون المرور بها هو السبيل للوصول إليه، وهو يقوم على أساس التعامل مع كل شخص على حدة، فإن خاف الشخص، فإنما يخاف من جرمه، فإن كل نفس بما كسبت رهينة.

فلا توجد عقوبات جماعية وشاملة، لأن ذلك ينقلب من عقوبة على الجريمة ليصبح عقوبة على الرأي، وعلى ما تكنه الصدور، ويجول في الضمائر ولا تشرع العقوبة عليه على الرأي والنوايا، إلا إذا أصبحت فعلاً يلحق ضرراً في الدين، أو في الناس، في أخلاقهم، أو في مختلف شؤون حياتهم.

20 ـ ثم إنه «عليه السلام» ألزم معاوية بالتعهد بعدم الإعتداء على الأسود والأحمر، انطلاقاً من حالة انحرافية غذَّتها الأنانية، والشعور بالتميز والإستعلاء البغيض على الآخرين، ويشيع هذا الشعور الإستعلائي، ويكثر ليشمل الكثير من الناس حين يواجهون من يفقد بعض الميزات في شكله الظاهري، كأن يلتقي الأبيض بالأسود، أو بالأحمر والتام الخلقة الجسدية بناقصها، والجميل الصورة بالدميم، والذكي بالغبي، وما إلى ذلك.

وقد يتعاظم هذا الشعور لدى بعض الفئات إلى حدّ ادِّعاء أنهم شعب الله المختار، ويحاولون التنظير لمقولاتهم هذه، حتى بادِّعاء: أن غيرهم مخلوق من نطفة الفرس على صورة البشر، لكي لا يستوحش اليهودي من خدمتهم إذا كانوا على غير صورة البشر.

وذلك بهدف حرمان أولئك الناس من الحقوق التي جعلها الله تعالى لهم. وإنما عليهم واجب الخدمة لشعب الله المختار، وهم اليهود.

وهذه النظرة المستندة إلى تلك المشاعر الردية، تستتبع سلوكاً، وممارسة غير سليمة من الأخطاء، ولا نقية من الشوائب.. وهذا السلوك ينتج الكراهية، التي تؤدي إلى تفسخ المجتمع وتدابره، وجفاف روافد مشاعر الأخوة والنبل، والعطف والرحمة، والشعور بقيمة المعاني والخصائص الإنسانية، لتحل محلها القشور والوهميات، من الأشكال، والألوان، والأحجام، والمظاهر، وهي ظاهرة خطيرة، ولا بد من استئصالها واستبدالها بما هو جميل وأصيل من السمات والصفات، كالصفاء، والطهر، والتقوى، والخلق الكريم. ولذلك فرض «عليه السلام» على معاوية في عقد الهدنة أن يساوي بين الناس كلهم في الأمن، أسودهم وأحمرهم.

21 ـ وآخر ما نذكره هنا: هو اشتراطه «عليه السلام» على معاوية: أن لا يطالب أحداً من أهل المدينة، والعراق، والحجاز بشيء مما كان في أيام أبيه.

وهذا الشرط يبتني على أمرين، كلاهما مهم، وهما:

الأول: إن أي موقف يرتبط بالآخرين يجب أن لا ينطلق من حنايا البغض والكراهية والحقد، بل من معطيات واقعية قادرة على حماية الموقف المتخذ.

الثاني: إن من يدافع عن الحق وعن أهل الحق بالوسائل الصحيحة والمشروعة تجب حمايته من كل الناس، وعلى رأسهم الإمام «عليه السلام»، ويجب التصدي لمن يلاحقه، والذي تجب ملاحقته ومحاسبته هو من حاد عن الحق، وظلم أهله، وأن تكون عقوبته بمقدار ما أساء واقترف.

الفصل الرابع

خطب الإمام: مواقف رائدة..

خطب الحسن × في مناسبة الهدنة:

1 ـ ولما تمَّ الصلح وأبرم، التمس معاوية من الحسن أن يتكلم بجمع من الناس، ويعلمهم: أنه قد بايع معاوية، وسلَّم الأمر إليه..

فخطب وقد حشد الناس، خطبة، حمد الله تعالى، وصلَّى على نبيه «صلى الله عليه وآله» فيها، وقال:

أيها الناس، إن أكيس الكيس التقى، وأحمق الحمق الفجور..

وإنكم لو طلبتم بين جابلق وجابرس رجلاً جدّه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما وجدتموه غيري وغير أخي الحسين..

وقد علمتم أن الله هداكم بجدي محمد، فأنقذكم به من الضلالة، ورفعكم به من الجهالة، وأعزكم بعد الذلة، وكثركم بعد القلة..

وإن معاوية نازعني حقاً هو لي دونه، فنظرت لصلاح الأمة، وقطع الفتنة.

وقد كنتم بايعتموني على أن تسالموا من سالمت، وتحاربوا من حاربت، فرأيت أن أسالم معاوية وأضع الحرب بيني وبينه، وقد بايعته، ورأيت أن حقن الدماء خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم وبقاءكم، ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾»[1].

---

(1) كشف الغمة ج2 ص393 و (ط دار الأضواء) ج2 ص192 ـ 193 والعوالم ج16

2 ـ عن سليم بن قيس، قال:

قام الحسن بن علي بن أبي طالب «عليه السلام» على المنبر ـ حين اجتمع مع معاوية ـ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أيها الناس، إن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلاً، ولم أر نفسي لها أهلاً، وكذب معاوية. أنا أولى الناس بالناس في كتاب الله وعلى لسان نبي الله.

فأقسم بالله، لو أن الناس بايعوني وأطاعوني ونصروني لأعطتهم السماء قطرها والأرض بركتها، ولما طمعت فيها يا معاوية.

وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «ما ولت أمة أمرها رجلاً قط وفيهم من هو أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتى يرجعوا إلى ملة عبدة العجل».

وقد ترك بنو إسرائيل هارون، واعتكفوا على العجل، وهم يعلمون: أن هارون خليفة موسى.

وقد تركت الأمة علياً، وقد سمعوا رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول لعلي «عليه السلام»: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير النبوة، فلا نبي بعدي».

وقد هرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قومه وهو يدعوهم إلى الله

ص173 وبحار الأنوار ج44 ص65 و 66 وعن مطالب السؤول ج2 ص16 و 17 وترجمة الإمام الحسين من كتاب أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ص43 والفتوح لابن أعثم ج4 ص293.

حتى فر إلى الغار، ولو وجد عليهم أعواناً ما هرب منهم.

ولو وجدت أعواناً ما بايعتك يا معاوية.

وقد جعل الله هارون في سعة حين استضعفوه، وكادوا يقتلونه، ولم يجد عليهم أعواناً، وقد جعل الله النبي في سعة حين فرَّ من قومه لما لم يجد أعواناً عليهم. وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة، وبايعت غيرنا، ولم نجد أعواناً. وإنما هي السنن والأمثال يتبع بعضها بعضاً.

أيها الناس، إنكم لو التمستم فيما بين المشرق والمغرب لم تجدوا رجلاً من ولد النبي غيري وغير أخي(1).

3 ـ وعن الشعبي قال: شهدت الحسن بن علي «عليهما السلام» حين صالح معاوية بالنخيلة، فقال له معاوية: قم فأخبر الناس: أنك تركت هذا الأمر، وسلَّمته إليَّ..

فقام الحسن «عليه السلام»، فحمد الله وأثنى عليه، وقال:

أما بعد، فإن أكيس الكيس التقى، وأحمق الحمق الفجور، وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية، إما أن يكون حق امرئ، فهو أحق به مني، وإما أن يكون حقاً لي، فقد تركته إرادة إصلاح الأمة، وحقن دمائها، ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾..

قال الأربلي:

---

(1) العوالم ج16 ص177 والإحتجاج ج2 ص8 وبحار الأنوار ج44 ص22 و 23 و 19 وج52 ص279 والدر النظيم ص500 والعدد القوية ص51.

قلت: لا تظن الحسن «عليه السلام» تردد شاكاً في نفسه، ومخالفاً لاعتقاده ومذهبه.. لا والله، ولكنه جرى على لغة القرآن المجيد في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[1]، وعلى ما قال جده «صلى الله عليه وآله» لأحد أصحابه: أحدنا فرعون هذه الأمة[2].

4 ـ عن جماعة، عن أبي المفضل، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن أبيه، عن عمار أبي اليقظان، عن أبي عمر زاذان قال: لما وادع الحسن بن علي «عليهما السلام» معاوية، صعد معاوية المنبر، وجمع الناس فخطبهم وقال:

إن الحسن بن علي رآني للخلافة أهلاً، ولم ير نفسه لها أهلاً، وكان الحسن «عليه السلام» أسفل منه بمرقاة.

فلما فرغ من كلامه قام الحسن «عليه السلام»، فحمد الله تعالى بما هو أهله، ثم ذكر المباهلة، فقال: فجاء رسول الله «صلى الله عليه وآله» من الأنفس بأبي، ومن الأبناء بي وبأخي، ومن النساء بأمي، وكنا أهله ونحن آله، وهو منا ونحن منه.

ولما نزلت آية التطهير جمعنا رسول الله «صلى الله عليه وآله» في كساء لأم سلمة «رضي الله عنها» خيبري، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي،

---

(1) الآية 24 من سورة سبأ.

(2) كشف الغمة ج2 ص382 و (ط دار الأضواء) ج2 ص189 عن حلية الأولياء ج2 ص37 وبحار الأنوار ج44 ص62 و 30 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص68 عن الشعبي، وأنساب الأشراف (ترجمة الإمام الحسن بتحقيق المحمودي) ص43.

فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، فلم يكن أحد في الكساء غيري وأخي وأبي وأمي.

ولم يكن أحد تصيبه جنابة في المسجد ويولد فيه إلا النبي «صلى الله عليه وآله» وأبي تكرمة من الله لنا، وتفضيلاً منه لنا.

وقد رأيتم مكان منزلنا من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وأمر بسد الأبواب فسدها وترك بابنا، فقيل له في ذلك، فقال: أما إني لم أسدها وأفتح بابه، ولكن الله عز وجل أمرني أن أسدها وأفتح بابه.

وإن معاوية زعم لكم: أني رأيته للخلافة أهلاً، ولم أرَ نفسي لها أهلاً، فكذب معاوية، نحن أولى بالناس في كتاب الله عز وجل وعلى لسان نبيه «صلى الله عليه وآله».

ولم نزل أهل البيت مظلومين، منذ قبض الله نبيه «صلى الله عليه وآله»، فالله بيننا وبين من ظلمنا حقنا، وتوثب على رقابنا، وحمل الناس علينا، ومنعنا سهمنا من الفيء، ومنع أمنا ما جعل لها رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وأقسم بالله، لو أن الناس بايعوا أبي حين فارقهم رسول الله «صلى الله عليه وآله» لأعطتهم السماء قطرها، والأرض بركتها، وما طمعت فيها يا معاوية،

فلما خرجت من معدنها تنازعتها قريش بينها، فطمعت فيها الطلقاء، وأبناء الطلقاء: أنت وأصحابك.

وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما ولَّت أمة أمرها رجلاً، وفيهم من هو أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا.

فقد تركت بنو إسرائيل هارون، وهم يعلمون: أنه خليفة موسى فيهم

واتبعوا السامري، وقد تركت هذه الأمة أبي وبايعوا غيره، وقد سمعوا رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا النبوة»، وقد رأوا رسول الله «صلى الله عليه وآله» نصب أبي يوم غدير خم، وأمرهم أن يبلغ الشاهد منهم الغائب.

وقد هرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قومه، وهو يدعوهم إلى الله تعالى حتى دخل الغار، ولو وجد أعواناً ما هرب، وقد كفَّ أبي يده حين ناشدهم، واستغاث فلم يغث.

فجعل الله هارون في سعة حين استضعفوه وكادوا يقتلونه، وجعل الله النبي «صلى الله عليه وآله» في سعة حين دخل الغار ولم يجد أعواناً، وكذلك أبي وأنا في سعة من الله حين خذلتنا هذه الأمة، وبايعوك يا معاوية، وإنما هي السنن والأمثال، يتبع بعضها بعضاً.

أيها الناس، إنكم لو التمستم فيما بين المشرق والمغرب أن تجدوا رجلاً ولده نبي غيري وأخي لم تجدوا، وإنِّي قد بايعت هذا، ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾»(1).

وقفات مع ما تقدم:

ولنا مع الخطب المتقدمة وقفات عديدة، بالرغم من أننا تحدثنا عن العديد من فقراتها في الفصول المتقدمة بما وفقنا الله تعالى إليه، ولم يكن هدفنا

---

(1) العوالم ج16 ص144 ـ 145 والأمالي للطوسي ج2 ص171 وبحار الأنوار ج44 ص62.

التوسع في البحث فيها لسببين:

أولهما: أننا لا نرى في أنفسنا الأهلية للوقوف على دقائقها وحقائقها.

الثاني: أننا لم نرد إرهاق القارئ الكريم، ولا أن نستأثر بوقته وجهده بما قد لا يرى فيه ما ينقع الغلة، ويبلُّ الصدى.

كما أننا في وقفاتنا هذه نعد القارئ الكريم بمراعاة الإختصار قدر الإمكان مع الإقتصار على ما هو ضروري من البيانات والإيضاحات لبعض الموارد، فنقول:

لماذا تعددت خطب الإمام؟!:

إن أول ما يواجهنا في هذه الخطب هو السؤال عن سبب تعددها، وتعدد مضامينها من خطبة لأخرى، فهل يعقل أن يخطب إنسان ثلاث أو أربع مرات في مناسبة واحدة هي عقد هدنة مع باغ عليه؟!

ونجيب:

أولاً: بأن العهد قد كتب والتزم به معاوية، وحلف الأيمان المغلظة على الوفاء به في حضور ممثلين عن الإمام الحسن «عليه السلام» الذي كان غائباً، فقد كان في الكوفة، وادعى بعضهم: أنه كان في المدائن[1]. وكان معاوية في مسكن التي تبعد عن الكوفة والمدائن عشرات الفراسخ..

وبعد إبرام العقد قدم معاوية إلى الكوفة، واجتمع بالإمام الحسن «عليه السلام» أكثر من مرة، وكان لمعاوية مضائق شتى يبحث لها عن متنفس من

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج14 ص92 وسير أعلام النبلاء ج3 ص264.

خلال الإمام الحسن «عليه السلام» في ظل عقد الهدنة بالذات.. فكان يحاول في اجتماعاته به «عليه السلام»: أن يستخرج منه ما يمكن أن يحقق له أغراضه المشار إليها، والتي تجدها مسجلة في كلماته هو، ومفندة بالحجة والدليل في خطب الإمام..

وهذا يفسر لنا تعدد طلب معاوية من الإمام الحسن «عليه السلام»: أن يخطب في المناسبات المختلفة.

ثانياً: لقد صرحت النصوص التي حملت لنا الخطب الحسنية المباركة: أن منها ما حصل في النخيلة قرب الكوفة، ومنها ما حصل في الكوفة نفسها.

فرواية الشعبي لإحدى الخطب تصرح: بأنها كانت في النخيلة، وهي نفس الرواية التي ذكرها في الفتوح وأنساب الأشراف وغيرهما، وهي المتقدمة برقم [3].

وقد كان الغرض من هذه الخطبة إحراج الإمام الحسن أمام الناس، فمعاوية كان يظن: أن تبرير عقد الهدنة معه سيكون صعباً على الإمام «عليه السلام»، ولعله كان يتوقع منه أن يحصر، ويرتبك، ولكن ذلك لم يحصل.

والظاهر: أن هذه الخطبة قد حصلت في أول لقاء له به بعد عقد الهدنة.

أما رواية سليم، ورواية أبي عمر زاذان فهما أيضاً رواية واحدة، وقد صرحت رواية زاذان: بأن معاوية خطب أولاً، وزعم: أن الإمام الحسن رآه أهلاً للخلافة، ولم ير نفسه أهلاً..

فلما فرغ معاوية من كلامه بادر الإمام الحسن للرد عليه ـ وليس في الرواية أن معاوية طلب منه أن يخطب ـ وقد فند «عليه السلام» كلامه، وصرح

بتكذيبه كما رأينا..

فهما خطبتان اختلفت مناسبتاهما.

هل بايع الحسنان؟!:

وقد تقدم في الرواية الأولى: أن الإمام الحسن قال: «رأيت أن أسالم معاوية، وأضع الحرب بيني وبينه، وقد بايعته».

وقال في الرواية المتقدمة برقم [2]: «ولو وجدت أعواناً ما بايعتك يا معاوية».

ونقول:

قد ذكرنا فيما سبق: أن حديث البيعة من الحسنين «عليهما السلام» لمعاوية لا يمكن قبوله لسببين:

أولهما: أن ما حصل بين الإمام الحسن وبين معاوية ليس صلحاً، وإنما هو عقد متاركة، ورجوع من الحرب إلى الهدنة، ولذا قال «عليه السلام»: «رأيت أن أسالم معاوية، وأضع الحرب بيني وبينه».

والهدنة هي مجرد اتفاق قد تقع المصافقة عليه للتنويه بتمامه وإبرامه، وليس عقد بيعة.

وفي رواية عن الإمام الحسن «عليه السلام»: أعطيناه صفقتنا، ولكن ابن عساكر يبدل كلمة «صفقتنا» بكلمة «بيعتنا»(1).

فالحديث عن البيعة في هذين الموردين، ربما كان مدسوساً لحاجة في

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج14 ص100.

نفس من فعل ذلك لا تخفى.

الثاني: تقدم: أن معاوية أراد أخذ البيعة من الإمام الحسين «عليه السلام»، فنهاه الإمام الحسن «عليه السلام» عن إكراهه عليها، لأنه لا يبايع أبداً أو يقتل، ولن يقتل حتى يقتل أهل بيته، ولن يقتل أهل بيته حتى يقتل أهل الشام.

ويبدو لنا: أن سبب ذلك: هو أن الإمام الحسين «عليه السلام» يرى معاوية خارجاً عن الإسلام، بدليل: أن معاوية قال للحسين بن علي: يا أبا عبد الله، علمت أنَّا قتلنا شيعة أبيك، فحنطناهم، وكفنَّاهم، وصلينا عليهم، ودفناهم؟!

فقال الحسين: حجرك، ورب الكعبة، لكنا والله إن قتلنا شيعتك ما كفناهم، ولا حنطناهم، ولا صلينا عليهم، ولا دفناهم[1].

التلاعب في رواية الشعبي:

ومقارنة رواية الشعبي بالرواية الأخرى لخطبته «عليه السلام» حين طلب منه معاوية بالنخيلة: أن يخبر الناس بعقد الهدنة، توضح: أن رواية الشعبي قد تعرضت للتلاعب، إما من قبل الشعبي نفسه، أو من قبل أتباع النهج الأموي، بهدف التشكيك في حق أهل البيت في الخلافة على لسان سيد أهل البيت «عليهم السلام» وخليفة النبي وعلي، حيث إنها تفيد: أنه «عليه السلام» لا يعرف إن كان له حق في الخلافة، أو ليس له حق فيها.. وبذلك يسقطون كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن أن الحسنين إمامان قاما أو قعدا

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص231.

عن الإعتبار، ويصبح مجرد كلام في الهواء لا قيمة له، ولا يعول عليه.

مع أن الرواية الأخرى لنص نفس هذه الخطبة قد حفلت بالإستدلالات المتعددة على أن هذا الأمر له «عليه السلام»، فهو يقول: إن معاوية نازعني حقاً هو لي دونه. وأنه إنما سالم معاوية ووضع الحرب بينه وبينه، لأنه أراد للناس البقاء، لأن بغي معاوية كان سينتهي بهلاكهم.

وهذا يعني: أن معاوية كان ظالماً وباغياً على صاحب الحق، ولم يكن يهمه حقن الدماء، ودرء الفتنة.

وهذا هو ما تدل عليه عشرات، إن لم يكن مئات النصوص الواردة عن أهل البيت «عليهم السلام» والمؤيدة بالإخبارات الغيبية عن الناكثين والقاسطين، والبغاة، وعن عداوات أعدائهم وظلمهم لهم، وبغيهم عليهم، وأفاعيلهم بهم بما لا مزيد عليه.

رواية الأمالي وسليم:

وقد علمنا: أن الخطبة التي رد فيها «عليه السلام» مزاعم معاوية حول أهليته للخلافة، وعدم أهلية الإمام الحسن «عليه السلام» قد رويت بنحوين:

أحدهما: عن زاذان.

والآخر: عن سليم بن قيس.

ورواية سليم قد جاءت مختصرة بالنسبة لرواية زاذان.. وقد اقتصرت رواية سليم تقريباً على الجانب الذي يخص الإمام الحسن «عليه السلام»، ولم تذكر ما يخص علياً وأهل البيت، وموقعهم من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وما خصهم الله به من الكرامات والمقامات..

فقد ذكر «عليه السلام» في خطبته هذه أموراً نذكر منها:

1 ـ حديث المباهلة.. وأنه وأمه وأخاه هم أهل النبي وآله، وأنهم من النبي «صلى الله عليه وآله»، والنبي منهم، وكل من عداهم، بما في ذلك معاوية ليسوا من النبي، ولا النبي منهم، ولا هم من أهله، ولا من آله..

وحيث إنه لم يكن لدى أحد من أهل بيته وآله «صلى الله عليه وآله» أي قصور في ميزاته وملكاته، وسائر خصائصه، بل هم الأكمل والأفضل والأمثل بين الخلق أجمعين، فمن الطبيعي: أن لا يتقدم عليهم أحد، إلا إن كان مستكبراً وظالماً، وباغياً.

ويلاحظ: أنه ذكر الآل والأهل معاً هنا، ولعل الفرق بينهما: أن الأهل قد ينصرف إلى خاصة الرجل، ممن يكون مسؤولاً عن شؤونهم، كالبنت والابن والزوجة التي تأتي في مرتبة متأخرة عن البنت، لأنها قد تبين بالطلاق.

أما الآل، فهم الذين يختصون بالرجل لخصوصية أخرى فيه تقتضي ذلك، كالشرف والكرامة من خلال كونهم في محيط النبوة.. ولذا لا يقال كلمة آل لمن لا مقام ولا شرف له.. ولأجل ذلك كان علي من آل البيت «عليهم السلام»، ولم يكن العباس، ولا أبناؤه منهم.

ومن يعيش في بيت النبوة، ويتربى في بيت الطهارة، ويتلقى معارفه وعلومه من مصدر الوحي يكون أهلاً لكل خير، وجديراً بكل مقام.

وهذا يكذب ما زعمه معاوية من أهليته لمقام الخلافة دون الإمام الحسن «عليه السلام»، وقد كذب في نسبة هذا الزعم إلى الإمام الحسن. ونفس هذا الكذب منه يسقطه عن الأهلية لما زعمه لنفسه.

2 ـ ثم استدل «عليه السلام» بآية التطهير، ومن حكم عالم الغيب والشهادة بطهارته من الرجس بكل أنواعه ومراتبه، وجعل ذلك آية تتلى إلى يوم القيامة، هل يستوي هو ومن هو غارق في المآثم، والجرائم، وهو متجبر وباغ ظالم؟!

3 ـ إن من يكرمه الله تعالى ويتولى هو إظهار فضله على سائر الناس بما جعله تعالى له من أحكام فيما يرتبط بالمسجد والجنابة فيه، ويجعل منزله في جملة منازل رسول الله، ويأمر الله بسد أبواب بيوت الصحابة الشارعة في المسجد، ويأمر بفتح بابه لا يمكن أن يقاس هو وأولاده الذين تشارك مع رسول الله في تربيتهم بالطلقاء وأبنائهم ومرتكبي الجرائم والعظائم.

4 ـ ثم أعلن «عليه السلام»: أن معاوية كاذب فيما زعمه، وما نسبه للإمام الحسن «عليه السلام»، والكاذب ليس أهلاً لخلافة ولا حتى لإمامة جماعة في صلاة.

5 ـ ثم ذكر «عليه السلام»: أن أولوية أهل البيت «عليهم السلام» بالناس ليس بلا أساس، ومجرد ادِّعاء فارغ لا يستند إلى دليل سوى القهر والقوة الغاشمة على قاعدة:

ودعوى القوي كدعوى السباع　　　من الناب والظفر برهانها

بل هي مستند إلى جعل قرار إلهي مسجل في القرآن الكريم، ومصرح به على لسان النبي الكريم.

ويكفي هنا قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ**

﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾(1). وآيات يوم الغدير، وقوله تعالى: **﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾**(2). وآيات كثيرة أخرى..

6 ـ ثم أشار «عليه السلام» إلى بغي معاوية وغيره على أهل البيت، وظلمهم حقهم، وتوثبهم على رقابهم، وحمل الناس عليهم، ومنعهم سهمهم من الفيء، وغصب فاطمة «عليها السلام» فدكاً.. فإن هذا كله يدل على أن جميع من فعل شيئاً من ذلك لم يكونوا أهلاً لما يدعونه، بل هم غاصبون متغلبون ظالمون.

7 ـ بيَّن «عليه السلام»: أن عدم استقامة الأمر لهم كان لسببين:

أولهما: بغي الطامعين والطامحين وظلمهم لهم، وتوثبهم عليهم.

الثاني: أن الناس رغبوا بالدنيا، وراقهم زبرجها، فانصرفوا عنهم إلى معونة الغاصبين والظالمين، ولكن الناس قد أخطأوا حظهم، ولم يصيبوا ما أملوا، وكان خطؤهم فادحاً وفاضحاً، وواضحاً.. فإنهم لو بايعوا علياً «عليه السلام» بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لأعطتهم السماء قطرها، والأرض بركتها، ولعاشوا العيش الرغيد والبعيد عن الشبهات والآثام، وأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم..

ولكنهم حين خذلوا الحق وأهله، ونصروا الباطل وأهله، لم يجدوا ما أملوه، ولا حصلوا على ما طلبوه، ولم ينالوا إلا فتاتاً مضمخاً بدماء الأبرياء، وعرق الضعفاء، وأنين اليتامى، وآلام العجزة، وغصص الأيامى.. فبئس

(1) الآية 55 من سورة المائدة.

(2) الآية 119 من سورة التوبة.

للظالمين بدلاً.

هروب النبي إلى الغار:

وقد ورد في هذه الخطبة المباركة قوله «عليه السلام»: «وقد هرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قومه وهو يدعوهم إلى الله تعالى، حتى دخل الغار، ولو وجد أعواناً ما هرب.

وقد كفّ أبي يده حين ناشدهم، واستغاث فلم يغث.

فجعل الله هارون في سعة حين استضعفوه، وكادوا يقتلونه، وجعل الله النبي «صلى الله عليه وآله» في سعة حين دخل الغار ولم يجد أعواناً، وكذلك أبي، وأنا في سعة من الله حين خذلتنا الأمة وبايعوك يا معاوية، وإنما هي السنن والأمثال يتبع بعضها بعضاً الخ..».

وقال تعالى عن موسى «عليه السلام»: ﴿**فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾[1].

والسؤال هنا هو:

كيف نتصور الفرار والهروب من الأنبياء «عليهم السلام»؟! وهل يليق هذا التعبير بساحة قدسهم؟!

ونجيب:

بأن التعبير بالفرار والهروب يراد به مجرد الإبتعاد عن موضع الخطر، ليعود إليه بقوة أعظم، وعزم أشد، ليعالجه بالوسائل المناسبة وقد قال تعالى:

---

(1) الآية 21 من سورة الشعراء.

﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ﴾[1].

والمتحرف للقتال هو من يريد الكر بعد الفر.

وحين ذهب النبي «صلى الله عليه وآله» إلى الغار لم يكن فاراً من الزحف، إذ لم يكن هناك زحف من الأساس، بل كان بصدد الوصول إلى فئة تعينه على الوصول إلى ما يريد، وهم أهل المدينة، ليتابع جهده في هدايتهم وتربيتهم، ولإعدادهم ليكونوا حماة لهذا الدين، وحصوناً له، وكهفاً وملجأ لمن يحتاج إلى كهف وملجأ.

والخلاصة: أن ذهابه إلى الغار كسر للحصار الذي فرض عليه ليتمكن من التحرك نحو تغيير الظروف، بنحو يتمكن فيه من معاودة النضال والتصدي للشرك، والظلم، والجهل، والإستكبار المهيمن على الناس..

فليس هذا هروب هزيمة، وخوف، وذل، وحباً بالبقاء، وايثاراً للحياة الدنيا على الآخرة، بل هو هروب لاستجماع القوة، وليحشد الأعوان لمواصلة التصدي والتحدي.. وهذا ما حصل بالفعل.

وحين أبعد علي «عليه السلام» عن الخلافة، فإنه لم يهن ولم ينكل، بل واصل نضاله، والعمل على نشر أطروحته، ونهجه، وتأكيد حقه، وحفظ حياة ضمير الأمة.. واستطاع أن يؤثر في سياسات الذين ظلموه، واغتصبوا حقه، فحفظ معالم الدين، ودفع الظلم عن المظلومين، وصان بيضة الإسلام.

---

(1) الآية 16 من سورة الأنفال.

فلم يعتزل في بيته، ولم ينطوِ على نفسه، كما هو حال المهزومين الضعفاء، بل بقي القوي الحازم، والعالم العامل، والرجل الكامل الذي يهابه وينصاع لآرائه وتوجيهاته، حتى الذين اغتصبوا حقه، وهموا به الهموم، وأرادوا به العظيم.

لتركبن سنن الماضين:

وقد رأينا أنه «عليه السلام» استحضر سنن الأمم الماضية، وبيَّن استمرار هذه السنن في جريانها، من خلال ما جرى للأنبياء والأوصياء، ومثَّل لذلك بما جرى لهارون وصي موسى «عليه السلام».

ثم ما جرى على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم على أمير المؤمنين ثم عليه «صلوات الله وسلامه عليه»، ليتبين مصداق قوله «صلى الله عليه وآله»: «لتركبن سنن من كان قبلكم، حذو القذة بالقذة، ومطابق النعل بالنعل، حتى لو دخلو جحر ضب لدخلتم فيه»..

وهذا ما أراده «عليه السلام» بقوله: «وإنما هي السنن والأمثال يتبع بعضها بعضاً»..

ونحن نكتفي هنا بهذا المقدار، فقد تكلمنا عن بقية الفقرات التي وردت في هذه الخطبة في موضع آخر من هذا الكتاب.

خطب الإمام بعد الهدنة:

وللإمام «عليه السلام» مواقف عديدة مع معاوية في الكوفة بعد عقد الهدنة، خطب فيها «عليه السلام»، وكان لها وقع كبير على معاوية، وتزييف لادعاءاته، وتبخير لآماله، وأمنياته، وهي كما يلي:

صف لنا الرطب:

1 ـ قالوا: إن معاوية قال للإمام الحسن «عليه السلام» بعد الصلح: أذكر فضلنا..

فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على محمد النبي وآله، ثم قال:

من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني، فأنا الحسن ابن رسول الله، أنا ابن البشير النذير، أنا ابن المصطفى بالرسالة، أنا ابن من صلت عليه الملائكة، أنا ابن من شرفت به الأمة، أنا ابن من كان جبرئيل السفير من الله إليه، أنا ابن من بعث رحمة للعالمين «صلى الله عليه وآله أجمعين».

فلم يقدر معاوية أن يكتم عداوته وحسده، فقال: يا حسن، عليك بالرطب فانعته لنا.

قال: نعم يا معاوية، الريح تلقحه، والشمس تنفخه، والقمر يلونه، والحر ينضجه، والليل يبرده.

ثم أقبل على منطقه، فقال:

أنا ابن المستجاب الدعوة، أنا ابن من كان من ربه كقاب قوسين أو أدنى، أنا ابن الشفيع المطاع، أنا ابن مكة ومنى، أنا ابن من خضعت له قريش رغماً، أنا ابن من سعد تابعه، وشقي خاذله، أنا ابن من جعلت الأرض له طهوراً ومسجداً، أنا ابن من كانت أخبار السماء إليه تترى، أنا ابن من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

فقال معاوية: أظن نفسك يا حسن تنازعك إلى الخلافة.

فقال: ويلك يا معاوية، إنما الخليفة من سار بسيرة رسول الله، وعمل

بطاعة الله، ولعمري إنَّا لأعلام الهدى، ومنار التقى.

ولكنك يا معاوية ممن أباد السنن، وأحيا البدع، واتخذ عباد الله خولاً، ودين الله لعباً.

فكأن قد أخمل ما أنت فيه، فعشت يسيراً، وبقيت عليك تبعاته..

يا معاوية، والله لقد خلق الله مدينتين: إحداهما بالمشرق، والأخرى بالمغرب، أسماؤهما جابلقا وجابلسا، ما بعث الله إليهما أحداً غير جدي رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فقال معاوية: يا أبا محمد، أخبرنا عن ليلة القدر.

قال: نعم، عن مثل هذا فاسأل..

إن الله خلق السماوات سبعاً، والأرضين سبعاً، والجن من سبع، والإنس من سبع، فتطلب من ليلة ثلاث وعشرين إلى ليلة سبع وعشرين، ثم نهض «عليه السلام»(1).

أخطأ عجل، أو كاد:

2 ـ ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي: أن المدائني قال: سأل معاوية الحسن بن علي «عليهما السلام» بعد الصلح أن يخطب الناس، فامتنع، فناشده أن يفعل، فوضع له كرسي، فجلس عليه، ثم قال:

---

(1) بحار الأنوار ج44 ص41 ـ 42 والعوالم ج26 ص229 ـ 230 وتحف العقول ص232 ـ 233 ومستدرك سفينة البحار ج8 ص435 ـ 436 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج33 ص509 ـ 510.

الحمد لله الذي توحَّد في ملكه، وتفرد في ربوبيته، يؤتي الملك من يشاء، وينزعه عمن يشاء..

والحمد لله الذي أكرم بنا مؤمنكم، وأخرج من الشرك أولكم، وحقن دماء آخركم، فبلاؤنا عندكم قديماً وحديثاً أحسن البلاء، إن شكرتم أو كفرتم.

أيها الناس، إن رب علي كان أعلم بعلي حين قبضه إليه، ولقد اختصه بفضل لم تعهدوا بمثله، ولم تجدوا مثل سابقته.

فهيهات هيهات، طالما قلَّبتم له الأمور حتى أعلاه الله عليكم، وهو صاحبكم، وعدوكم في بدر وأخواتها، جرَّعكم رنقاً، وسقاكم علقاً، وأذلَّ رقابكم، وأشرقكم بريقكم، فلستم بملومين على بغضه..

وأيم الله، لا ترى أمة محمد خفضاً ما كانت سادتهم وقادتهم في بني أمية، ولقد وجه الله إليكم فتنة لن تصدروا عنها حتى تهلكوا، لطاعتكم طواغيتكم، وانضوائكم إلى شياطينكم، فعند الله أحتسب ما مضى، وما ينتظر من سوء دعتكم، وحيف حلمكم.

ثم قال: يا أهل الكوفة، لقد فارقكم بالأمس سهم من مرامي الله، صائب على أعداء الله، نكال على فجار قريش، لم يزل آخذاً بحناجرها، جاثماً على أنفسها، ليس بالملومة في أمر الله، ولا بالسروقة لمال الله، ولا بالفروقة في حرب أعداء الله.

أعطى الكتاب خواتيمه وعزائمه، دعاه فأجابه، وقاده فاتبعه، لا تأخذه في الله لومة لائم، فصلوات الله عليه ورحمته.

فقال معاوية: أخطأ عجل أو كاد، وأصاب مثبت أو كاد، ماذا أردت

من خطبة الحسن «عليه السلام»؟![1].

معاوية طاغية:

3 ـ روي: أنه لما قدم معاوية الكوفة قيل له: إن الحسن بن علي «عليهما السلام» مرتفع في أنفس الناس، فلو أمرته أن يقوم دون مقامك على المنبر، فتدركه الحداثة والعي، فيسقط من أنفس الناس..

فأبى عليهم، وأبوا عليه إلا أن يأمره بذلك..

فأمره، فقام دون مقامه في المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

أما بعد، فإنكم لو طلبتم ما بين كذا وكذا لتجدوا رجلاً جده نبي لم تجدوه غيري وغير أخي، وإنَّا أعطينا صفقتنا هذا الطاغية ـ وأشار بيده إلى أعلا المنبر إلى معاوية ـ وهو في مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله» من المنبر، ورأينا حقن دماء المسلمين أفضل من إهراقها، ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ ـ وأشار بيده إلى معاوية ـ.

فقال له معاوية: ما أردت بقولك هذا؟!

فقال: أردت به ما أراد الله عز وجل.

فقام معاوية، فخطب خطبة عيية فاحشة، فثلب فيها أمير المؤمنين «عليه السلام».

فقام الحسن بن علي «عليهما السلام»، فقال وهو على المنبر: يا ابن آكلة الأكباد، أوأنت تسب أمير المؤمنين، وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»:

---

(1) بحار الأنوار ج44 ص42 ـ 43 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص28 و 29.

من سب علياً فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله، ومن سب الله أدخله الله نار جهنم خالداً فيها مخلداً، وله عذاب مقيم؟!

ثم انحدر الحسن «عليه السلام» عن المنبر، فدخل داره، ولم يصلِّ [هناك بعد ذلك][1].

آمين.. إلى يوم القيامة:

4 ـ قال أبو الفرج: وحدثني أبو عبيد محمد بن أحمد، قال: حدثني الفضل بن الحسن البصري قال: حدثني يحيى بن معين قال: حدثني أبو حفص اللبان، عن عبد الرحمن بن شريك، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن حبيب بن أبي ثابت قال:

خطب معاوية بالكوفة حين دخلها، والحسن والحسين «عليهما السلام» جالسان تحت المنبر، فذكر علياً «عليه السلام»، فنال منه، ثم نال من الحسن..

فقام الحسين «عليه السلام» ليرد عليه، فأخذه الحسن بيده فأجلسه، ثم قام فقال: أيها الذاكر علياً، أنا الحسن، وأبي علي، وأنت معاوية وأبوك صخر، وأمي فاطمة وأمك هند، وجدي رسول الله وجدك عتبة بن ربيعة، وجدتي خديجة وجدتك قتيلة، فلعن الله أخملنا ذكراً، وألأمنا حسباً، وشرنا قديماً وحديثاً، وأقدمنا كفراً ونفاقاً!

فقال طوائف من أهل المسجد: آمين.

---

(1) بحار الأنوار ج44 ص91 والإحتجاج ج1 ص420 والعوالم ج16 ص230 و 231 ونور الثقلين (تفسير) ج3 ص467 وكنز الدقائق (تفسير) ج8 ص487.

قال الفضل: قال يحيى بن معين: وأنا أقول: آمين.

قال أبو الفرج: قال أبو عبيد: قال الفضل: وأنا أقول «آمين».

ويقول علي بن الحسين الأصفهاني: آمين.

قلت: ويقول عبد الحميد بن أبي الحديد مصنف هذا الكتاب: آمين[1].

وقال مؤلف هذا الكتاب: آمين، آمين، آمين إلى يوم الدين.

من هو الخليفة؟!:

5 ـ قال أبو الفرج: ثم إن معاوية أمر الحسن أن يخطب، فظن أنه سيحصر، فقام فخطب، فقال في خطبته: إنما الخليفة من سار بكتاب الله وسنة نبيه، وليس الخليفة من سار بالجور، ذاك رجل ملك ملكاً تمتع به قليلاً، ثم تنخمه، تنقطع لذته، وتبقى تبعته ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾[2].

قال: وانصرف الحسن إلى المدينة، فأقام بها، وأراد معاوية البيعة لابنه يزيد، فلم يكن عليه شيء أثقل من أمر الحسن بن علي وسعد بن أبي وقاص، فدس إليهما سماً فماتا منه[1].

---

(1) بحار الأنوار ج44 ص49 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص46 ـ 47 ومقاتل الطالبين ص70 و (ط المكتبة الحيدرية) ص46 وراجع: الإرشاد للمفيد ج2 ص15 والأربعون حديثاً لابن بابويه ص80 وقاموس الرجال ج10 ص109 وكشف الغمة (ط دار الأضواء) ج2 ص164 وصلح الحسن لآل ياسين ص12 والعوالم ج16 ص159.

(2) الآية 111 من سورة الأنبياء.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص49 ومقاتل الطالبيين (ط المكتبة الحيدرية) ص47.

ونقول:

هناك فقرات عديدة في هذه الخطب كنا قد توقفنا عندها، وذكرنا بعض ما يرتبط بها، كما أننا توقفنا عند فقرات في نصوص أخرى تلتقي معها في المضمون.. فلا نرى حاجة إلى التذكير بذلك.

كما أن ما حملته هذه الخطب كثير، وغزير في معانيه وإشاراته، ودلالاته، ولن نستطيع أن نتعرض لجميع ذلك لسببين:

أولهما: أننا ندرك قصورنا عن فهم مرامي كلامهم «عليهم السلام».

ثانيهما: إن محاولة ذلك حتى لو أتت ببعض الثمرات، فإننا نجد أنفسنا مضطرين للإقتصار والإختصار في البيان، رفقاً منا بالقارئ، فإن قليلاً ثبت وقرَّ خير من كثير تلاشى وفرَّ..

من أجل هذا وذاك.. سوف نقتصر على هذا اليسير، والله من وراء القصد، فنقول:

أذكر فضلنا:

إن أول ما يواجهنا في الخطبة المتقدمة برقم [1] قول معاوية للإمام الحسن «عليه السلام»: «أذكر فضلنا».

ولست أدري أي فضل يمكن أن يذكره الإمام الحسن «عليه السلام» لمعاوية وبني أمية؟!

ألا يكفي قولهم: إن النبي «صلى الله عليه وآله» أرسل ابن عباس إلى معاوية ليكتب له، فقال: إنه يأكل، ثم بعث إليه ولم يفرغ من أكله، فقال

النبي: لا أشبع الله بطنه[1].

وعن أبي ذر: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لعن معاوية، ودعا عليه أن لا يشبع[2].

ويقولون: إن النسائي صاحب السنن قدم دمشق، فسئل عما روي لمعاوية، فقال: «أما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يُفضِّل»؟!

وفي رواية: أنه قال: ما أعرف له فضيلة إلا «لا أشبع الله له بطناً».

فما زالوا يدفعونه حتى أخرجوه من المسجد، وداسوه، ثم داسوه، ثم حُمل إلى الرملة، فمات وهو منقول بسبب ذلك الدوس[1].

---

(1) بحار الأنوار ج22 ص416 وصحيح مسلم ج8 ص27 ومسند أبي داود الطيالسي ص359 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3 ص1421 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج15 ص176 وقاموس الرجال ج10 ص107 و 113 و 125 وأسد الغابة ج4 ص386 وتهذيب الكمال ج22 ص344 وميزان الإعتدال ج3 ص239 وأنساب الأشراف ج1 ص532 وج5 ص126 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج6 ص189 وإمتاع الأسماع ج12 ص112 و 113 وسير أعلام النبلاء ج3 ص123 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص218 وكفاية الطالب (الخصائص الكبرى) ج2 ص172 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص215.

(2) بحار الأنوار ج54 ص104 ومستدرك سفينة البحار ج5 ص339.

(1) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج1 ص121 وفي هامشه عن وفيات الأعيان (فستنفلد 1835م) ج1 ص37 قال: وأنظر أيضاً طبقات السبكي ج2 ص84.

ونقول: راجع: وفيات الأعيان ج1 ص77 والبداية والنهاية ج11 ص124 ومرآة الجنان

أما بنو أمية، فحسبهم أنهم الشجرة الملعونة في القرآن[1]، ولا نقول أكثر من ذلك.

ثانياً: لقد جاء الجواب الصاعق والماحق على لسان الإمام الحسن «عليه السلام» الذي أفهمه، وأفهم كل الناس: أنه إن كان يقصد من طلبه هذا ادِّعاء أن ما له من فضل هو الذي دعا الإمام الحسن «عليه السلام» إلى إبرام هذا العقد معه.. سعياً منه للتستر على بغيه على الإمام المنصوب من قبل الله ورسوله، ليتنصل من الظلم والجور والغدر الذي مارسه، ولتذهب دماء عشرات الألوف من المسلمين الذين تسبب بقتلهم.. ولينسى الناس: أنه هو وسائر بني أمية قد حاربوا الله ورسوله سنين طويلة، وسعوا بكل ما أوتوا من قوة إلى إطفاء نور الله سبحانه.. فقد جاء خطاب الإمام «عليه السلام» ليبير كيده، ويفضح مكره، ويمحق أحابيله، ﴿**وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾[1].

وأي فضل فرض لأي إنسان على وجه الأرض مهما عظم، فإنه لا يوازي

ج2 ص241 و (ط دار الكتب العلمية سنة 1417هـ) ج2 ص180 وتذكرة الحفاظ ج2 ص700 وراجع ص699 وشذرات الذهب ج2 ص240 وراجع: سير أعلام النبلاء ج14 ص132 وتهذيب الكمال ج1 ص339 وتهذيب التهذيب ج1 ص38 والمنتظم ج6 ص131ومستدرك الوسائل ج1 ص22 وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص23 والنجوم الزاهرة ج3 ص188 والمناقب للخوارزمي ص11 والنصائح الكافية ص199.

(1) راجع: مناقب آل أبي طالب ج1 ص241 وبحار الأنوار ج31 ص510.

(1) الآية 30 من سورة الأنفال.

ما للعترة الطاهرة، وما دلت عليه فقرة واحدة أوردها الإمام الحسن «عليه السلام» في كلامه هذا الذي عرَّف به نفسه. مما لا يستطيع أحد أن ينكره، أو أن يناقش فيه.. وبذلك يصبح إعطاء الفاقد أي امتياز، وتقديمه على الواجد سفهاً، وحمقاً، فكيف إذا كان الهدف هو تجريد الواجد من فضله بالتزوير والادِّعاء، لكي يتلبس به الفاقد.. فإن هذا أشبه بمن يمنح وسام الكمال والجمال والجلال والكرامة لأقبح الناس وجهاً، وأظهرهم نقصاً.. فهو: أعمى، أصم، كسيح، مشلول، عاجز.. وهو أيضاً: جاهل، خليع، ماكر، غادر، خائن، إلى آخر القائمة..

فما بالك إذا كان هذا الوسام سوف ينتزع من أعلم الخلق، وأطهرهم، وأكرمهم على الله، وأكملهم في كل شيء، مع فضائل لا تحصى، وكرامات لا تجارى، وأوسمة لا تعد؟!

ثالثاً: إن الإمام قد لاحظ في كلامه ما يمكن أن يعتد به معاوية، ويعتبره فضيلة لنفسه، ويحاول أن يستطيل به على الناس، فبدأ «عليه السلام» بالحديث عن آبائه، مكتفياً بأبوة رسول الله «صلى الله عليه وآله». ولن يستطيع معاوية أن يذكر لأي من آبائه سوى الرذائل، وما يشبه الفضائل شكلاً، ويخالفها مضموناً. فإن العرب يفتخرون بالشجاعة والكرم ـ على سبيل المثال ـ مع أن الدوافع والأهداف، ومواضع استخدامهم لها قد تكون شيطانية، ولاإنسانية، كما لو كان الكرم بهدف استعباد الناس، أو طلباً للرياسة والزعامة، وكان ما يجود به هو بعض ما يحصل عليه من الغارات على الغافلين الآمنين، وسلب أموالهم، وأسر رجالهم، وسبي نسائهم، وسحق أطفالهم بحوافر الخيل.

ويتخذون الشجاعة وسيلة للظلم والعدوان، والبطش بالضعفاء، وتسخيرهم في أهداف القساة والجبارين، لا لحماية الضعيف، وإغاثة الملهوف، ونصرة المظلوم..

فبينت له كلمات الإمام الحسن «عليه السلام» أنه:

أولاً: قد بين للناس: أن آباءه أنبياء مكرمون، ومعصومون مطهرون عن أي نقص ورجس أو جهل، أو ابتذال بل كل همهم هو نيل معالي الأمور والتنزه عن سفاسفها، وتفاهاتها، ولا يفكرون إلا في سعادة الناس، وحل مشاكلهم، ودفع الظلم والأذى عنهم، والرقي بهم، وإيصالهم إلى منازل الكرامة، والسؤدد والسعادة.

ثانياً: لقد بين «عليه السلام»: ان البيئة التي احتضنته وتربى وترعرع فيها هي بيئة طهر، وهدى، وعلم ومعرفة، وأخلاق كريمة، وقيم نبيلة وجميلة وجليلة، وليست بيئة انحراف، وكفر وضلال، وما إلى ذلك..

ثالثاً: إذا كان الفضل بالأفعال والسيرة العملية، فشتان بين معاوية الذي آبار السنن، وأحيا البدع، واتخذ عباد الله خولاً، ودين الله لعباً.. وبين من هم أعلام الهدى، ومنار التقى، وهم الحسن وأهل البيت «عليهم السلام».

رابعاً: وقد أجاب «عليه السلام» على تهديد معاوية المبطن له حين قال له: أظن نفسك يا حسن تنازعك إلى الخلافة، وكأنه يريد بهذا التهديد المبطن أن يخيف الإمام، ليكفّ عن ذكر هذه الميزات التي تظهر عري معاوية منها، وتلبسه بما يخالفها ويناقضها..

ولا ريب في أن التفات الناس إلى هذه الحقيقة سيظهر معاوية في صورة

المتسلط على رقاب العباد بغير وجه حق، والغاصب لمقامٍ هو للأنبياء والأوصياء، لا لأعداء الحق والدين..

فجاء جواب الإمام الحسن «عليه السلام» ليضع أمام أعين الناس ضابطة يرجعون إليها، ويعتمدون عليها لمعرفة المحق من المبطل، والمهتدي من الضال، والغاصب المتغلب من صاحب الحق، والباغي من المبغي عليه، والإمام الحقيقي من الإمام المزيف، وهو: أن الخليفة الحقيقي للأمة هو من سار بسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعمل بطاعة الله.

من الذي دنا فتدلى؟!:

وقد أشار «عليه السلام» إلى ما ورد في سورة النجم، من أنه دنا فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى..

وإن من دنا من ربه، وقرب منه بإدراكاته، وحبه، ووعيه، والفناء في محبته، والتلذذ برضوانه هو نبينا الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وهذا مقام عظيم في المعرفة، وتلك منزلة لم يصل إليها أي من المخلوقات.

والإمام الحسن «عليه السلام» له نصيب عظيم من تلك المنزلة.

وهذا هو المراد بقوله تعالى في سورة النجم: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى**﴾[1].

عليك بنعت الرطب:

وكان معاوية قبل توجيه هذا التهديد المبطن قد أدرك أن استمرار الإمام

(1) الآيات 8 ـ 10 من سورة النجم.

الحسن «عليه السلام» في بياناته على هذا النحو سيكون في غير صالحه، وأراد أن يصرفه عن وجهته هذه إلى جو من المهاترة، والخفة، فقال له ـ على سبيل التندر والسخرية به «عليه السلام»: يا حسن، عليك بالرطب فانعته لنا..

وإذ بالإمام الحسن «عليه السلام» يحول سخرية معاوية، ومحاولة جعلها وسيلة لاستصغار شأنه وتهوين أمره، والسعي لتشويش فكره وإرباكه إلى سيف قاطع يحوِّل آمال معاوية إلى سراب خادع، حيث تلقى «عليه السلام» هذه المحاولة من معاوية برحابة صدر، وأسبغ على كلامه صفة الجدية، وأجابه على البداهة بمنطق رصين، فقال له: نعم يا معاوية، الريح تلقحه [تنفحه]، والشمس تلفحه، والقمر يلونه، والحر ينضجه، والليل يبرده، ثم أقبل على منطقه من جديد، فاضطر معاوية إلى اللجوء للتهديد المبطن كما قلنا.

وقد تضمنت كلماته «عليه السلام» عن الرطب أموراً جديرة بالإهتمام، لاسيما حين ذكر: أن الشمس هي التي تنفح [أو تنفخ] الرطب، وتعطيه حجمه.

كما أن الريح هي التي تلقح النخل، بما تحمله من النخلة ذات اللقاح إلى تلك التي تحتاج إلى اللقاح.

والأهم من ذلك ما ذكره «عليه السلام» من أن للقمر دوراً في تكوين الثمار أيضاً، فهو الذي يمنح الرطب لونه، ثم يكون تعريضه للحر، والتبريد مرة بعد أخرى إلى أن يبلغ الحد المطلوب.

البشارة التي تسوء معاوية:

ثم جاءت البشارة التي تسر أهل الدين، وتنعش آمالهم بانفراج هذه الشدة التي يمرون بها، ولكنها تسوء وتؤذي معاوية، وتكرس لديه الشعور

بالفشل والخيبة، فهو يريد أن يتمتع بالقوة والسلطان إلى آخر لحظة في حياته. ويريد أيضاً أن يبقي لهذا السلطان وهجه، وتألقه عبر الأجيال والأحقاب. وإذ بالإمام الحسن «عليه السلام» يخبره بأن تمتعه بسلطانه لن يزيد على مدة عمره، ثم يواجه أمرين، كلاهما غير مستساغ له:

أولهما: أن هذا الوهج سوف يخبو ويخمل، وبذلك تخيب آماله التي تمتد وتستطيل بغير وجه حق، وسيتحول ما يعدّه الآن مكيدة يعتز بها إلى عار وشنار، ولعنة في كل جيل، وعند كل قبيل.

الثاني: إنه سوف يواجه تبعات أعماله، وسيحاسب على بغيه وغدره، ومكره، وعلى ما سفكه من دماء المسلمين، وعلى كل جرأة منه على الله ورسوله، وأهل بيت النبي، وكل انتهاك للحرمات، وما اقترفه من آثام، واستباحه من محرمات.

وهذا أعظم ما يخشاه الظالمون، وأشد ما يواجهه الجبارون والمستكبرون.

وبهذا الإخبار الغيبي يكون الإمام الحسن «عليه السلام» قد ادَّخر لدى الناس الذين يطلعون على ما يجري حجة يتداولونها، ويأخذها اللاحق عن السابق، لتكون هذه الحجة موقظة لوجدانهم، وزيادة في بصيرتهم.. تهديهم إلى الحق، وتكشف زيف المبطلين من العتاة والجبارين.

جابلقا، وجابرسا:

ولا نملك الكثير مما يدلنا على خصوصيات مدينتي جابلقا وجابرسا، اللتين تردان على لسان الإمام الحسن «عليه السلام» في العديد من المناسبات.

ولكننا نفهم ما يلي:

أولاً: أن هاتين المدينتين ـ كما صرح به الإمام الحسن في خطبته هذه ـ لم يبعث إليهما أحد من الأنبياء قبل نبينا الأعظم «صلى الله عليه وآله».

وربما احتمل البعض: أن سبب ذلك: أنهما استحدثتا في وقت قريب متصل بزمان نبينا الأعظم «صلى الله عليه وآله»..

ولكن هذا الإحتمال بعيد، لتصريحهم: بأن سكانهما من بقايا قوم عاد.. الأمر الذي يجعلنا نرجِّح احتمال أن يكون هؤلاء البقايا قد آمنوا بالله، وعملوا بما بلغهم عن الأنبياء السابقين.. إلى أن احتاجوا إلى بعث نبي من جديد، يصلح شأنهم، ويدبر أمرهم، ويرشدهم إلى ما تاهوا عنه من حقائق الدين والإيمان.

ثانياً: إن هاتين المدينتين تقع إحداهما في أقصى نقطة من الشرق، والأخرى في أقصى نقطة بالغرب..

وهو يدل على أن المنطقة المسكونة من الأرض هي بين هاتين المدينتين، حيث يفترض أن يرسل الله إليهم أنبياء ومبشرين ومنذرين، وربما كان للأنبياء أبناء كما يفهم من الإمام الحسن «عليه السلام» في الموارد الأخرى.

ثالثاً: يستفاد من هذا النص: أن النبي «صلى الله عليه وآله» مبعوث لكل البشر على وجه الأرض، وهذا يؤكد أن له «صلى الله عليه وآله» قدرات خاصة، تمكنه من إيصال دعوته إليهم، ومن الشهادة عليهم..

وقد تحدثنا عن بعض ما يمكن أن يقال في ذلك، في كتابنا: «المعجزات رقي وغايات للبشر في الحياة»، فراجع..

عن مثل هذا فاسأل:

وحين عاد معاوية ليسأل الإمام الحسن «عليه السلام» من جديد سأله عن ليلة القدر، فقال له الإمام «عليه السلام»: عن مثل هذا فاسأل..

وكلمته هذه ليست لمجرد الاستحسان لسؤال معاوية، بل هي إدانة وتخطئة له على طلبه منه «عليه السلام» أن يصف لهم الرطب، الذي هو أقرب الأشياء إليهم، وهو يدخل في صميم حياتهم، وهم أعرف الناس به، متجاهلاً ما يحتاج الناس إلى معرفته، مما يسعدهم في الدنيا والآخرة..

وقد عرَّف «عليه السلام» الناس بكلمته هذه عن مدى استهتار معاوية بالأمور الجليلة، والحياتية الأصيلة، والتي تسعدهم معرفتها، والإستفادة منها في الدارين: الدنيا والآخرة.

ويلاحظ: أنه «عليه السلام» لم يذكر لنا السبع التي خلق منها الإنس، والسبع التي خلق منها الجن، وهل هي متوافقة أو غير متوافقة..

ولكننا عرفنا: أن المارج من نار هو أحد هذه السبع التي خلق منها الجن، وإن كان المارج أهمها، والعنصر الأعظم فيها..

كما أننا نعلم: أن الطين الذي خلق منه الإنس هو العنصر الأهم والأعظم، وهناك عناصر تنضم إليه ليصبح المجموع سبعاً.

الخطبة رقم [5]:

وقد ظهر مما ذكرناه تحت عنوان: «البشارة التي تسوء معاوية» بعض ما ألمحت إليه خطبته المتقدمة برقم [5].

وذكرنا بعض ما يرتبط بالضابطة التي تعرِّف الناس بالخليفة الحق، والخليفة المزيف، فراجع أواخر ما ذكرناه تحت عنوان: أذكر فضلنا.

الخطبة المتقدمة برقم [2]:

وعن الخطبة المتقدمة برقم [2] نقول:

لقد حفلت هذه الخطبة بإشارات وبيانات دقيقة ومهمة، جعلت معاوية يندم أشد الندم على ما فرط منه، بطلبه وإصراره على الإمام الحسن «عليه السلام» أن يلقيها على الناس..

ويمكن الإشارة إلى بعض ما ورد فيها ضمن النقاط التالية:

1 ـ إنه بدأ خطبته المباركة بالحديث عن التوحد في الملك، والتفرد في الربوبية، وإن ذلك مختص بالله وحده، وهو يؤتي الملك من يشاء، وينزعه عمن يشاء كما قال الإمام الحسن، فليس لمعاوية ولا لغيره أن ينازع الله في ملكه وسلطانه، وأن يبتز هذا الأمر من أهله الذين اختارهم الله تعالى لهذا الأمر، وحملهم مسؤولية الحفاظ على هذا الملك الإلهي، وفق ما رسمه سبحانه وتعالى له، فمنازعة هؤلاء، واقصاؤهم ومنعهم من القيام بمسؤولياتهم عدوان على الله في ملكه، وتعرض لغضبه وانتقامه..

2 ـ وأشار «عليه السلام» إلى توحّد الله تعالى في ربوبيته للعباد، وسائر المخلوقات، فهو وحده من ينميهم، ويرعى مسيرة تكاملهم، ويرفع نقائصهم، ويعلم بما يصلحهم، ويوفِّر سبل الهداية لهم، ويقوي ضعفهم، ويمنحهم القدرة بعد العجز، والصحة بعد المرض، والهدى بعد الضلال، والصلاح

بعد الفساد..

كل ذلك من موقع الحكمة، والرحمة والرأفة، ومن موقع الغنى، والقدرة. وليس لأحد أن ينصب نفسه مربياً ومدبراً وراعياً لهم، إلا من يحمِّله الله هذه المسؤولية الخطيرة، ممن تحجزهم عصمتهم وتقواهم عن استغلال الناس، وعن التجني عليهم، ويحفظهم علمهم الذي اختصهم الله تعالى به عن الخطأ والزلل في الفكر، والقول، والعمل..

3 ـ ثم بيَّن «عليه السلام» أنهم هم دون سواهم الذين خولهم الله تعالى التصرف في ملكه، كما أنهم هم دون سواهم رعاة الأمة، وقادتها، وهداتها، والذين يحفظونها من الأدواء والأسواء.

ولكنه ذكر ذلك لا على سبيل الإخبار لهم بالقرار الإلهي، بل قدم لهم هذه الحقيقة بلسان الواقع الذي عاشوه، وتفاعلوا معه، وظهرت آثاره في شخصياتهم، وفي سلوكهم، وحالاتهم الإجتماعية، وفي علاقاتهم، وسائر أحوالهم.

والإنكار والعناد والجحود لهذا الأمر، لا يدفع هذه الحقيقة، ولا يحولها إلى باطل، وهذا ما قصده «عليه السلام» بقوله: «الحمد لله الذي أكرم بنا مؤمنكم..» الدال على أن أهل بيت النبوة هم كرامة إلهية للمؤمنين، والكرامة منزلة يرغب فيها، ويفترض السعي لنيلها، والاغتباط والسرور بها، لأنها ليست سلطة غاشمة، يخشى منها ومن طيشها، ومن تجاوزاتها على الحرمات والحقوق.

ومن إنجازات هؤلاء الصفوة: أن الله تعالى بهم أخرج الناس من أسلافهم من الشرك إلى الإيمان على يد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته..

وحين اهتدى الناس إلى الإسلام، وتنازعتهم الأهواء، ومزقتهم المطامع، وظهرت بينهم العداوات، كان أهل البيت «عليهم السلام» هم الذين بتضحياتهم، وحسن سياساتهم، وبتحملهم للأذى في جنب الله ساهموا في حقن دماء الناس، وما هذه الهدنة الحسنية وما سبق ذلك، من مواقف لأمير المؤمنين ممن غصب حقه، واعتدى على زوجته سيدة نساء العالمين إلا من الشواهد الظاهرة على حرص أهل البيت على هذه الأمة حتى تحقن الدماء، وتصان الحرمات.

ولذلك قال «عليه السلام» أيضاً: «وأخرج من الشرك أولكم، وحقن دماء آخركم. فبلاؤنا عندكم قديماً وحديثاً أحسن البلاء، إن شكرتم أو كفرتم».

أما معاوية، فكان له مسار آخر، لا يلتقي لا من قريب ولا من بعيد مع مسار الهداية والرعاية الربانية، الذي هو بيد أهل البيت.

4 ـ ثم انتقل «عليه السلام» للحديث عن علي أمير المؤمنين «عليه السلام» الذي يحرص معاوية على سبه، ولعنه، فقال: «إن رب علي كان أعلم بعلي حين قبضه إليه». فلا يحق لأحد أن يصدر حكماً في حقه «عليه السلام»، ليبرر لعنه وسبه له، كما يفعل معاوية وأشياعه.

ويشهد على هذه الحقيقة: الواقع المشاهد لعلي «عليه السلام» الذي لا يرتاب فيه، ولا يمكن أن ينكره أحد، وقد بيَّن «عليه السلام» ذلك بصورة تدريجية، فذكر:

ألف: إن الله تعالى اختص علياً «عليه السلام» بفضل خارق للعادة، لم يستطيعوا أن يجاروه فيه، بل لم يستوعبوه، ولم يفهموه كما هو حقه، فعملوا

على إنكار هذا الفضل له، وإخفائه، وطمسه بمختلف الوسائل، وهذا هو المراد بقول الإمام الحسن «عليه السلام»: «فهيهات، هيهات! طالما قلَّبتم له الأمور، حتى أعلاه الله عليكم». ويقصد «عليه السلام» بكلامه هذا: معاوية، وبني أمية، وحزبهم.

ب: ثم ذكر «عليه السلام» ما يدل على أن سبَّهم، ولعنهم، وحربهم لعلي، وملاحقتهم لشيعته تحت كل حجر ومدر، لا ينطلق من مبادئ وقضايا ذات مضمون واقعي، يجعلها صالحة للخلاف معه عليها، بل هو انسياق مع أحقاد وضغائن، تكوَّنت وترعرعت في نفوسهم عليه، لأنه رفض شركهم وبغيهم، وحاربهم عليه، وانتصر عليهم، فهو حقد العاجز، وضغينة المهزوم.

ولذلك قال الإمام الحسن «عليه السلام»: «طالما قلَّبتم له الأمور، حتى أعلاه الله عليكم، وهو صاحبكم، وعدوكم في بدر وأخواتها، جرَّعكم رنقاً، وسقاكم علقاً، وأذل رقابكم، وأشرقكم بريقكم، فلستم بملومين على بغضه».

ج: إن في هذا الموقف الحاقد غير المنصف لمن حارب باطلهم نصرة لدين الله، وامتثالاً لأمر رسول الله دلالة واضحة على أن بني أمية لا يصلحون لقيادة الأمة إلى طريق النجاح والفلاح، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

ولذا أقسم «عليه السلام»: بأن أمة محمد لن ترى هناءً وراحةً، ما دام بنو أمية سادتها وقادتها..

د: ثم تابع كلامه بإخبار عن أمرٍ غيبي خطير، وهائل، لا يمكن لأحد أن يمرَّ عليه مرور الكرام، لأنه يستهدف الكيان والوجود، والحياة.

حيث قال «عليه السلام»: «ولقد وجه الله إليكم فتنة لن تصدروا عنها

حتى تهلكوا» ويريد بالفتنة هنا: «ما ينشأ من هرج ومرج وقتال» ينشأ عن طاعتهم لطواغيتهم، وانضوائهم إلى شياطينهم، كما صرح به «عليه السلام».

وهذا منه «عليه السلام»:

1 ـ إخبار عن الغيب، الذي هو من خصائص أئمة أهل البيت التي لمسها الناس، فعلموا: أنهم لا يخبرون عن شيء إلا ويأتي وفق ما أخبروا به.

2 ـ وهو أيضاً إعلام بأن بني أمية ليسوا أهلاً للرياسة، والقيادة للأمة، كما تقدم.

3 ـ وهو أيضاً تحذير للأمة من الشرور التي تنتظرهم.

4 ـ كما أنه بذلك يكون قد وضع الناس أمام مسؤولياتهم، ليتحمل كل منهم نتائج عمله.

هـ: إنه أيضاً إسقاط للتعللات السقيمة التي يلجأ إليها الناس حين يلقون تبعة كل ما يجري على الآخرين، بل قد يتهمون الصالحين، وأهل الدين، وعلماء الأمة، والأئمة بالتقصير، والتخاذل فيها، معتبرين: أن هذا هو سبب بلائهم وعنائهم.

ولذلك وضع «عليه السلام» الأصبع على مكمن الداء، حيث بيَّن أن خذلان الناس لأئمتهم، وتكالبهم على حطام الدنيا، وعزوفهم عن العمل بما يرضي الله، وطاعتهم لطواغيتهم، وانضواءهم إلى شياطينهم هو الذي أدخلهم في الفتن التي يقحمون أنفسهم في أتونها، ولا يرجعون عنها حتى يهلكوا.

فلماذا يلقون بالتبعة على الأبرياء، وعلى من تذهب أنفسهم حسرات

عليهم؟!

و: ثم صرح «عليه السلام» بأنه يقصد بكلامه هذا: ما جرى معه، مما ألجأه إلى عقد الهدنة مع معاوية.. ويعرِّف الناس: بأنهم هم السبب فيما حصل، فلم يكن أمامه من خيار يمكن أن يحفظ لهم حياتهم ووجودهم سوى الهدنة.. فلا مجال لتوجيه أي لوم إليه «عليه السلام» على قبوله بالهدنة..

ولكن ذلك لا يعني أن تبقى الأمور على ما هي عليه من مستوى السلامة النسبية، الذي حصل بالهدنة، إذا أمعن الناس في طاعة الطواغيت، والإنضواء إلى الشياطين الذين يؤجحون أتون الفتن، ليلقي الناس بأنفسهم فيها، ولا يصدرون ولا يرجعون عنها حتى يهلكوا..

فإن هذا لا يد فيه للإمام «عليه السلام»، ولا لغيره من أئمة الدين، ولا قدرة لهم على دفعه..

ولذلك قال «عليه السلام»: «فعند الله أحتسب ما مضى وما ينتظر من سوء دعتكم، وحيف حكمكم» وهي كلمة تعبر عن الهم والألم والحزن الذي يستبد به على مصيرهم، وعن الأسف والأسى على ما يصيبهم.

ولكن معاوية وحزبه، لا يأسفون ولا يحزنون، ولا يتألمون لهم، بل يزيدون في مكروه الناس، ويسهمون في تأجيج أتون الفتن فيهم.

ز: ثم أنهى كلامه «عليه السلام» ببيان خصائص وميزات أمير المؤمنين «عليه السلام» ليقارنوا بينها وبين ما يناقضها في معاوية وأضرابه، ليدلهم ذلك على مدى الظلم والتجني على سيد الوصيين، وقائد الغر المحجلين إلى جنات النعيم، وما خسرته الأمة نتيجة موقفها السلبي منه. أي أنه «عليه

السلام» يريد لوجدان الناس أن يستيقظ، ويتحرك، ويرصد، ثم يقضي ويحكم.

ولذلك قال «عليه السلام»: «لقد فارقكم بالأمس سهم من مرامي الله، صائب على أعداء الله، نكال على فجار قريش، لم يزل آخذاً بحناجرها، جاثماً على أنفاسها، ليس بالملومة في أمر الله، ولا بالسروقة لمال الله، ولا بالفروقة في حرب أعداء الله..» إلى آخر كلامه «عليه السلام»..

وهنا أدرك معاوية: أن إصراره على الإمام الحسن بأن يخطب الناس قد انتهى به إلى الفضيحة، التي تستدعي منه الندم الأكيد والشديد، لما انتهى إليه أمره من الخزي والخسران، فقال: أخطأ عجل أو كاد، وأصاب مثبت أو كاد، ماذا أردت من خطبة الحسن؟!

الخطبة المتقدمة برقم [3]:

وليس من الخلق الكريم السعي لتصغير شأن الناس، وإسقاطهم عن مكانتهم ومراتبهم في النفوس، وهذا ما كان يسعى إليه معاوية، ويكرر المحاولة للوصول إليه، والحصول عليه مع الإمام الحسن مرة بعد أخرى، فكان الفشل حليفه، والخيبة والندم حصاده..

وحين لم يوافق معاوية على الطلب من الإمام الحسن «عليه السلام» ليلقي خطبة على الناس.. ربما كان سببه أنه خشي من أن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، ولا يريد أن يحصل ذلك في هذه اللحظات الحساسة بالذات، ولكنه عاد وأقدم على هذا الأمر على أمل أن تأتي الأمور وفق المراد.

وخطب الإمام الحسن «عليه السلام» في الناس، فبين لهم:

1 ـ أنه لا يوجد ابن نبي على وجه الأرض غيره، وغير أخيه «صلوات

الله عليهما». وهذا الأمر يقتضي أن يعامله الناس بما يليق برسول الله تعالى من تكريم، وتعظيم، وطاعة، وتبرك وتقديس.

2 ـ ثم قال: «إنا أعطينا صفقتنا هذا الطاغية، وأشار إلى معاوية» وذلك يشير إلى:

ألف: أن معاوية ليس أهلاً لزعامة وقيادة الناس، ولا يرضى الله بأن يتسلم طاغية زمام الأمور، ويتحكم بمصير الناس، وحياتهم.

ب: إن قوله: أعطينا صفقتنا، لا يعني أنه قد بايعه، بل يعني: أنه عقد معه عهداً، أو عقداً ـ وهو عهد الهدنة ـ فإن حصول الإتفاق على هذا الأمر معناه: إعطاء الصفقة من كلا الطرفين، كالمتبايعين اللذين يصفق كل منهما على يد الآخر.

3 ـ ثم بين «عليه السلام»: أن الدافع إلى ذلك هو حقن دماء المسلمين، فإنه أفضل من إهراقها، إذا كان يتعذر الحصول والوصول إلى الأهداف والغايات، بل ربما كان هذا الإهراق سبباً في حصول ما هو أخطر.

4 ـ ثم طبق الآية الشريفة التي تقول: ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾(1). طبقها على معاوية بإشارته بيده إليه. أي أن هذا الرجل سيكون فتنة لكم، يصدّكم عن الحق، ويزين لكم الباطل، فإذا أطعتموه وأعنتموه، وركنتم إليه أوردكم المزالق والمهالك.

وكانت هذه الإشارة كافية لتحريك معاوية، فقال له: ما أردت بقولك

---

(1) الآية 111 من سورة الأنبياء.

هذا؟!

فقال: أردت به ما أراد الله عز وجل.

فلجأ معاوية إلى السب والشتم لعلي أمير المؤمنين، وهذا هو ما يفعله الفاشلون الذين لا يملكون حجة، ولا يهتدون سبيلاً.

فكان جواب الإمام «عليه السلام» على هذا السب أشد عليه من ضرب السيوف، وإيراده الحتوف.. حيث ذكَّره بأمه التي استخرجت كبد حمزة، وأكلت منها، فسميت آكلة الأكباد. ليدل على أن هذا هو تاريخهم الموروث.

ثم ذكَّره بمرأى ومسمع من الناس بقول رسول الله: «من سب علياً فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله، ومن سب الله أدخله الله في نار جهنم خالداً فيها مخلداً، وله عذاب مقيم».

الخطبة المتقدمة برقم [4]:

أما الخطبة المتقدمة برقم [4]، فلا نرى حاجة إلى بيان أي من خصوصياتها، وإشاراتها، فهي أبين من الشمس في رائعة النهار.

الفهرس الإجمالي

الباب الثالث: تحركات قبل الهدنة وبعدها........................ 5
الفصل الأول: الهدنة لمحات نختارها.............................. 7
الفصل الثاني: قيس بن سعد.. ومعاوية......................... 41
الفصل الثالث: معاوية في الكوفة................................ 63
الباب الرابع: الدواعي والأسباب في فصول........................ 80
للتمهيد والبيان... 82
الفصل الأول: ثلاثة خيارات.. 94
الفصل الثاني: الإمام ودواعي الهدنة أيضاً.. 120
الفصل الثالث: الدواعي في رواية عقيصا 150
الفصل الرابع: من دواعي الهدنة................................... 172
الباب الخامس: الهدنة في الإنجاز والإعجاز.. 194
الفصل الأول: شروط الهدنة في الآثار والنصوص.. 196
الفصل الثاني: الشروط: غايات ودلالات.. 239
الفصل الثالث: مرتكزات.. وميزات.. 271
الفصل الرا بع: خطب الإمام: مواقف رائدة.. 299
الفهرس الإجمالي 344

الفهرس التفصيلي

الباب الثالث: تحركات قبل الهدنة وبعدها.. 5
الفصل الأول: الهدنة لمحات نختارها.. 7
بداية:... 9
هل حارب الإمام الحسن معاوية؟!: 12
خروج الإمام الحسن × لحرب معاوية:.................................... 12
الهدنة: 17
رواية اليعقوبي:.. 19
رواية الدينوري:.. 20
رواية البلاذري: 21
رواية ابن أعثم:.. 23
عودة إلى رواية البلاذري:.. 29
وقفات يسيرة مع ما تقدم:... 34
من الذي قتل الجراح بن قبيصة؟!: 34

الحرب جذعة، أم خدعة؟!: 36
عدد جيش الإمام وعدد مقدمته: 37
الفصل الثاني: قيس بن سعد.. ومعاوية.. 41
معاوية يريد قطع لسان قيس: 45
قيس ومعاوية: 48
إنما أنت وثن ابن وثن: 54
يقاتلون بلا إمام: 54
بايع، وصالح: 55
إهتمام معاوية بخيانة ابن عباس: 55
مشكلة معاوية مع قيس بن سعد: 56
جهاد قيس ومن معه: 58
الفصل الثالث: معاوية في الكوفة.. 63
إلى النخيلة أولاً: 65
خطبة معاوية: 68
النيل من علي: 71
الحسن × يجيب: 72
الله ولاك يا معاوية؟!: 73
حديث خالد بن عرفطة 75
الباب الرابع: الدواعي والأسباب في فصول 80

للتمهيد والبيان.. 82
بداية:.. 84
من الذي أقترح المهادنة أولاً؟!:.. 84
موادعة ومهادنة أم صلح:.. 86
الشك في حديث نسب للنبي ’: 89
منهجنا في بيان الأجواء الحاكمة:... 92
الفصل الأول: ثلاثة خيارات.. 94
بداية:.. 96
ثلاثة خيارات:... 97
خيار الحرب:... 98
ماذا لو حارب؟!: 105
إنتصار معاوية انتصار إبادة!!:... 111
أسباب تحرك الإمام الحسن للحرب: 113
خيار السلم: 114
خيار الهدنة:.. 114
الهدنة في حسابات معاوية: 115
الفصل الثاني: الإمام ودواعي الهدنة أيضاً.............................. 120
الدواعي والأسباب عند الإمام:... 122

1 ـ فقدان الأنصار.. 122
قتل أماثلكم، وبقي أراذلكم:... 127
2 ـ صلاح الأمة: 128
3 ـ حقن دماء الأمة: 128
4 ـ بقاء الأمة:... 128
5 ـ قطع الفتنة:.. 128
الترديد في كلامه × لماذا؟!:.. 134
6 ـ خذلان الأمة له: 137
7 ـ الغدر به، والخيانة له:.. 137
التخاذل والإنكفاء: 137
8 ـ حقن دمه، ودم أهل بيته، والمخلصين من أصحابه: 138
9 ـ إحقاق للحق، وإبطال للباطل:... 138
نصوص وأسباب أخرى:... 141
إستفادات من هذه الروايات: 142
10 ـ حقن الدماء وصيانتها: 142
حفظ نفسه وأهل بيته، والمخلصين من أصحابه:...................... 142
11 ـ قتلهم علياً ×: 143
12 ـ طعنهم الإمام الحسن ×: 144

13 ـ انتهاب متاعه ×:.. 145
14 ـ دواعي علي هي دواعي الحسن ×:............................. 146
الفصل الثالث: الدواعي في رواية عقيصا............. 150
رواية عقيصا: 152
توضيحات: 154
أسباب الحديبية من جديد: 155
من أسباب الحديبية:.. 159
15 ـ المهادنة فتح ونصر: 159
16 ـ حفظ الدين:.. 159
17 ـ فضيحة نهج المبطلين: 160
18 ـ إسقاط الشائعات المغرضة: 161
19 ـ تمكين الناس من اكتشاف الحقائق:............................... 165
20 ـ المنع من إبادة الشيعة: 165
إشارات أخرى في رواية عقيصا:.. 168
الفصل الرابع: من دواعي الهدنة.. 172
رواية زيد بن وهب الجهني:.. 174
توضيحات: 176
21 ـ حفظ الإمام من القتل أو الأسر:.................................... 176

عودة إلى الخبر الغيبي: 178
22 ـ لم يجد × أعواناً: 179
كذب معاوية: 181
23 ـ إن الناس لم يبايعوه: 184
إن الناس لم يطيعوه: 184
إن الناس خانوه: 184
إنه فقد المعين والناصر: 184
التأكيد على فقد الأعوان: 185
23 ـ الهدنة حجة على الطامع والطامح: 187
24 ـ اختلال الأولويات لدى أصحاب الإمام الحسن ×: 188
25 ـ فقدان الثقة بأهل الكوفة: 188
26 ـ لا رأي لأهل الكوفة.. 188
الباب الخامس: الهدنة في الإنجاز والإعجاز.. 194
الفصل الأول: شروط الهدنة في الآثار والنصوص.. 196
بداية: 198
نص وثيقة الهدنة في كتاب معاوية: 199
ليس هذا صلحاً: 201
الشروط القليلة والكثيرة: 205
إختلاف نصوص الكتاب: 206

تسليم ولاية أمر المسلمين: 206
هل الأمر شورى بعد معاوية؟!: 207
تسليم الأمر أم الخلافة: 207
هذه هي شروط الهدنة: 211
ومن الشروط المالية: 217
شروط أخرى موضع ريب: 218
وقفات مع نصوص الشروط: 220
تناقضات في الشروط المالية: 221
هل يريدون تكذيب القرآن؟!: 222
القرار المالي ليس لمعاوية: 223
الطعن الخفي: 232
معاوية لم يرض بترك سب علي ×: 234
الأمر بعد معاوية للإمام ×: 235
سيرة الخلفاء الراشدين: 236
الفصل الثاني: الشروط: غايات ودلالات.. 239
بداية: 241
حدود عمل معاوية: 242
أن لا يعهد لأحد من بعده: 242

هل جعل الأمر للحسن ارفاق وتكرم؟!: 245
ليس لمعاوية أن يعهد لأحد:.. 246
أن لا يسميه بأمير المؤمنين:... 247
أن لا يقيم عند معاوية شهادة:... 247
الأموال للأيتام: 250
دارابجرد لماذا؟!: 254
أن لا يسب علياً ولا يلعنه في الصلاة: 255
الأمر بعد الحسن للحسين ×: 258
شروط الفضائح وإيقاظ الأمة:.. 260
على نفسها جنت براقش: 266
الفصل الثالث: مرتكزات.. وميزات.. 271
بداية:.. 273
الفصل الرابع: خطب الإمام: مواقف رائدة.. 299
خطب الحسن × في مناسبة الهدنة:...................................... 301
وقفات مع ما تقدم:... 306
لماذا تعددت خطب الإمام؟!: 307
هل بايع الحسنان؟!:.. 309
التلاعب في رواية الشعبي:.. 310
رواية الأمالي وسليم: 311

هروب النبي إلى الغار:.. 315
لتركبن سنن الماضين:.. 317
خطب الإمام بعد الهدنة:.. 317
صف لنا الرطب: 318
أخطأ عجل، أو كاد:.. 319
معاوية طاغية: 321
آمين.. إلى يوم القيامة:.. 322
من هو الخليفة؟!: 323
أذكر فضلنا: 324
من الذي دنا فتدلى؟!: 329
عليك بنعت الرطب:.. 330
البشارة التي تسوء معاوية: 331
جابلقا، وجابرسا: 332
عن مثل هذا فاسأل: 333
الخطبة رقم [5]: 334
الخطبة المتقدمة برقم [2]:.. 334
الخطبة المتقدمة برقم [3]:.. 340

الخطبة المتقدمة برقم [4]: 342
الفهرس الإجمالي.. 344
الفهرس التفصيلي 346